



٢١٢٤
ك

كتاب في فتاوى السادة الحنفية ، خط القرن
الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٦٣ ق ٣٢ س ١٧ × ٢٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

٧٢٤

١- المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلامية
١- تاريخ النسخ .

هذه مجموع الفتاوى للسادة الخنفاء من علماء السلف وعلماؤهم
كتاب النكاح والطلاق والطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم
وينعقد النكاح بإيجاب وقبول وضعا للمضي أو أحدهما وإنما يصح بلفظ النكاح
والتزويج وما وضع لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة عند حرين أو حرة
وحرين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين أو محدودين أو عجميين أو
العاقدين **كثرة** سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود أبيها فلما علم
النكاح هل يرد بدهام لا اجاب نعم يرتد بدهام الاب حيث لم يكن غائبا
يفوت الكفو الخاطب بانتضاره والله اعلم **خيريه** وللولي الابدان
بغيبه الاقرب فلور زوج الابدان حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو تحولت
اليه لم يجز الابدان باجازه بعد التحول فمستأني وظهيره **النكاح لا يقبل**
بعد التمام اشباه **قال** ولا ينعقد نكاح المسلمين الاجنود رجلين أو
وامرأتين ولا بد في الشهود من صفة الحرية والاسلام ولا يشترط العدالة في
الشهود شرط لقوله عليه السلام لانكاح الاستهود وروى ابن عباس عن النبي صلى
عليه وسلم انه قال الذانية التي تنكح نفسها بغير بيعة اختيار **قال** نكح
ولذلك فقال قبلت ولم يقل الولي صح النكاح واقعات قد روي **مسألة**
القصر واختاره في الملتقى ما لم ينظر الكفو الخاطب جوابه واعتمد الباق
ونقل ابن كمال ان عليه الفتوى **در** **والرجل** اذا تزوج امته او مكاتبه
او مدبرة او ام ولده او امته يملك بعضهما لم يكن ذلك نكاحا خائفا **والا**
اذا اشترى جارية يتزوجها احيانا كما في المعتبرات ولو مات عنها
طلقها لا يستحق شيئا من المهر لثلا يلزم وجوب ماله من المهر عليه
في نكاح الرقيق في كتبهم المعتمدة والتزويج لا يخرجها عن ملكه اذ لو اخرج
لم يبق الاحتياط لانه لا يحصل الا بالشراء والتزويج جميعا لكونه لواعق
ثم تنكحها ومات عنها او طلقها ومات في عتقها فتسحق المهر وتورث منه
الاصلية صر في نكاح الرقيق **سئل** عن كفو بالغه رشيدة وكلت
بزوجها من آخر والاب حاضر فزوجها الوكيل هل يصح التزويج امر
نعم يصح ان كان من كفوف شمس الدين في الفتاوى **سئل** عن زوج
تزوج بكرا فوجدها ثيبا هل يصح النكاح وله الخيار ام لا اجاب
صح ولا خيار له فتاوى شمس الدين لما خذوة من فتاوى بن نجيم **اذا**
امرأة الرجل فتزوج باجتها بعد يوم وليلة لو كانت له اربع نسوة فما
احدهن فتزوج بالخامسة بعد يوم جان خلاصة ولا تسافر الابنزوج

اشباه

اشباه في حكم الانتق **وليس** الموصي من حيث هو وصي ان يزوج المتيمة مطلقا وان
وصي اليه الاب بذلك على المذهب نفسه لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى **در**
خطب بنته وبعث اليها بالهدايا ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث بها وهو قاي
او هالك ليسترده وكذا كل ما بعث هدية وهو قاي **والمختلف** فلا يثنى فيه فصولين
من الفصل العشرين ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته
له كما في معين الاحكام واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى **در**
صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم ثم توقف ونفذ باجازه بعد بلوغها
لان له بحيز او هو السلطان ولو زوجها وليا ان مستويا قدم السباقي فان لم
يؤخر او اوقفهما معا بطلا **در** **بلوغها** خبر النكاح فقالت لا ارضى ثم قالت رضيت
لا يصح لان المفسوخ لا يلحقه الاجازة بزانية **زوج** البالغة وليها فقالت لا اريد
فهو **در** **بزازيه** ولا يحبس ولي بالغة ولا يحكم صدر الشريعة **نفذ** نكاح حرة
مكنته بلا رضى ولي سواء زوجت نفسها من كفوف ام لا في ظاهر الرواية عن الامام
وصاحبيه وروى الحسن عن الامام انه ان كان كفوا نفذ وهو المختار في زماننا
نكاح الفضولي موقوف على ماله الاجازة منه **والولي** حق الفسخ اذا تزوجت
غير كفوف لم تلحق الزوج اما اذا اولدت منه فلا ليس للولي حق الفسخ كيلا يضيع
عن من تربيه نكاحه **وله** اي الولي الاعتراض في غير الكفو ان شاء فسخ وان
شاء اجاز ما لم تلد منه بنفي الحاق الحمل به **در** **واما** اذا اولدت منه فليس
فليس للاوليا حق الفسخ كيلا يضيع الولد بعد مربيته كذا في الخلاصة صر
رجل غاب عن امراته وهي ثيب او بكر فتزوجت بزواج اخر وولدت كل سنة
ولذا قال ابو حنيفة الاولاد للاول وبجوز للولي دفع الزكاة الى الاولاد من الثاني
وبجوز شهادتهم له وبجوز للثاني دفع الزكاة الى ولده من الزنا وعن ابي حنيفة
انه يرجع من هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه الفتوى
بعث الى امرأة ابنة ثيبا ثم ادعى انه عارية صدق **فصول** من الفصل العشرون
تزوج بامرأة غير جاهلة به ودخل بها تجب العدة لانه عالما بنكاح الغير
حتى لا يحرم على الزوج وطنها وبه يفتي فصول من فصل العشرون **تزوج** امرأة
غيره ووطنها لا يجد عند ابي حنيفة ولو لم يدع الحل انتهى فصول من الفصل
العشرون **امرأة** بلفها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج اخر
وولدت ولدا من جاز الزوج الاول كان ابو حنيفة يقول اول الولد الاول ثم رجع
وقال ثانيا الولد للثاني من نكاح الثانية كذا في فيض الكرخ وفي خلاص الفتاوى
الكبرى والصغرى **تزوج** منكوجة الغير ولا هو لا يعلم بذلك ودخل بها
تجب العدة وان كان يعلم انها منكوجة الغير لا تجب العدة بالدخول حتى لا يحرم

فيما فيه اشباه

لا يحبس ولي بالغة

Copyrighted material

على الزوج الاول وطهرها وبه يفتى في آخر فصل الرابع عشر صرته . ومن شرائط الايجاب
والقبول اتحاد المجلس لو خاطرين وان طال كخبرة وان لا يخالف الايجاب القبول
النكاح لا المهر وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيأتي **در** . **سئل** عن
قال لامرأته هذه ابنتي من النسب ولها نسب من غيري معروف فهل يقع
بينهما ام لا **اجاب** لا يفرق بينهما بذلك شمس الدين . ويجوز نكاح
الصغير والصغيرة اذا زوجها الولي بكون كانت الصغيرة او ثيبا والولي
العصبة فان زوجها الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوج
غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغا ان شاء اقاما على ذلك
وان شاء آفست **دوري** . في رجل تزوج امرأة في المصروا وادخلها
الى قصبتها الى هي مسافنة يوم واحد الى القرية وما بينهما دون مدة
فهل له نقلها ام لا **الجواب** له نقلها جبرا ولا يلزمه اعطاء
لان النقل في ما دون مدة السفر لا يعد غربة وقد افقوا والدفور اذا
مرقده المدة بعد المدة في نقل الزوجة في دون مدة السفر وقال رحمه
مراد الامام ابو الليث في قوله لفساد الزمان في مدة السفر واما
مدة السفر فله نقلها اتفاقا وفي الصورة اذا امتنعت من الذهاب
فهل لها النفقة عليه ام لا **اجاب** لا تجب عليه النفقة من بعد الفتا
بغير طحوا والنكاح ختم اشياء حضور الولي والشاهدين ورم
الزوجين والايجاب والقبول خزانة الفقه ومن شرط النكاح
المرأة اذا كانت بالغة بكرة كانت او ثيبا فلا يملك الولي اجبارها
على النكاح عندنا قاضيان . **انما** المعتبر في الثيب الرضا بال
او الفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكين من الوطئ وطلب المهر وقبول الم
دون قبول الهدية قاضيان . ادعت بعد الزفاف انها زوجة
بغير رضاها فالتقول لها الا اذا طاعت في الزفاف اشياء . قد
بان للزوج ان يضرب امرأته على ترك الزينة اذا طلبها منها لانها حقة و
شامل للمطلقة رجعا كما في البحر من . زوجت نفسها من صبي ليعلم
الصدوق وابوه غني وقبل النكاح جاز لان الزوج كفو بزاريه .
وطي من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك . **سئل** عن
زوجي وانقضت عدتي او كنت امه لفلان واعتقني ان وقع في قلبه
لا بأس بزوجها وان باهر مستنكر لاما لم يستفسرها **در** . اذا
الاب تزوجت فلان من ابني على كذا لا يلزم الاب عليه الصدوق بلا
وان استهد الاب عند الاداء انه يودي ليرجع على الابن رجع وان لم

مطلب يجوز نكاح الصغير والصغير

مطلب للزوج ان يضرب امرأته على ترك الزينة

عند الفقه

عند الضمان وان كبر الابن ثم ادى يرجع ان استهد والا لا وان كان للصبي دين على ابيه فادى المهر
ولم يشهد ثم رجع ادى من الدين صدق الاب ان كان صغيرا وان كان الابن كبيرا لا يكون
مستبرعا لانه لا يملك الاداء بغير امره . ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض
الصدوق فلمن هو احق بالمساكنة المنع من الزوج حتى ياخذ كل المهر والاب اذا سلمها
قبل قبض المهر يملك الاسترداد وقبل ثيبا البنت البالغة للاب طلب صدوقها وقال
في المستحق لا يملك الطلب الابو كرها غير انه ان دفع اليه برئ اخر الاب بقبض الصدوق ان
بكر اصدق والا لا بزازيه . اذا قبض الولي مهر البنت فسكت برئ الزوج
اذا كان القابض ابا او جدا استحسنانا خلاصه . وليس لغير الاب والجد حق قبض
المهر سواء كانت كبيرة او صغيرة الا اذا كان الولي هو الوصي فله حق القبض كما في سائر
الديون هكذا في شرح الطحاوي خلاصه . الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو
الاب والجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والامم وذوي
الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي قاعديه . العجمي لا يكون
كفو للعربية ولو عالما وهو الاصح والقروي كفوا للمدني ولا بد العلم ان يزوجه ابنة
عمه من نفسه كما لو كمل ان يزوجه من نفسه ذلك تنوير الابصار . **الفقيه**
لا يكون كفوا للعنتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما وشريفا اشياء
قبض المهر من الولي رضئ في تزويجها غير كفو خلاصه . ولو زوجها الاولياء
برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاة ثم علموا لاحد بزازيه . ولو زوجها
احد الاولياء بغير كفو لم يكن له ولا من دونه حق الفسخ تزوجت بغير كفو رضئ
به بعض الاولياء ليس للباقي فسخه اذ العقد وقع مصلحة براهيم فجزأ بطله
الا اذا كان اقرب فيكون له نقضه للولي الا بعد نقضه . لو كان الاقرب غائبا
غيبة منقطعة الا اذا ايرس الزوج ان الاقرب زوجة وان نصب الا بعد خصما
عن الاقرب في اقامة البينة لانه خصم وقبض المهر مع تجهيزها رضا جامع
الفصوليين . وللولي خاصة نكاح الصغير اي تزويجه والصغيرة ولو
كانت ثيبا فمستأني . الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة ولهذا
قالوا ان القاضي لا يزوجه اليتم واليتيمة الا عند عدم وليها ولو ادهم محرم
او اماء او معتقا اشياء . المناجحة بين اهل السنة والاعتزال لا يجوز
كذا اجاب الشيخ الرستقي في المسئلة في مجموع النوازل خلاصه . لا تجبر بالغة
على النكاح اي لا تنكح بغير رضاها **در** . وضع النكاح بلا ذكر مهر وضع فنيه
وبشئ غير مال متقوم ونكح هو لجنسه ويجب مهر المثل صدر الشرع . وولي
المرأة في تزويجها ابوها وهو الولي الاولياء خلاصه . وان لم يكن عصبة فابو
الولاية للام كنز . لا ينفق النكاح في الكتابة في المحاض وبصح في السراجيه منع

مطلب

مطلب الكفون كفو للمدني وشريفا عالما

مطلب البقرة لا يكون كفوا للعنتية

مطلب القاضي ان يضرب امرأته على ترك الزينة

مطلب القاضي ان يضرب امرأته على ترك الزينة

مطلب القاضي ان يضرب امرأته على ترك الزينة

Copyright

بالشرط لا يجوز اضافة الوقت مستقبل قنينة. سئل في انعقاد النكاح بلفظ النكح
اجاب نعم يفقد من انعقدت كلمته على هذه الفلطة وكانوا يطلبون بها حل
الاستمتاع كما افتى به ابو السعود العمادي مفتي الديار الروحية وهذا مما يجب
القطع به والحال هذه والله اعلم خيرية. سئل هل للنساء اللاتي من قبل الاب
ولاية التزوج للصغير والصغيرة اجاب نعم لمن ذلك عند عدم العصباء
باجماع من اصحابنا عيين المفتي. سئل عن رجل قال لامرأة يثب زوجي
نفسك على مبلغ كذا فقالت المرأة زوجتك نفسي فقال الزوج قبلت
وسمع كلامها كلام الاخر فهل يصح هذا النكاح وهل لا ولياء المرأة الاعتراف
ام لا اجاب يصح النكاح المزبور شرعا ان كان الرجل لها كفوا فحينئذ لا اعتراف
للاولياء على الرواية المعول عليها عيين المفتي. واذا اسلم احد الزوجين
او امرأة الكتابي عرض الاسلام على الاخر فان اسلم فيها والا بان ابني او سكنت
فرق بينهما ولو كان الزوج صبيا ميمزا اتفقا على الاصح در المختار. رجل قال
لامرأته زوجك ابوك وانت صغيرة وقالت لا بل زوجي وانا كبيرة ولم
ارض كان القول قولها والبعنة بينة الزوج قاضي بخان. سئل عن الولي في
النكاح اذا كان فاسقا وزوج هل يصح التزوج منه ام لا اجاب نعم يصح التزوج
منه ولو كان فاسقا انتهى من فتاوى بن نجيم والنكاح. سئل عن الولي في النكاح
اذا امتنع عن التزوج حتى ياخذ شيئا من الزوج فدفع له وزوج هل للزوج الرجوع
عليه به لانه رشوة انتهى من فتاوى بن نجيم من النكاح نقل عن الزاوية. ولو اسلم زوج
الكتابية في له تنوير. لو اسلم زوج الكتابية بقي نكاحا كتم. ولو تزوج
القاضي صغيرة لا ولي لها ان في منشوره صح والالاوان عقد وليس في منشوره
ثم اذن له فيه فاجاز لا يجوز قال الصدقة الصالحة انه يجوز بزاريه.
ويبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة او طال في الاصح وليس منه
ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نوى مكثه معها مدة معينة ولا بان يتزوج
النهاريات در المختار. ذكر الزيلعي في شرحه ولو قال رجل اشهد
تزوجت المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقاماتها
يروا شخصها اذا كانت المرأة وحدها جاز النكاح وان كان معها غيره هلا في
النكاح وعلى هذا ولو كانت المرأة زحلا فسمع الشهود قولها ولو يروا شخصها
خلاصة الفتاوى. ولو قال لها يا عروسي فقالت له ليبيك انعقد على المذهب
در المختار. تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل يكفي. د
قال بن الزاوية اجاب صاحب الهداية في امرأة زوجت نفسها بالفت
من رجل عند شهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا
وانكره صاحب المحيط وقال ما لم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيوع فانه ينعقد

تزوجت من ابنته

تزوجت من ابنته

تزوجت من ابنته

والنكاح

والنكاح لخطره لا حتى يتوقف على الشهود متى الغفار. ولا يجوز المناكحة بين بني آدم والمجن او انشا
الماء لاختلاف الجنس قال الصدر الشهيد بطل فتي بالحل قبل الدخول بالنكاح الصحيح لعلهم
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وصح ان سعيد ارجع عن هذا القول كذا في البرازي جامع الفتاوى
الصبي والصبيته لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز الولي جاز النكاح ولها خيار وخيار البلوغ لو اجاز
غير الاب والجد فصولين في الفصل الرابع والثلاثين في احكام الصبيان. ولو قال به العم
للكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت فتزوجها جاز ذكره المؤلف في بحره. در
فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة اختيار لكن الصواب ثبوت العدة در والا
التي ينعقد بها النكاح فومات صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج والكناية
كل لفظ يستعمل لتمليك الاعيان كلفظ التمليك والبيع والشراء والهبة والصدقة وغيرها
وكذا الرجعة حتى اذا قال لاجنبية راجعتك فقالت رصيت انعقد النكاح انتهى حكاية الفتاوى
من كتاب النكاح. ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو ما فقد شرط من شرائط الصحة
كشهود بالوطى لا بعينه كالمخلوة ولم يزدهم المثل على المسمى ولو كان دون المسمى لم يهر
المثل ولو لم يسم او جهل لم يهر بالغاما بل يغى وتثبت لكل منهما منحة ولو غير محظوم صاحبه
دخل بها ام لا فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي التقريبي بينهما وجب العدة بعد
الوطى لا المخلوة للطلاق لا الموت من وقت التقريبي او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة
بالمتاركة وثبت النسب وتعتبر مدته وهوتة اشهر من الوطى فان كانت مدته
الى الوضع اقل مدة الحمل وهي ستة اشهر ثبت النسب والا بان ولدته لاقبل من ستة
اشهر لا يثبت وهذا قول محمد وبه يفتي در المختار. فلا ينعقد بقوله بالفعل كقبض مهر
ولا بتعاط ولا بكتابة حاضرا غائب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ
الامر فتوى الطرفين فصح ولا بالاقرار على المختار در المختار. والنكاح لا يصح بتعليق
بالشرط كزوجتك ان رضى بي لم ينعقد النكاح لتعلقه بالخطر كما في العمادية وغيرها
وما في الدرر فيه فظهر ولا اضافة الى المستقبل كزوجتك عند او بعد عده لم يصح
ولكن لا يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط در المختار. ومع نكاح
جسلي من زنا لا حبلى من غير اي الزنا لثبوت شبهة در فزوج لو نكحها الزانية
حل له وطئها اتقاوا الولد له ولزومه النفقة در وصح نكاح الموطوءة بملك يمين
ولا يستبرأ وهما زوجهما بل سيدها وجوبها على الصحيح ذخيره. الموطوءة بزنا
ارجاز نكاح من رآها تزني وله وطئها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها
الا زمان او مشرك فمنسوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم وفي آخره حضر المجتبى يجب
على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تشريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيما حدود
الله فلا باس ان يتفرقا في الوهبا لانه ضعيف كما جسطه المصنف در المختار
الولي هو البائع العاقل الوارث ولو فاسقا على المذهب ما لم يكن متهمكا وخرج

تزوجت من ابنته

تزوجت من ابنته

تزوجت من ابنته

Copyright University

نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب والولاية تنفذ القول على الغير فتثبت بابع قرابة وملا
وولاء وامامة شفاء او ابني وهواي الولي شرطا صحة نكاح صغير ومجنون ورقيق
لا مكلفة فنكاح حرة مكلفة بلا رضى ولي والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف
في نفسه والا فلا وله أي الولي ان كان عصبية ولو غير رحم محرمة كمن عم في الاصح خاتمة
رجل اراد ان يزوجه ابنة الصغير امرأة صغيرة فقال ابو الصغير زوجة
ابنتي من ابنتك فقال اب الصغير قبلت جاز وان لم يقل قبلت لابني لان
الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال قاضي خان من النكاح وخرج ذوي
الارحام والام والقاضي الاعتراض في غير الكفو فيفسخه القاضي فينجد بتجدد
النكاح مالم يشكك حتى تلمس منه لا لا يصنع الولد وينبغي الحاق الجبل به
ويقتى في غير الكفو بعد جواز اصل وهو المختار للفقهاء لفساد الزمان
فلا تحل مطلقة ثلاثا نكحت غير كفو بلا رضى ولي بعد معرفة اياها فليحفظ
وبناء على الاول وهو ظاهر الرواية فرضي البعض من الاولياء بعد العقد وقبل
كالكل لو استووا في الدرجة والا فلا قرب منهم حق الفسخ وان لم يكن لها
ولي وهواي العقد صحيح نافذ مطلقا اتفاقا وقبضه المهر ونحوه مما يدل
بيد على الرضا رضاء دلالة ان كان عدم الكفاءة ثابت عند القاضي
قبل مخاصمته والا لم يكن رضاء كما لا يكون سكوت رضاء مالم
تلك واما تصديق بانه كفو فلا يسقط حق الباقيين مبسوط ولا
تجبر البالغة البكر على النكاح فان استاذنها هواي الولي وهو السنة
او وكيله او رسولها او زوجها وليها واخبرها رسولها او فضولي عدل
فسكتت عن رده مختارة او ضحكك غير مستهزاة او تبسمت او بكيت
بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذنا ولا ردا حتى لو رصيت بعد العقد
معراج لو قال لامرأة هذه امراتي وقالت هذا زوجي لا يكون
نكاحا وان اقربت المرأة انه زوجها واقرب الرجل انها امراته لا يكون نكاحا
ويضمن اقربهما النشاء النكاح قاضي خان من النكاح وغيره فهو
اذن اي يوكيل في الاول انما تحل الولي فلو تعدد الزوج لم يكن سكتا
اذنا واجازة في الثاني ان بقي النكاح لا لو بطل بموته ولو استاذنها في
معين فردت ثم زوجها منه فسكتت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها
فردت ثم قالت رصيت لم يحل بطلان بالرد وكذا استحسنوا القيد
عند الزفاف لان الغالب اظهار النفر عند فحشاء السماع ولو استاذ
فسكتت فكل من زوجها من من سماه جاز ان عرف الزوج والمهر كما في
القنية واستشكل في الجبر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا اذن فقطضا
الجواز وانها مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو لتظهر الرغبة فيه او عند

اذ لم يكن لها ولي

لا تجبر البالغة البكر على النكاح

والزوجة

ولو في ضمن العام كخير في ابي عمي او خضرت والا لامله تفوض له الامر لا العلم بالمهرية وكذا اذا
زوجها الولي عند ها اي حضرتها فسكتت صح على الاصح فاذا استاذنها غير اقرب
كاجنبي او ولي بعيد فلا عبرة لسكوتها بل لا بد من القول كالتيب البالغة او ما هو في
معناها من فعل يد على الرضا كطلب مهرها ونفقتها وتكيتها من الوطى ودخولها بها برضاها
ظريه والامر بالنكاح لم يكن امرا بالاضمان حق ان وكيل النكاح لو ضمن المهر وادى اليها
لا يرجع به على موكله لو لم يأمره فصولين من اخر فصل الرابع والعشرين في تصرفات الفصول
وقبول التهنئة والضيعة سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمتها وقبول هديته والمختار ولو قبل
رجلا ان يزوجه فلانة بلفظ درهم فزوجها اياه بالفسخ ان اجازة الزوج جاز وان ردت بطل النكاح
وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فاختار ان يق وان اجاز جاز على المسمى لا غير وان ردت
بطل النكاح فيجب مهمل المثل ان كان قل من المسمى ولا يجب المسمى وان لم يرضى الزوج فقال
الوكيل انا اغفر الزيادة والزكمت النكاح لم يكن له ذلك قاضي خان بقول جامع الفتاوى
بسكر لها عتمان في درجة واحدة احدها يبذل وزوجها الاخر يبذل آخر ولم يبذل الاول
مهل يفرق بينهما املا اجاب نعم يفرق بينهما شمس الدين سئل عن امرأة
حاملة من الزنا هل يصح العقد عليها اجاب نعم يجوز العقد عليها ولا يوطؤها
حتى تضع من الحمل المزبور سئل عن ولي الصغيرة اذا كان فاسقا هل يصح التزويج
اجاب نعم يصح تزويجها شمس الدين سئل عن امرأة اقامت بعين عند
الحاكم ان زوجها فلانا غاب عنها وتركاها بلا نفقة ولا منفق شرعي وحكم الحاكم
بالفسخ على قاعدة مذهبه وبعد مضي العدة حضرت الى الحاكم الخفي لان زوجها
من آخر هل يسوغ له ذلك اجاب نعم يسوغ له ذلك من المحل
سئل عن الصغيرة اذا كان لها وليان في درجة واحدة هل لكل منهما تزويجها
على انفراد ولا يفتقر الى اجازة الاخر ام لا بد من الاجازة فيهما اجاب نعم
يملك كل منهما التزويج على انفراد واذ ازوج احدهما لا يفتقر الى اجازة
الاخر من المحل المزبور زوج ابنته من رجل ظنه مصلحا لا يشتر مسكرا
فاذا هو مدمن فقالت بعد الفلين لا رضى بالنكاح ان كان ابوها
قال في النزاية اذا اعطى الاب رضامها امرأة ابنة ولم يقبض المرأة
حتى مات الابن لا تملك الاب بالقبض وان كان ضمن المهر والمسئلة بحالها
وضمان الاب مهر اعل ابنته لا يصح بلا قبول المرأة انتهى بزازيه واقرب
العصبات الى الصغير والصغيرة الاب ثم الجد اب وان علا والابن
من العصبية تزويج الام المجنونة عندنا واختلف اصحابنا في الابن الابن
اذا اجتمع للمجنونة قال ابو حنيفة ابو يوسف الابن احق بتزويجها
وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك

ولو كان له زوج فلا بد من تزويجها بالغير

واحدة

والصغيرة اذا كان لها وليان في درجة واحدة

والصغيرة اذا كان لها وليان في درجة واحدة

قال هب فلان قال ذهب فاقبل الوكيل لا يصح النكاح لان الوكيل لا يلي التوكيل
واذا قال قبلت العقد للموكل وان لم يقبل فلان لان الجواب يتضمن ما في السؤال
فعلم هذا اذا قال وليها او وكيلها زوجت فلان فقال وكيلها ووليها
قبلت يقع للموكل والوكيل وان لم يصف اليها لان الجواب يقتضي عادة في السؤال
فحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا من نكاح البزازية من الفصل الحادي عشر
سئل عن المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوف ولها اوليا لم يرضوا بذلك
هل لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ النكاح ام لا اجاب نعم لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ
النكاح من فتاوى بن نجيم من كتاب النكاح سئل عن بكر بالفجاءة
دشيدة وكلت من زوجها من آخر والابا حاضر فزوجها الوكيل هل يصح
التزويج ام لا اجاب نعم يصح ان كان من كفوفهم من فتاوى بن نجيم
من كتاب النكاح خطب لابنه وقال ابوها لاب الابن زوجت
بفتي بكذا فقال اب الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات النكاح للاب
في المختار ومثله الوكيل من نكاح البزازية من الفصل الاول تكلموا في
المنقطة بعضهم قدرها باقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها
بمسيرة سنة وشارف في الكتاب الى اذ في مدة السفر يكفي للانقطاع وهو
محمد قول محمد بن مقاتل الرازي وسفيان الثوري والي عصمة سعد
ابن معاذ المروزي وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو
النسفي قال هو من بخاري الى نسف غيبة منقطة انتهى قاضيان
من مسائل الاوليا في النكاح سئل من تزوج امرأة بصدوق
معلوم ثم جدد لها عقدا ثانيا بمهر اكثر من الاول هل لها المسمى
في العقد الاول او المسمى في العقد الثاني اجاب لها المسمى في
العقد الاول لا غير انتهى من المحل المزبور في رجل عقد نكاحا على امرأه
بمهر معلوم وبعد العقد اعطاها بيتا معلوما ولم يقسم من الزوج
الا بعد موت او طلاق فهل يلزم دفع البيت اليها جبراً ام لا اجاب
لا يلزم دفع البيت اليها جبراً لان الاعطاء هبة والهبة غير لازمة
قبل التسليم فله الرجوع عنها وانما علم انتهى بن رازية

اخذ اهل المرأة شيئاً للزوج ان يسترده تنوير مهر المثل الا ان
عند وجود التسمية مجمع الجفر لها منعه من الوطئ والسفر بها
بعد وطئ او خلوة رخصتها لا اخذ ما بين تجيله من المهر كلا او بعه

وينقلها

وينقلها مادون مسافة القصر كما ينقلها من محلة المحلة قاضيان وفي النسقي
لو ادركه الصبية فقالت الحمد لله قد اخرجت نفسي مني خياريها ولها كمال
المهر ان كان الفسخ بعد الدخول وان كان قبل الدخول فلا شيء لها خلاصة
تزوجها بمهر ستر ابيشي وعلائية باكثر ان تواصعا وتعاقد في العلانية
بالشر فالعلائية الا ان يكون اشهد عليها او على الولي ان المهر مهر المسمى
والعلائية سمعة بزازية بنقل القروي لزم المسمى بالدخول ولو
احدها ملتقى الآخر مات وعليه دون لا تقي التركة بها وادعت
المرأة مهرها فالقول قولها في مقدار مهر مثلها من غير جينة فتاوى
الغزالي فيه قنبه ويجب في الثمن والقرض والمهر المجل
وما التزمه بالكفالة تنوير المهر انما يجب على من يثبت
له الملك فلا يطالب به الا الزوج او من يكفل عنه والاب ليس بزوج
ولا كفيل صريحاً من ان النساء لا يطلبن المهر الا عند الفراق
او بعد الموت قنبه رجل وامرأة ماتا وقد سمي لهما مهر
فلورثتهما ان يأخذوا ذلك لان المهر دين كسائر الديون مجمع
الوارث لا يأخذ شيئاً الا بعد قضاء الدين زيلعي جامع الصغير
ولو وكل رجلاً ان يزوج فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالفين
ان اجازة الزوج جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك
حتى دخل بها فالحين باق وان اجاز جاز على المسمى لا غير وان رد
بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب
المسمى وان لم يرضى الزوج فقال الوكيل انا اعزيم الزيادة في
الزكما النكاح لم يكن له ذلك قاضي خان بنقل جامع الفتاوى
والمعاوضة بالحجر باطلة بحيث سخر خسي قدوري في الاستراد
طالبت زوجها بالمهر فقال مرة او فئت وقال مرة اديت الي
ابيك لا يصير تناقضاً لان الاداء الى الاب اداء اليها لان قبضه
مفوض بن رازية تزوجها على انها بكر فاذ هي ليست كذلك
يجب كل المهر حملاً لامرأها على الصلاح بان زالت بوثقة وان
تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ليست بكبرى
قبل مرد الزايد وعلى قياس مختار مشايخ بخاري في ما اذا اعطا
المال اكثر من جهة المجل على ان يحجزوها جهازا عظاما ولم تات به
رجع بما زاد على موجد مثلها وكذا الفتى ثمة خوارزم ايضاً ينبغي

مهر المثل لا يعتبر عند

مهر السر والعلائية

مهر الزوج على انقضاء المجل

الوارث لا يأخذ شيئاً الا بعد قضاء الدين

ينبغي

لو اوفاه المجل فقلها
دون مسافة القصر
حيث شاء

المهر دين يقضى قبل القسمة

امراة ادعت زوجها بعد
من مهرها المجل

لو تزوج امراة بعبد

خوفها الزوج بالفريق
حيث تهاجر

ان يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلتا الصورتين
ببزازيه واذا اوفاه المجل فقلها دون مسافة القصر حيث شاء
المهر كسائر الديون يقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة خير
المهر دين في الذمة درر المرأة تاخذ مهرها من التركة من غير رضى الورثة
خلاصه ولو استوفت المجل لا تمنع نفسها لاجل المؤجل بزازيه
ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على بقاء المجل
فان زعم الزوج انها تتحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء
ولا يعتبر السن ببزازيه في المهر وصح ضمان الولي مهرها ولو صغيرة
وطلب اب آتيا شاءت وان ادعى رجوع على الزوج تنوير ولو خطبه
امراة في بيت احدها فاني ان يدفعها اليه حتى يدفع دراهم فدفعها
وزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة جامع الفتاوى في الهبة
سنة امراة ادعت زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها الذي
تجمل لها هل يسمع دعورها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى
لها به حيث سلمت نفسها اجاب حيث سلمت نفسها لانه
دعوتها فيما شرط تجمل على المفتي به والله اعلم خير به لزوم المستم
بالدخول او موت احدهما ملتي زوج ابنة امراة وبعث اليها هدايا
ومات الابن قبل الزفاف فالمبعوث ان كان لا يرجع وان كان قائما ان
من مال الابن وبعثه برضاه لا يرجع لان الموت مانع وان كان من مال
الاب رجع واذا بعث لامراة ابنة ثيابا ثم ادعى انه امانة يصدق وكذا
بعد موتها خطبت تحت غير فقالت ان نفقت المهر الى شهر زوجتي
وجعل يهدي اليه هدايا فمضت المدة ولم يزوج له ان يسترد ما دفع
على وجه المهر قائما او هالكا وبالقائم من الهدية يرجع لابلها لانه المستم
مثليا او قيميا لانه هبة ببزازيه لو تزوج امراة بعبد فاستحو
من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد على الزوج قاضي خان
ما بعث للمهر ريسا وعينه قائما او قيمته هالكا تنوير فان
لو استحق يرجع بقيمة على الزوج فصولين خوفها الزوج بالضرر
حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قلد الزوج على الضرر كوجوده
درر في الاكراه سئل اذا هجر الزوج زوجته وامتنع من وطئها هل
المطالبة اجاب حق المرأة في المطالبة للزوج بالوطئ مرة واحدة
في القضاء واما فيما بينه وبين الله فيفتي ان لا يتزوج وطئها احيانا
قاري الهداية مهر المثل لا يعتبر عند وجود التسمية مجمع البحرين

ومتعة

مقدار متعة المرأة

ان اختلاف في التسمية

المهر ان تاخذ مهره
من التركة من غير
الورثة

لو استوفت المجل لا تمنع
نفسها لاجل المؤجل

ايراد الدخول بلا صفة

يجوز بيع مهرها مؤجلا
وبالباقى مجلا

ومتعة لا يزيد على نصف ولا ينقص عن خمسة الضمير للمهر المثل ولا يعتبر بحاله وهي درع وخمار
ولمتعة بطلاق قبل الوطئ والخلوة صدر وان اختلفا في تسمية المهر فان اصله
يجب مهر المثل وفي قدره حل قيام النكاح القول لمن شهد له مهر المثل وان اقام بيته
قبلت وان اقاما فبينت ما ان شهد له وبينة ان شهد لها وان كان بين ما يدعيه
الزوج والمراة ولا يثبت تخالفها فان حلها او اقاما ما قضى به من المثل وان اقام
احدهما يقبل وفي الطلاق قبل الوطئ حكم متعة المثل اي اذا كان حكم متعة المثل
مساوية نصف ما يدعيه الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف
ما يدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها وان اقام ببيته قبلت وان اقاما فبينت
ان شهدت وان بينتها الولي ان شهد لها وان كانت بينهما تخالفا فان خلفت
متعة المثل وموت احدهما كحيا تهما في الحكم وبعد موتهما ففي القدر القول
لورثته وفي اصله لم يقض بشئ وقال لا يقضى بمهر المثل وبه يقضى صدر الشريعة
لا تمنع من زيارة الابوين في كل جمعة وفي زيارة غيرهما من المحارم في كل سنة خلاصه
وللمراة ان تمنع نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع ان يخرجها او يسافر بها
البيع المسائل المهر دين يقبل الضمان مجمع البحرين للمرأة ان تاخذ
مهرها من التركة من غير رضى الورثة ان كانت التركة دراهم وان كانت التركة
شئ يحتاج الى البيع تبع ما كان اصله ويستوفى صداقها كانت وصية
من جهة الزوج او لم تكن حلاصه من كتاب الوصايا المرأة قبل ان تقبض
مهرها لها ان تخرج في حوائجها وتزور الاقارب بغير اذن الزوج فان اعطاها
المهر ليس لها الخروج خلاصه لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها لاجل
المؤجل وكذا لو اجلته بعد العقد الى مدة معلومة وعند مشايخ ديارنا
له البناء بعدها بها بعد اداء المجل وان لم يوف المؤجل ولا يجبر الاب على
دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجل فان زعم الزوج
انها تتحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن ببزازيه
راد الدخول بالصغيرة ان كانت تحت ممن لا يدخل وان كانت تسع يدخل
وقيل ان هي ضحية يدخل بها وان كانت مهرزولة لا ولاكثر المشايخ على ان لا
عبء للسن بل للطاقة وكذا اختان الصبي ببزازيه ووكيل النكاح
لا يلزم مهر المهر الا بالضمان حتى لم يسبق مكتة الرجوع الاداء واذا كان
الضمان بلا امر لا يرجع ببزازيه اوصى الى امراة عليه مهرها فلها ان
تصانعت ولم يكن صامت باعت مهرها ما هو الاصلح للبيع فصولين
اذا ادعى المجل ان يبيها خلاصه يجعل بعض مهرها مؤجلا
الباقى مجلا وهو البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة

فقد صحت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد الدخول ولو قال ان انكوت الاذن بالهبة
ورجعت عليك فانما ضمان من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب خلاصة قال في الاصل
قبض المهر للمرأة لا لو كملها بخلاف البيع وكذا الوكيل من جانب الزوج لا يطالب بالمهر
خلاصة تعجيل المهر المؤجل بالطلاق الرجعي ولا يعود الاجل بالرجعة في الصحيح
كافي الخلاصة والبرازيه معين المقتى في كتاب النكاح المجلد اذ ذكر في العقد
ملك طلبه بزازيه ومن سمي المهر الزم بالخل او بالموت مختار في كتاب
الطلاق وبالطلاق يتعجل المؤجل ولو وجبت مهرها من ايها وكلية بالقبض صح خلا
وجب نصف المسمى بطلاق قبل الوطى والخلوة درر وخلوة بلا وطى حسنا او
شروعاً او طبعاً كرض مبيع الوطى وصوم رمضان واحكام لغرض وفل يؤكل
الخلوة محبوب او عيني او خفي او صام قضاء ونذر ومع أحد الخمسة المتقدمة
لا الصلاة كما الصوم فرضاً ونقلاً وتجب العدة في الكل وتجب المتعة في مطلقة
لم توطأ وتستحب لمن سواها صدر احد الزوجين اذا مات وقد سمي لها مهر
فلورثتها ان ياخذ ذلك من ميراث ورثة الزوج وان لم يكن سمي لها مهر
فلا شيء لورثتها عند أبي حنيفة وقال لورثتها في الوجهين هداية ولا يجزى
شيء بلا وطى في عقد فاسد وان خلا فان وطى وجب مهر المثل لا يزد على السقي
ملتقى ازال بكارة بكر بحجر أو خرف عليه المهر من جنسية البرازيه كناية
المخاطب الى بنت المرأة المخطوبة من الدرهم والشياب بشرط جريان القصد
في المستقبل باقية على ملك المخاطب له ان يطلبه من قبض منه جامع الفتاوى
العقد اذ ذكر في الخرائر يراد به مهر المثل واذا ذكر في الاماء فهو عشري قيمتها
ان كانت بكراً وان كانت ثيباً فنصف عشري قيمتها كذا ذكره السرخسي
جوهرة وبعد ايضاً المهر المجلد اذ اراد ان يخرجها الى بلد الغربة مدة
السفر بلا اذنها يمنع من ذلك لان الغريب يتأذى ويتضرر لفساد الزمان
ما اذل الغريب ما اشقاه كل يوم يهينه من رآه كذا اختاره الفقيه وبه
حموى اذ افسح بخيار البلوغ فلا مهر لها قبل الدخول وان كان بعد
الدخول فلا مهر كما لا يخفى في تعيين الكثر معين المقتى من تزوج امرأة
بمهر في الشتر ثم تزوجها ثانياً بكثر منه رياء وسمعت لها مهر السر عند
حنيفة يوسف وقال مهر العالانية هذا اذا لم يسم بدعاً ان مالى العلانية
هزل فاذا اشتهر عليه لم تحب الزيادة اتفاقاً مجمع البحرين الوكيل
اذ ازوج فانه ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن احكام الصفا
للاستروشي بنقل قد روى في المهر وللأب مطالبة مهر البالغة بكر المالم
تنه لا ثيباً كما في الجواهر وغيره فاستأنى الوكيل في النكاح كالرسول

لوازال بكارة بكر بحجر
او خرف

لا يملك

لا يملك قبض المهر للمرأة وكذلك ولي الكبيوة الا الاب الجد فانها مملكتان قبضهم والبيوة استأنا
قا صيخان في الوكالة بالنكاح وفي اجناس المناطق لو وهبت مطلقة رجل مهرها على
ان تزوجها لا يسقط المهر عنه تزوجها او لم يتزوج لان جعل العوض في النكاح
عليها لا يجوز مجمع البحرين ولا يطالب الاب بمهر ابنته الصغرى الفقيرة اما الغنى فيطالب
ابوه بالدفع من مال ابنته لانه انفسه اذا تزوجها امرأة الا اذا ضمنه على المعقد كما
في النفقة فان لا يؤخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا شهد على الرجوع
عند الاداء لها منعه من الوطى ودواعيه شرح مجمع البحرين والميسر بها
ولو بعد وطى وخلوة رضيتها لما لان كل وطنة معقود عليها فتسليم البعض لا
يوجب تسليم الباقي لاخذ ما بين تعجيله من المهر كلاً او بعضاً واخذ قد ما يجعل
لمثلها عرفاً به يفتى لان المعروف كالمشروط ان لم يؤجل او يعجل كل فكل شرط
لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهلاً فاحشة يجب حلاً
غاية الا التاجيل لطلاق وموت فيصح للفرق وعن الثاني لها منعة ان اجل
كل به يفتى استحساناً ولو الجحيم وفي النهر لم تزوجها على ما روى
الحلول على ان يجعل اربعين لها منعة حتى تقبض ولها النفقة بعد السفر والخروج
من بعية للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبض اي المجلد فلا يخرج
الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها كل جمعة مرة والمحارم كل سنة او لكوها
قابلة او غاسلة لا فيما عد ذلك وان اذنان كانا عاصيين والمعتد جواز
الحام بلاترين اشياء وسيجي في النفقة ويسافر بها بعد ادائه كله
توجلاً او معجلاً اذا كان مأموراً عليها والأيوة كله او يكن مأموراً لا
يسافر بها وبه يفتى وينقلها فيما دون مدته اي السفر من المصراً القرية
وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بغربة وقده في الثاني رخصة قوية مملنة
الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقة في الكافي قات لاو عليه الفتوى در المختار
وللاب مطالبة مهر البالغة بكراً ما لم تنه لا ثيباً كما في الجواهر وغيره فاستأنى
ولو دفعت لابنتها شيئاً من امانة الاب بحضرة وعلمه وكان ساكناً في
زفت للزوج فليس للاب ان يسرد ذلك من ابنته وكذا لو انققت الام في جهاد
ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن الام لو زفت اليه بلا جهاد فله مطالبة
الاب الا اذا اسكت طويلاً لكن في التمه الاصح انه لا يرجع على الاب بشي ود المختار
مع منه تنوير الاصدار حل له وطى من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك ومن
قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي او كنت امه لفلان واعتقتي ان وقع
في قلبه صدقها الا باس بتزوجها وان يامر مستنكر لا مالم يستفسرها و
صح ضمان الولي ولو كانت المرأة صغيرة لانه من اهل الالتزام وقد اضاف

Copyright

ersity

الى ما يقبله فيصح والمراد به في الصحة اما في مرض الموت فلا لانه تنوع لو ارث
 في مرض الموت وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه اما اذا لم يكن وارثا له فالظن
 في مرض الموت من الثلث كما صرحوا به في ضمان الاجنبي منج ووكيل
 النكاح لا يلزمه المهر الا بالضمنان حتى لم يسبق مكثه الرجوع الا اذا
 واذا كان الضمان بلا امر لا يرجع بزايه وجب نكاح الشفاد
 درر وللاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توصف بجر الزايد
 ان المهر يجب بالعقد شرح التنوير والتزوج لا يخرج الامة عن
 ملكه صر صر صغيرة نسجت جهازا بمال ابوها وامها واستعمل
 حال صغيرها وكبرها فماتت امها فسلم ابوها جميع الجهار اليها
 فليس لاختوتها دعوى نصيبهم من جهة الام من باب تجهيز البنات
 امرأة نسجت من ثوب ابوها اشياء كثيرة من ابريقهم كان يشتره
 ابوها ثم ماتت الاب فماتت الاشياء لها باعتبار العادة من باب
 تجهيز البنات ولودعت في تجهيزها لبناتها الاشياء من
 امتعة الاب بحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فله
 للاب ان يسترد ذلك من بفته من باب تجهيز البنات وكذا
 لو انفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا يضمن الكمل
 في الغنية من باب تجهيز البنات وبهذا يعلم ان الاب او الام
 اذا جهز ابنته ثم ماتت فليس لبقية الورثة على الجهار سبيل
 اذا جهز ابنته ثم ماتت وبقية الورثة يطلبون القسمة منها فان
 كان الاب اشترى لها في صغيرها او بعد ما كبرت وسلم اليها
 وذلك في صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة
 واقعات حساميه فان كان العوض مقيلا واداه الا ان يذل
 قاضي خان المقتوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع
 الفصولين اشباه سئل عن رجل تزوج بامرأة على صداق
 معلوم بعينه معجل مقبوض وبعضه على حكم التاجيل هل لها المطا
 به متى شاءت او لا مطالبة لها بالابعد الطلاق او الموت اجاب
 لا مطالبة لها عليه بالصداق المعين بالمال المذكور الا بعد طلاق
 او موت لانه مؤجل عرفا ومؤجل بالمعرف كما مؤجل بالشرط شمس الدين
 سئل عن تاخير المهر الى وقت الطلاق او الى وقت الموت هل يصح
 اجاب نعم يصح سئل عن طلاق امرأة طلاقا رجعيا هل يتجهل المهر
 عليه الى وقت الطلاق ام لا اجاب بانه يتجهل بالطلاق الرجعي انتهى

تجهيز البنات

وتتعلق بالطلاق المأثوم

سئل

سئل عن الولي في النكاح اذا امتنع عن التزوج حتى ياخذ شيئا من الزوج فدفع له وزوج
 هل الزوج الرجوع عليه اجاب نعم له الرجوع عليه لانه رشوة شمس الدين قال
 انفع المسائل وفي الوقعات تزوجها على مهر فارادت ان تمنع نفسها حتى ياخذ شيئا
 كالمهر ليس له ذلك في عرفنا لان البعض مؤجل والبعض معجل في عرفنا والمعرف كالشرط
 فينظر كم يكون المعجل هذه المرأة وكما يكون المؤجل منه فيقضي بالمعروف الا ان شرط
 تعجيل الكمل في العقد وفي مجموع النوازل يقضي لها بنصف المهر معجلا هو عرف اهل
 سمرقند انهم يجعلون النصف والصحيح هو الاول وذكر في خلاصة الفتاوى
 رجل تزوج امرأة على مهر معلوم وارادت ان تمنع نفسها منه حتى تستوفي
 جميع المهر ليس لها ذلك ولكن ينظر الى المسمى والى المرأة ان مثل هذه المرأة وتل
 هذا المسمى كم يكون منه معجل وكما يكون منه مؤجل في العرف ويسمى هذا
 بالغارسيه دست يمان كذا اختاره الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى
 ولو شرط تعجيله في العقد فجعل انتهى وذكر في منية الفقيه في الفتاوى
 قال للمرأة ان تمنع نفسها حتى تقبض مهرها او نصفه والا صحت حتى تقبض
 معجل مثلهما من مثله فان عين المعجل فذلك كالشرط عادة فان شرطوا
 ان لا يدفع منه الا يجب فان سكتوا يجب ما تحقق في العرف لمثلها والعرف
 الضعيف لا يلحق المسكوت بالشرط انتهى تنوير البصائر حاشية
 على الاشياء والنضائر المهر خالص حقها شرح الجمع اعطاها
 في مرض موته يبتاع عوض مهر مثله المهر جزاذا البيع من الوارث لم يجز في المرض
 ولو بتمثل المثل فصولين التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك
 لانه من باب القمار درر اذا قال الاب لابن زوجته فلانة من ابني علي كذا
 لا يلزم الاب على الصداق بلا ضمان وان اشهد الاب عند الاداء ان تزويدي بوجه
 على الابن رجوع وان لم يشهد عند الضمان وان كبر الابن ثم ادى بوجه ان شهد
 والا لا ذهبت الصغيرة الى جيت الزوج قبل قبض الصداق فلمن هو الحق
 باسماها المنع من الزوج حتى تاخذ المهر والاب اذا سلمها قبل قبضه
 يملك الاسترداد والاب مالك لمطالبة صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج
 الانتفاع بها لانه يجب بالخلوة والمنفعة لا تجب قبل ان يصير محلا للاستمتاع
 وقبل نهى البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا يملك الطبيب
 الابو كالتما غير انه ان دفع اليه يرى اقر الاب بقبض الصداق ان يكون صداق
 وان شيئا لا قبض الولي مهرها ثم ادعى الرجعي الزوج لا يصدق وان كانت
 كذا لانه يلي القبض لا الرد وان كانت شيئا يصدق لانه امين ادعى
 رد الامانة بزايه وللمرأة ان تمنع نفسها بالاستيفاء المهر المعجل ولو

عوضا جعلا مهرها

النقطة لا يجب قبل ان يقبض
 محلا للاستمتاع

Copyright

كان كله مؤجل ليس لها ان تمنع نفسها لما انها اسقطت حقها بالتأجيل وفيه خلاف
ابي يوسف فان دخل بها برضاها قبل الاستيفاء فلها ان تمنع نفسها عند ابي
حتى يعطيها مهرها ولا تسقط النفقة بهذا الامتناع لانه امتناع حق مختار
ولو خطبت المرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فوقع
وزوجها يرجع بما دفعه لا يرشوة جامع الفتاوى في كتاب الهبة الام
الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت ان لم تكن وصية لها طلب الصداق
من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الاولياء
غير الاب والجد وذكر القاضى ظهير الدين انه يرجع عليه ان كان قائما وان
كانت وصية رجعت عليها على كل حال لا على الزوج طلب زوج الصغيرة
من الولي تسليمها اليه للوانسية وهي لا تختمل الجماع ورضي الاب بالتسليم
الام فالمعتبر رضى الاب لا ابا والام لان الولاية له وان ابى الاب لا يجبر وفي
النجس كبير بنت سبع وخافت الام انها ان سلمتها اليه فصددها ونفقت
لها ضمنها التي انفسها وتربيتها الى ان تختمل الجماع دفعا للضرر عن الصغيرة
ما تـ عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل
او اقر الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات
وان في الورثة اولاد صغار ولها ان تاخذ قدر مهرها من العتكة وان اد
الورثة ابراء او استيفاء فلا بد من البينة وعليها اليمين اذ اوسياء
ان شئ الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين ادعت عشر دنانير مجلبة
الزوج انج من داشت دادم او ادعى عن البيع فاجاب به لا يكون جواب
لدعواه لكن القاضى يكلفه او يبرهن على الادعاء فاذا برهن لا بد ان يدا
قدر المودات لتصح الشهادة بزازيه ولو بعث اليها دراهم
وقال انها عيلدي ويسمى شكرا وثيا باللعيد ثم زعم انه من المهر لا يصح
وعلى هذا كل ما يجر عرف وجه البعثة فيه فاقراره اذ زعم انه من المهر
لا يصدق للتناقض ولا طريق الاصابة لا يحتمل العقد زوج
امراة وبعث اليها هدايا ومات الابن قبل الزفاف فالمبعوث ان هلك
لا يرجع وان قاتل ان كان من مال الابن وبعثه برضى الابن لا يرجع لان المود
ما دفع وان من ماله يرجع واذا بعثت الامراة ابنة ثيبا ثم ادعى انها امانة
يصدق وكذا بعد موتها بزازيه يستل في رجل يدعى عليه مهر زوجته
المجمل ويثبت باقراره او بالبينة هل للقاضى ان يجسسه مع دعواه الام
ام لا اجاب هذه المسئلة اكثر علما لنا الحلام عليها وفيها خلاف فاما
الاولى الفتوى اما المتون غالب الا تشي الاعلى ظاهر الرواية في قاطب

اذا دفع ثيبا قبل العقد

على ان القاضى يجسسه في المهر المجمل بطل الدعوى فتاوى خير الدين لو تزوج امرأة بعبد
فاستحق العبد من يد المراءة كان لها ان ترجع بقيمة العبد على الزوج قاضى ان
فان المهر لو استحق يرجع بقيمة على الزوج فصولين خطبت بنت رجل
وبعث اليها اشياء ولم ير زوجها ابوها فابعت للمهر يسترد عينه قائما
او قيمته هاككا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستمهلك لو اد
انه من المهر وقال هو ودعيته فان كان من جفيس المهر فالقول لها وان كان من خلافه
فالقول له تنوير انفق على معتدة الغير بشروط ان يتزوجها ان تزوجه
لا رجوع مطلقا فان ابنت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا
تنوير جهن ابنته بجهاز وسلم لها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا
لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحة بل تختص به وبه يفتى وكذا لو اشتراه
لها في صغرها ولو بالحنينة والحيلة ان يثبت عند التسليم اليها انما سلمها
سليمة عارية والا حوط ان يشتريه منها ثم يبرأه درر ولو بعث الى
امراة شيئا ولم يفكر جهة عند الدفع غير جهة المهر كقول الشمع
او حناء ثم قال انه من المهر لم يقبل قبيصة فلا ينقلب مهر اقل
هو بالمبعوث هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة والعارية فالقول له
بيمينته والبينة لها وان حلف في غير المهر لا ياكل رجعيها لا يصير المهر حلالا
حتى تنقضي العدة المختار والقول لها بيمينتها في المهر له در المختار
وجيب مهر المثل في الشغار وخدمة زوج حر الامهار كمن الدقائق
ولو طلقها رجعي لا يصير المهر حلالا حتى تنقضي العدة وبه اخذ عامة القاض
قبيصة مهر مثلها اي امرأة تماثلها من قومها اي الامها ان لم
تكن من قومها كبنات عمه وفي الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها فان لم
يكن فبنات الشقيقة وبنات العم انتهى ومفادها اعتبار الترتيب في حفظ
وتعتبر المماثلة في الاوصاف وقت العقد سينا وجمالا وميلا او بلدا وعصرا
وعقلا ودينا وبجادة وثبوت وعفة وعلم او ادا وكما خلق وعدم ولد ويعتبر
حال الزوج ايضا ذكر الكمال قال ومهر الامة بقدر الرغبة فيها وشروط
فيه اي في ثبوت مهر المثل بما ذكر اخبار رجلين او امرأتين ولفظ الشهادة
فان لم يوجد من قبيلة من الاجانب فان لم يوجد فالقول له اي للزوج في
ذلك بيمينته كما مر در المختار واذا فرق القاضى بين الزوجين
فانه في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذا بعد الخلوة فان دخل بها
ام لا اجاب هذه المسئلة اكثر علما لنا الحلام عليها وفيها خلاف فاما
الاولى الفتوى اما المتون غالب الا تشي الاعلى ظاهر الرواية في قاطب ما بلغ خلاصة
قبضت الف المهر فوهبته له وطلق قبل وطئ رج

Copyright

ersity

بنصفه درر وان تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل او ما بقي او عوطا
 قبل القبض او بعده فلا درر وكذا لو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف فكلها
 وعينه او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ
 اذ اوصل اليه عين ما يستحقه كما مر درر ولو قبضت اكثر من النصف فمر رضيع ولا تدري اذ دخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كما في
 كسماية وهبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بما جازى وعنده
 بثلاثمائة درر ولو قبضت اقل من النصف كما بين مثلاً لا يرجع عليها بشئ بل يرجع على الزوج وامرأتين مجمع البحرين فسرع فضي القاضي بالتفريق بينهما
 عنده وعندهما يرجع بمائة درر وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين لم يرجع عليها بشئ بل يرجع على الزوجين من وجهه لحرمة الرضاة المرأة اذا بلغها
 كالعوض فوهبت له نصفه او كله قبضت او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ بل يرجع على الزوجين من وجهه لحرمة الرضاة المرأة اذا بلغها
 بشئ لان حقه سلامة نصف المقبوض بلا عوض من جهة بالطلاق قبل الدخول وقت الخبر قاضي خان العدة اذ انفقت زال ملك الزوج من البضع ولم
 وقد وصل اليه لانه مما يتعين فكان الموهوب عين المهر فسلم له مقصوده بطلاق له حق وصارت اجنبية شرح القدرى قال هذه رضية ثم
 فلا يرجع بشئ درر وان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها فان وفيه من قول صدق لان الرضاة مما لا يخفى فلا يمنع التناقض فيه ولو ثبت عليه
 فلها المسمى لا يصح له ان يتزوجها الا بمثلها لانها ما رضية لان قال بعد هو حق كما قلت ونحوه فرق بينهما وان قررة المرأة بذلك ثم
 الامع ما ذكر لها من النفعة في كل لها مهر المثل لانها لم تزف بمثلها ما سمي بزوجها ولو ثبت نفسها وقالت لخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب
 ولو تزوجها على الف وكرامتها فلها مهر المثل لا ينقص من الف لانه رضى بها وان شتمها او اقر بذلك جميعاً ثم اكد با انفسها او قال اخطانا ثم تزوجها جاز
 طلقها قبل الدخول لها نصف الف لانها اكثر من المتعة اختيار شرح الحق الاقرار في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اخي او ابي
 والمتعة درج وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر مثلاً درر وان تزوجها بنسبها معروفة فاشتم قال وهبت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما وحجة
 على الف ان اقام بها والفين ان اخرجهما فان اقام بها فلها الف لما بينت الرضاة حجة المال وهل يتوقف بشئ من الرضاة على دعوى المرأة الظاهر لا
 وان اخرجهما فمهر مثلاً لا يراد على الفين ولا ينقص من الف وقال الشترط في الشهادة بطلاقها والله اعلم من التتويرو شرحه الدر المختار سؤال
 جائز ان وعند من رضى الله تعالى فاسدان ولها مهر المثل او مهر المثلين وقاضي خان تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها
 اختيار شرح المختار

كتاب الرضاة والمهر

وهو مهر الرضيع من ثدي ادمية في وقت مخصوص وحرمة به وان قل كوييد زاده الخلو بالحرمة جازرة الا في مسئلتين الاولى ان الرضاة
 امرأة كانت تعطي ثديها صببية واشهر ذلك ثم قالت لم يكن في ثديي لبن فخلوا باخته رضاءاً الشاينة الصهبة الشابة بعد موت بنتها لا يخلو
 ولم يعلم ذلك منها كان لابنه تزوج هذه الصببية شريح ملتقى ولا الخلق فان سكتا بيننا فللحيوان منعها كذا في القنية فوائد زينية
 اكثر اهل القرية ثم لم يدفاز احد هم تزوجها ان لم يظهر علامته ولم يشهد به وجامع الرجل رجلاً لم تحرم على الفاعل ام المفعول به وابنته وكذا لو
 جاز خاتمه در المختار فلو انقبضت زوجه او انقضت هي الجماعاً امرأة لا يحرم عليها امها وابنتها واذا اخرج الرجل بامرأة ثم تاب يكون
 ثبت يده بختها المشتهة او يدها ابنة حرمه الام ابداً فيتم درر ما لا يفتها الا بحرم عليه كاح ابنتها على التابيد وهذا دليل على
 وحلل اخت اخيه رضاءاً ايضاً بالاضاف كان يكون له ان المهرمية تثبت بالوطئ الحرام وما تثبت به حرمة المصاهرة
 نسبي له اخت رضاءية وبالمضاف اليه كان يكون لاخيه رضاءاً نصيبان في باب المحرمات النظر الى الدبر لا يثبت حرمة
 نسباً وبما ظاهره وكذا نسباً بان يكون لاخيه لا بية اخت لام فمنه مصاهرة وبشئ من حرمة المصاهرة وحرمة الرضاة لا يرفع النكاح حتى
 بهما لا باحدهما الزوم التكرار كما لا يخفى ولاجل بين رضيعي امرأة

هذا هو المختار في الرضاة

هذا هو المختار في الرضاة

هذا هو المختار في الرضاة

هذا هو المختار في الرضاة

ويجوز لابن المرتفع واخيه
ان ينكح المرضعة ونحوها
نحوه الكبير
لشأنه

واخت ابن من الرضاع يجوز
ان يتزوجها قدوري

صورة امرأة الرضعة
صبيا وان للرضع
اب وللرضعة بنت
يجوز هذه الاب ان يتزوج
بنت هذه المرأة
نحوه

والوطئ فيه لا يكون زنا اشتبه عليه ولا في النكاح الفاسد لها التحريم
قبل التدقيق ذكره الامام البرزوي قيل له ما فعلت بامام
قال جامع ما ثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق انه كن
قول ذلك بسراية في الحوتما تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل
منه لبن فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت
لا تحرم هذه الصبية على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة كذا في
صدر الاسلام في اول العدة من قاضيهان واجمعوا ان هذه
في حق استحقاق الاجر على الاب سنتان خلاصة من الرضاع قوله
الولوالجدة ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد فاذا استاجر الام للام
لا يكفي عن نفقة الولد لانه لا يكفي اللبن بل يحتاج معه الخيشي آخر كما
المشاهد خصوصا الكسوة فيقدر القاضي له نفقة غير اجرة الرض
وغير اجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرض
واجرة الحضنة ونفقة الولد اما اجرة الرضاع فقد صرحوا بها
التاخر خاتمة والدرر واما اجرة الحضنة فقد صرح بها قارن
في فتاونه واما نفقة الولد فقد صرحوا بها في اجازات الدرر
انتهى كذا في صرة الفتاوى فجاز الجمع بين امرأة ونبت زوج
الذي كان لها من قبل اذ لا قرابة بينهما ولا رضاع درر فرد
ويقع مغلطة صورة طلق زوجته طلقين ولها من قبل فاعتدت
بصغير فارضعت فحرمت عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل
ثم طلقها فهل يعود الى الاول بواحدة او بثلاثة فيما اذا
من ذلك اخطاء والصواب انها لا تعود اليه ابدا لانها حرة
ابنته من الرضاع معين المفتي ويحرم الجمع بين امرأة
نبت اختها نكاحا لان المرأة لو فرضت لها ذكرا حرم عليه بنت
ولو فرضت الاخرى ذكر احرم عليه اخت جدته او بنت بنت جد
هذه الصورة وكذا لو جمع بينهما وبين بنت اختها الرضاع
ويجوز ان يجمع بين بنت ابن عمه ونبت زوجة ابية اذ الحرم
ثابتة من جهة دون جهة لان بنت زوجة ابية لو فرضت ذكر
ولو فرضت بنت ابن العم ذكر لم يجز لانه زوجة جدته بسراية
نكاح اهل الردة الحالية عن نكاح وعدة تحل خطبتها نصريحاً
لجواز نكاحها منع الغفسار الجمع بين الاجنبيات في ذلك
عقد او وطأ حلال وان كثرت حاوى القديس من النكاح نكاح

حرام اجماعا شرح مجمع البحرين ولا بأس بان يجمع بين المرأة وزوجة ابها
والنكاح الفاسد قبل الدخول لا يحرم شيئا وان قبل ام امرأة بشهوة حرمت عليه
المرأة مشتمل الاحكام في تحريم جواهره ولا يحرم على ولد الواطئ ولا
على ابية ولد الموطوءة ولا امها تها من فتاوى قدوري وتحرم حليلة الابن نسباً
او نسباً وذكور في الظهيرة اصلاً مضبوطاً وتحرم الموطوءة على اصول الواطئ و
فرعهم ويحرم على الواطئ اصولها وفرعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة
والمس بشهوة تاخر خاتمة من نكاح القدر بين نقل كرنش ويحرم الجمع بين
امرأتين لو فرض احداهما ذكر المرحل الزوج له بالاخرى قدوري الرضاع
هو مص الرضيع من ثدي الاممية في وقت مخصوص وحرم به وان قل في ثلثين
شهرا ما حرم بالنسب الام اخته واخت ابنه كثر الدقائق واللبن المخلوط
بطعام لا يحرم ويعتبر الغالب او بناء او دواء ولبن شاة وامرأة اخرى
ولبن البكر والميتة محرم للاختقان ولبن الرجل والشاة ولو ارضعت
ضرتها حرمتا ولا م هو للكبير ان لم يطعمها وللصغيرة نصفه ويرجع به
على الكبير ان نعمة الفساد والا لا يثبت بما يثبت به المال كثر الدقائق
سئل عن ذمي حنته ذمية فاسلم ولم يسلم وعرض عليها الاسلام فأت
فهل يبقى النكاح على حاله ام يفرق بينهما اجاب لا يفرق بينهما
ويبقى النكاح على حاله ما لم تكن من محارمه شمس الدين مسئ امرأة
وانصل الانزال لا يوجب حرمة المصاهرة لانه لما انصل الانزال ابني
داعيا الى الوطئ قاضيهان وحرم اصل مزينة واصل مسوسية
بشهوة ولو لشعر على رأسها جائل لا يمنع الحرارة واصل ماسية وناظر
الى ذكره والمنظور الى فرجها المدور الداخل ولو نظر اليه من زجاج او ماء
في غير فرجها لم يحرّم مطلقا والعبر للشهوة عن المس والنظر بعد هما
وحدهما يحرّم ما يحرّم الته او زيادته وفي الجوهرة لا يشترط في النظر
للفرج تحريك القبة به يفتي هذا اذا لم ينزل فلوانزل مع مس ونظر فلا
حرمة به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطئ اخت امرأة
لا يحرم عليه امرأته لا يحرم المنظور الى فرجها الداخل اذا اراد من
مرأت او ماء لان المري مثاله بالانفكاس لاهوه اذا كانت
حية مشتهية ولو ما ضياء ام غيرها ما يعني الميتة وصغيرة لم
تشتهى فلا تثبت الحرمة بها اصلاً كوطئ دبر مطلقا وكما لو افضاها
لعدم يتقن كونها في الفرج ما لم تجل منه بلافراق زنا ونكاح فلو
تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها مطلقا وانقضت عدها وتزوجت

مسألة لا تحرم على من طئ امه ان يتزوجها

Copyright University

بأخراجه الأول التزوج بغيرها لعدم الاستبراء وكذا اشتراط الشهوة في الذكر فلو
غير موافق لزوجته ابية لم تحرم فتم في الرضا على تثبت حرمة بين الحرام
والخطوبة بشهادة الواحد أو بام الحاطب أو بام المخطوبة أو بشهادة النساء
منفردة أو بام لادن رجلين أو رجل وامرأتين عدول أم لا **الجواب**
لا تثبت حرمة بين الحاطب والمخطوبة بشهادة الواحد أو بام الحاطب
أو بام المخطوبة أو بشهادة النساء منفردة بل لابد من رجلين أو رجل
امرأتين عدول كذا في البرازية وابن ملك **صلوات الله عليه** ولا
فرق فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان وخطأ وإكراه
فلو انقضت زوجته أو انقضت هي لجماعها منست يده بغيرها أو بدها
ابنة حرمه الأم ابدافتم قبل أم امرأة في أي موضع كان
على الصحيح جوهره حرمت عليه امرأة ما لم يظهر عدم الشهوة
ولو على الفم كما فهم في الأخيرة وفي المس لا تحرم ما لم يعلم الشهوة
لان الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والمعاينة كالقبيل
وكذا القصر والعص بشهوة ولو لاجنبية وكفى الشهوة من أحده
وموافق ومجنون وسكران كبالع بزازية وفي القينة قبل
السكران ابنته حرامها وجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا
لها التزوج بأخوال بعد المتاركة وانقضت العدة والوطئ بها لا يكو
زنا وفي الخائفة النظر الفرج ابنته بشهوة يوجب حرمة امرأة وكذا
لو فرغت قد خلت رأسا بيهما عريانة فانتشر لها أبوها حرم عليه
وبنت سنها دون تسع سنين ليست بمشاهدة به يقف
وان ادعت الشهوة في تقبيل أو تقبيلها ابنه وانكحها الرجل فهو
لاهي الا ان يقوم اليها منتشرة الله ليحافظها لثبته كذب أو باخذ
أو ترك معها أو عيسها على الفرج أو قبيلها على الفم قال الحادى وفي
يتنزل أي يلحق الخدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بام امرأتها
فقال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وتقبل
على الاقرار بالمس والتقبيل والنظر في ذكره وفرجها عن شهوة على المختار

المسيح لها وكذا حل ذبيحتهم على الذبيحة **مسرحا في الزنا** ويجوز مناحة
المعتزلة لان لا تكفر احدا من اهل القبلة والوقوف الزمان في المباحث والمختار
حرم على المتزوج ذكر او انثى كالح اصله وفرعه عللا او نزل وبنت اخيه واخته
وبنتها ولومين زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مذكورة في حرم عليكم امهاتكم
ويدخل عمه جدته وجدته وخالاتها الاشقاء وغيرهن وامه وعمه امه
وخالته خالة ابنيها فحلال كبنت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل
لكم ما وراء ذلكم وحرم بالمصاهرة بنت زوجة الموطوءة وام زوجته
وجدتها مطلقا بجرم العقد الصحيح وان لم توطئ وزوجة اصله وفرعه
مطلقا ولو بعيل دخل بها أولا وامه بنته ابية او ابنة خلال وحرم
الكحل رضا عا الدر المختار ويجوز الجمع بين زوجته وبين زوجة ابنتها
اذ الحرمة ثابتة من جهة دون جهة فتأمل ويجوز ان يجمع بين زوجته وبين
بنت بنت ضرتها وامه وعمه المعمة ان كانت لاب وامرأولاب لا يجوز
نكاحها لابناء عمه ابية وامه اذا كانت عمه المعمة لانه فليس بينها
وبين ابية قرابة فهي كسائر الاجنبيات تانار خالتيه

الطلاق

المسلم ان احبب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا بربعة فروع في الاتباع
بطريق الاضمار ولو قال انت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث
صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم يقع
ولو قال انت سني بثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى يحتمل وان قال
لم انوى الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذاكرة الطلاق لانه لا يحتمل
الرد ولو قال انت بثلاث واضمر الطلاق يقع كانه قال طالق بثلاث
خافى المحيط وظاهر ان انت مني بثلاث وانت بثلاث بخلاف مني سواء
في كونه كناية وام انت الثلاث فليس بكناية وفي التانار خالتيه وفي
فتاوى الفضلي اذا قال لها انت مني ثلاثا ان نوى الطلاق طلقت وان قال
لم انوى الطلاق لم يصدق اذا في حالة مذاكرة الطلاق لكن في الخائفة جعله
صحيحا لا يفتقر الى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي اوفقه كما يشهد به
نظر الفقيه وفي التانار خالتيه عن المحجة نور الله المختار انه يقع الثلاث
اذ نوى وفيها عن الفضلي اذا قال لها ترس ونوى الطلاق يقع فتقوله
اذا تربعض المشناة من فوق بالراء المقصورة معناه ثلاث فتحصل ان اللفظ
الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم جل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله
وصح نكاح كتابيته وان كره مؤمنة بخي مرسل مقرة بكتاب وان لم يشأ

ط

كلمة الطلاق

وعن قول في حرمه
زنا المخلوقة من ماء
مسهان

المس

لملت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضيه فانت طالق لم تطلق لجواز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشأ ولا تشأ
 في المختار البالغة اذا اقامت بنية على مرد النكاح عند البلوغ والار
 اقام البنية على العدم وهو السكوت تقبل بنية المرأة لانها تثبت النكاح
 وهو لا باء عماديه رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فانت طالق ثلاثا
 فاحيلة ان يطلقها بائنا ويتركها حتى تنقضي عدتها ثم يفعل ذلك
 الفعل فيبطل بنيه وتكون امرأته ذات طلقين ولا يقع عليها طلاق
 بعد ذلك لوجود الشرط ثانيا وان فعل ذلك في العدة وقع ثلاث
 تطليقات لان الزوجية كانت قائمة في العدة اختيارا رجوع الفتاة
 حيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة
 تدخل فينحل اليمين فينكحها **در** وقد اشير الى ما هو اسهل
 من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جبر صرح به قاضيان
 وغيره ذكر القهستاني منتقى **سئل** في رجل حلف بالطلاق
 ان عند صهره سمنا عتيقا وصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه
 ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه اجاب
 لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من كلام صاحب البحر فراجع ان شئت
 والله اعلم خير به **رجل قال** لامرأته انت طالق قبل يوم الف
 لا تطلق ابدا ولو قال يوم القيامة طلقت في الحال من الفوائد
 كثر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التاكيد **در المختار**
 ولو قال لامرأته انا طالق منك لغا اشباه **سئل** عن رجل قال
 لامرأته انت طالق ثلاثا ان شاء الله هل يقع عليه طلاق ام لا
 حيث كان الانشاء متصلا ملفوظا لا يقع طلاق عليه **شمس الدين**
 في قاعة اعمال الكلام قال نساء الدنيا او نساء العالم طار
 لم تطلق امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت وفي نساء القرى
 والبلدة خلاف الثاني اول من اهرامه وكذا العتق قالت لزوجها
 قال فعلت فان قالت زدي قال فعلت طلقت اخرى **در** رجل
 لامرأته ان فعلت كذا فانت طالق ثلاثا فاحيلة ان يطلقها بائنا
 ويتركها حتى تنقضي عدتها ثم يفعل ذلك الفعل فيبطل بنيه
 امرأته ذات طلقين ولا يقع عليها طلاق بعد ذلك لوجود
 ثانيا وان فعل ذلك في العدة وقع ثلاث تطليقات لان الزوجية
 قائمة في العدة اختيارا **بنقل صرة** في كتاب الايمان الصريح

الصريح اي اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطلاق تطلق شتين
 وهو ظاهر والصريح بالحق البائن اي اذا البائن ثم قال لها انت طالق يقع
 الثلاث لان قال الله تعالى فلاحناح عليهم ما فيها افتدت به يعني الخلع
 ثم قال تعالى فان طلقا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والقاء
 للتعقيب مع الوصل فيكون هذا نصبا على وقوع الثلاث بعد الخلع الذي هو
 طلاق بائن وقد حقق هذا في المتلوي بجواب وصحناه في حواشيه من اراده فليز
 ثمة والباين يلحق الصريح بالعدة **در** يعني اذا قال للموطوءة انت
 طالق ثم قال انت بائن يقع الطلاق البائن لا البائن لا يلحق بالبائن
 البائن الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال
 انت بائن ثم اي دخلت الدار في العدة فاحلها وطلق **در** **سئل** عن
 طلق زوجته بائنا وتزوجت اخرا بعد العدة فطلقها الاخر واعتدت منه
 ثم عادت الى الاول هل يملك عليها الطلاق الثلاث ام شتين اجاب
 يملك عليها الثلاث من شمس الدين **سئل** عن رجل قال لزوجته ان ابرائني
 من مهرك فانت طالق فايرأته فقال روي طالق روي طالق فاحلها بائنا
 طلقة هل تطلق ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصد التاكيد واراد واحدة وصعد
 ديانته له من اجعتها جبرا عليها ام لا اجاب حيث نوى التاكيد وصعد
 وقع الثلاث وكذا قوله ينو تسببا ولا توكيدا وان نوى التاكيد يقع طلقين
 بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجيز بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني
 ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحالة هذه والله اعلم خير الدين
سئل عن رجل تزوج على اخر دين وحلف بالطلاق انه ليقتضي دينه في يوم عتيقه
 نجاء فيه فلم يجده ما خلاصه في عدم الحلف اجاب يدفع الدين الى
 القاضي فلا حث عليه او المهر ينصبه القاضي فلا حث عليه **شمس الدين**
 ولو قال طلقني طلقني فقال طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث
 ولو عطف بالواو وثلاث **در المختار** طلاق المكره واقع ويصح
 والمرأة ان لا تكون من نفسها ما لم تستع الاستثناء مختار النوازك
 طلاق السكران واقع **هـ** **سئل** عن رجل قال لامرأته انا طالق
 ولا سببا قبل وجوده **سئل** عن رجل قال لامرأته انا طالق
 اليها بثلاث اصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يلفظ
 قاضيا **سئل** عن رجل قال لامرأته انا طالق ثلاثا فاحلها بائنا
 لزوجته المطلقة ثلاثا ففسخها بغير كف ودخل بها لا تحل
 الاول وفي الحقائق على ما هو المختار انقروى **بان** قال للمدخول بها
 انت بائن ثم قال في العدة انت بائن لا تقع الثانية لانها جعله خبرا عن الاول

فلا حاجة الى جعله شأنا لا يقتضاه ضروري مجمع الامهر الطلاق لا يقع من غير تطليق زيلو
من قال لامرأته انت طالق ثلاثا انشأ الله لا يقع شيء في الحقائق ولو قال اشد كما
حباً للطلاق او اشدكم بفضالة طالق فقالوا لا يشد حباً له لم يقع له دعوى كل ان
صاحبه ما اقل حباً منها فلم يتم الشرط در الطلاق رفع العيد الثابت بالكلام
كثر انت حرام او انت علي حرام لم يقع الطلاق بدون النية وهي باقية
انقروى سئل كم طلقها فقال ثلاثا شتم رغم انه كان كاذباً لا يصدق
قضاء ما تارخا فيه قال انت طالق واحدة ان شاء الله لم يقع شيء من يلعى
ولا يمنع اي الطلاق الرجعي الارث اصلاً در ومن اشترى زوجته
ثم طلقها لم يقع طلاقه عليها حاوى القدسي من الطلاق والمباعدة بالثلاث
لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً او يدخل بها ثم تبين منه مخار
وان خافت ان لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وجامعتك
فانت طالق ثلاثا علق الثلاث بشرط ووجد الشرط بغيره
اخرى اذ هي انفتحت لا يقع الطلاق الا بالنية قاضي خان نصراً تحت
مسلم طلقها ثلاثا فترجعت بنصرتي ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها
ثلاثا لا بد وحده الدخول في نكاح صحيح مجمع الفتاوى وكذا في الثاني
ولا يحل للرجل ان يتزوج مرة طلقها ثلاثا قبل اصابته الزوج الثاني
ولا امه طلقها الثلثين وكما لا يجوز له نكاحها الا يحل له وطئها بمكاليه
قاضي خان من محرمات النكاح زوج امته من عبده على ان امرها بيده ان
ابتدأ المولى فقال تزوجتها منك على ان امرها بيدي اطلقها كما اراد
وقبل العبد صح وصار الام في يده وان ابتدأ العبد فقال تزوجني امته
على ان امرها بيديك تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير لام
بيده بغيره ومن لطيف الخيل قول ان تزوجتك او جامع
او امسكتك وفوق ثلاث مثلاً فانت بائن ولو خافت ان لا يطلقها تارة
مزوجتك نفسي على ان امرى بيدي شريعتي وتماه في العادة الدالة
لو طلق رجل امرأته بائناً ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا قال بعضهم
الثلاث لا بد من نكاح في اللفظ والصريح بالحق البائن وقال بعضهم لا
الثلاث سواء كانت في العدة او لم تكن وهو الاصح وعليه الفتوى
لان ما بين في المعنى والبائن لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من اعادة
اللفظ فتاوى اختيار ديار سئل عن رجل قال انت طالق وسكت
ثم قال ثلاثا هل يقع عليها واحدة ام ثلاث اجاب
سكوت لا يقطع النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة شمس الدين

الصريح

الصريح يلحق الصريح والصريح البائن والبائن الصريح لا البائن مشتمل الاحكام
ولو قال انت طالق اكثر الطلاق ان يقع ثلاث ولو قال الطلاق يقع واحدة ولو قال انت
طالق لا كثير ولا قليل اختلفوا فيه والظاهر ان يقع طلقان عدليه وكل طلاق
طلاق وقع بشرط ليس بما لا يجوز جبي شرح الكفر لابن نجيم سئل عن شخص طلق امرأته
نساءه ونسبها حيث يرمى بالتعيين محرمات المنع سئل عن شخص طلق امرأته
الثلاث لا يفعل الشيء الثلاثي ثم انه طلقها بائناً وفعل المحلف عليه في العدة ثم اعادها
او فعله بعد ما اعادها هل يقع عليه الطلاق وهل تحل اليه بالبينونة ام لا اجاب
لا تحل اليه بالبينونة وتقع عليه الطلاق الثلاث من شمس الدين سئل
عن شخص طلق زوجته ثلاثا وترجعت بغيره وطلقها واراد الاول ردها فقالت
لم يطيني الثاني هل يقبل قولها في عدم الوطئ ولا يحل الاول ولا يقبل وتحل اجاب
يقبل قولها في عدم وطئ الثاني ترتيب الاشياء والنظائر طلق امرأته
ثم انكروا اي الطلاق واقامت جنة قضى القاضي بالفرق بينهما والعدة من وقت
الطلاق لانه وقت الطلاق منحه لا تطلق بالكناية الا بنية او دلالة الحال
كثر طلق غير الموطنة ثلاثا وقعن كثر سئل عن رجل طلق
زوجته في مقابلة الابن الصحيح طلاقاً بائناً طلقها الزوج في عدة منجزة
ثلاثا حكم الحاكم شافعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة
البائن بوجه الشرائع وهو انه دعوى الصحيحة هل ينفذ ويرفع الخلاف به
ولا يجوز نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا
يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قولهم لا ارفع
اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روى
المختلعة لمحقها الطلاق ما دامت في العدة قال بن الجوزي هو حديث موضوع
فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل بسبب عدم وقوع الثلاث في صورة ما
اذ اطلق رجل امرأته بائناً ثم قال لها في العدة انت طالق ثلاثا البعض علمنا
وان لم يعتبر والحاصل انه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف خير الدين
لو قال انت طالق هكذا او اشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال
انت طالق واسار بثلاث لم تقع الا واحدة كاعلم في الطلاق ولم ارى الا ان
حكم انت هكذا مشيراً باصابعه ولم يقل طالق احكام الاستشارة من الاشياء
سئل عن رجل قال لامرأته ان تزوجت عليكي امرأة ما دامت في نكاحي
فانت طالق ثم ان ابانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل
يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق لا يقطع الديمومة
بالبينونة المذكورة من فتاوى ابن نجيم بنقل الانقروى

وانت في الشافعي على ما في الفتاوى
حلل على من طلق امرأته فانت
غيره ضابطاً بغيره فانت
تلك ولم اره العلماء ناو اساء
بجوه

Copyri

ersity

فيجب الافتاء بوقوع الطلاق بعلى الطلاق والطلاق يلزم من لانه صار متعارفا بين الناس
وبه اتفق جماعة من المتأخرين والله اعلم معين المفق ^{ادعى رجل على رجل}
الفا وحلف بالطلاق ثم ثبت بالبينة وقضى القاضي بالايصال الطلاق قاضيه
في اليمين في الدعوى ^{انت حرام} ان نوى به الطلاق فبالتة حصة
فلو سلمت الطلاق فاشار اليها بثلاث مرديات ثلاث طلاقات ولم
يقول هكذا لم تطلق ^{بهر} ويقع بقوله من واحدة الى اثنين
او ما بين واحدة الى اثنين واحدة ومن قوله من واحدة او ما بين واحد
الى ثلاث ثنتان الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط
عند الامام وفيها مرجعها الا باحة كحذف مالى من مائة الى الف
الغاييتين اتفاقا در المختار ^{اذ اوجد الشرط في الملك} تحلل
اليمين ^{درس} المعلق على صفة لم يقع بدون وجودها اشياء
المعلق بالشرط ينتفي بانتفاء خبر به ^{الطلاق المعلق بالشرط}
يقع بوجوده ^{وجيز} ذكر الزندوسى في باب التخييل في الصور
المطلقة ثلاثا اذا تزوجت بدو آخر وشروط على الثاني وقالت انا
ازوجك تنسى لى معنى ثم تطلقى حتى اهل الزوج الاول فترجعا على ذلك
قال ابو حنيفة النكاح جائز والشرط جائز حتى اذا لم يطلقها الثاني بعد
وطئه اياها جبر القاضي على ذلك وحلل الزوج الاول اذا اطلقها الثاني
او باس القاضى اياه وهذه المسئلة بهذا البيان لم توجد في غير من اكد
طلاق المصروع حاله المصروع لا يقع ^{فصول} في حزانة الرقيات
حلف ليفعلن كذا بر في مرة هداية ^{ولو قال لاحاجة}
فذلك او لا اريدك لا تطلق وان نوى بغيره رجل وكل غير
بالطلاق فطلقها ثلاثا ان كان الزوج نوى التوكيل بالثلاث طلقه
بالثلاث وان لم ينو ثلاثا لا يقع في قول ابو حنيفة قاضيه
سئل في رجل قال لزوجته المدخولة انت طالق على الثلاث
مذهب من تطلق طلقه واحدة رجعية يملك ما جعت اى عدتها
ام لا الجواب ^{منقول} لا اجاب نعم تطلق طلقه
واحدة رجعية اذا المذهب الثلاث والاربعه بل وسائر المذاهب
اتفقت على وقوع الطلاق الرجعى في انت طالق والوجه في ذلك
واضح قال سفي من الغبار واقول وقد كثر في زماننا قول الرجل
انت طالق على الاربعه مذهب يريد ان الطلاق يقع عليها باتفاقهم
وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى انتهى اقول

ولا شبهة في كونه رجعا لالباس المأذون من ان المذهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق
الواحد الرجعى بقوله انت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعه مذهب وبين قوله على
الثلاث مذهب اذا الوجه مذكور شيئا وكذا سئل المذهبين المختة وما زاد عليها ولا خفا
في ذلك على ذى فهم ضعيف خلفه عن ذى فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى
الرملى الكبير الشافعى في مسئلة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج
منه الحكم المذكور ^{ونقل عن القاضي ابو الطيب} عدم الوقوع في مسئلة
سائر المذاهب معلا بقوله لانه لا يكون وقوعا على المذهب كلها فتاوى شيخ
الاسلام ^{سئل عن رجل} قال انت طالق على مذهب اليهود والنصارى
وعن رجل قال لزوجته انت طالق على سائر المذاهب اثنى المسلمين اجاب فيها بانه
طلاق رجعى والله اعلم خير الدين ^{فسرع} قال لزوجته الا انت ان
دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ففتحت فدخلت له رجعتا فيه بنقل المذاهب
فان علق الشرط بوجود الغيب لم يخف مالم يوجد كذا هو قولنا لئن دخلت هاتين
الدارين اوان دخلت هذه وهذه فانت طالق او قدم او اخر فهو سواء لا
تطلق الا بدخولها حتى لو حلف على شئ مما لا يحث بفعله ايضه ان اكلت
من هاتين الخلتين لا يحث مالم يترك منها ما فضوليت ^{سئل عن رجل}
حلف بالطلاق على فعل شئ وهو غير متزوج ثم تزوج وباشر المحلوف عليه هل يطلق
زوجته ام لا اجاب لا يطلق ^{سئل عن من قال} حلال للمسلمين على
حرام وله ثلاث زوجات ولم ينو الطلاق هل يلزمه الطلاق ام لا اجاب
نعم يلزمه الطلاق فيقع على كل واحدة واحدة بانثية قلت هذا هو المذكور في عمارة
الفتاوى وهو المشهور في شرح الكنى للامام الزيلعي ولو كانت المرأة نوى يقع على
كل واحدة منهن طلقه بانثية وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو
الاظهر والاشبه انتهى وفي البحر المصنف وفتاوى الاسام الاور حنبدى على انه
يقع واحدة وعليه البيان ويصح الكمال في شرح الهداية ما اتى به شيخنا من وقوع على
كل واحدة فليست عند الفتوى ^{في رجل} صدع راسه وزال عقله
والصدع لا يقع طلاقه ولو سكر من الاسدة المتخذة من الخبث والعسل لا يقع طلاقه
عندها وعند محمد يقع بئاعلى انه حرام ولو زال بالبيح لا يقع وعنده ابو حنيفة انه
ان كان يعلم حين يشرب انه يبيح يقع والا فلا يقع ^{سئل عن رجل}
مقر على نفسه لزوجته ان متى تزوج او شرب الى غير ذلك لكون طالقها وطلقها
على عوض واعادها وقيل المحلوف عليه فهل يقع الطلاق الثلاثا م بطل التعليق
بالبيونة المذكورة اذ يقع عليه الطلاق ثلاثا لوجود المعلق عليه ام لا اجاب
لا يبطل التعليق بالبيونة في العصمة ^{ولا يقع} طلاق المولى على زوجته عبده

هذا هو المذهب
والاجابة على
سائر المسائل

صدق فضا ايضا كما الوصع بالوفات والعتيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
على الصحيح خاتمة ولو نوى عن العمل بصدق أصلا ولو صح به دين فقه
وقد انت الطلاق او طلاق اوان طلق طلاق يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا
او نوى بغير المصدر لانه لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى وقع طلاق
لو مدحوا به كقولك انت طالق انت طالق زلمي واحدة او اثنين لان
مصدر لا يحتمل العدد فان نوى ثلاثا فثلاث والثنان في الامة بمنزلة الثلاثة
في الحرمة ومنه الفاضل المستعمل الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق
الحرام فيقع بلائيه للمنف ولو لم يكن له امرات يكون كمن افكح بالبحث نصيح
وكذا على الطلاق ومن ذراعي ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب الازم
ثابت او فرض هل يقع قال البخاري المختار لا وقال المختار نفس ولو
طلقت امرأه هل يقع لينة قال النكاح نفسه ولو قال لها كوني طلقا او طلقيني
بالشديد وقع وكذا باطل بكسر اللام او ضمها لانه ترخيص انت طالق بالكسر واللام
على الينة كما لو نجابه او بالعنف وفي النهر عن النصيح الصحيح عدم الوقوع
طلاقك ونحوه در المختار الكناية ما لم يوصح له اي الطلاق واحتمل وعينه فالكنا
لا تطلق بها فضا الانبئة او دلالة الحال وهي حال مذكر الطلاق او الغيب
لحالات ثلاث رضا وغضب ومذكرة والكنايات ثلاث ما يحل الرد او يصلح
اولا ولا يغفل اخرى واذهي وقد نفي تخمري استري انقلني انقلني اخر
المرأة او المروبة لم يحتمل رد او خولته برب حرام بان ومراه فيها كنية بنية يصلح
ونحو اعتدي واستري حملك انت واحدة انت حرم اختاري امرتك بيدك سرحت
وقت لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضا اي غير الغضب والمذكرة تنوق الانبئة
تأثيرا على نية الاحتمال والقول لا يبينه في عدم النية ولكن تخلفها له في منزهة فان
رفعة الحكم فان نكح فرفق بغيرها محتوي وقد الغيب تنوق الاول ان نوى
لا وفي مذكرة الطلاق تنوق الاول فقط ويقع بالخيرين وان لم ينو لان مع
الصدق فضا في نفي النية لانها اقوى انها ظاهرة والنية باطنة ولذا قبلت
على الدلالة لاهل النية الا ان يتلم على امره بها عمارته طلق الحره واحدة
لها انت على حرام ينوي الشنيتين لا يصح وبنية الثلاث يصح ويقع طلقان اح
بزازيه وتقع رجعية بقول اعتدي استري حملك انت واحدة وان نوى
ولا عبره باعرب واحدة ويقع بباقيها اي باقى الفاظ الكنايات المذكورة فلا
الجمعي ببعض الكنايات اي بغيره بخلافه من طلاقك وخليت سبيل طلاقك
مطلقة بالتخفيف وانت اطلق من امرات فلان وهي مطلقة وانت طالق و
ذلك مما رجوا به خلا اختاري طلقه واحدة ففعلها ثلاثا ونوى بالاول

وبالباقي جميعها صدق وان لم ينو شيئا فثلاث فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضه
ولا يقع به ولا يبارك ميدك ما لم يطلق المرات نفسها كما يات في الباش ان نواها
او اثنين ما تقرر ان الطلاق مصدر محض لا يحتمل المدد وثلاث ان نواه للوحدة
الجنسية وكذا صح في الامة نية الشنيتين در ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا
او موكرا او هانا لا لا فيصد حقيقة كلاس او سفيها خفيف العقل او سكرانا فان طلاقه
صحيح لا تراه بالطلاق در ولو نيدا وحشي او ادينه او نج زجرا به يعني نفس
لوزك عقله بالصداع او ببيع لم يقع او احسب ان دام الموت به يعني وعليه
فتصرفه موقوفه واستحسب الكمال شرط كعتابه باشارة المهوره فانها تكون
كبارة الناطق سخنا او مخطئا بان اراد التكلم فجزى على لسانه الطلاق وتلفظ
به غير عالم بعينه او غافلا او ساهيا او بالفاظ مصحفة يقع فضا فقط بخلاف المازل
واللاعب فان يقع فضا وديانة او مريض او كافرا يقع طلاق المولى على امرات عبده
الا اذا شرط في العبد فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اطلقها كما شئت ففا
العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اذ انز وجتها فامرها بيدك ابدان كذلك والمجنون
الا اذا علق عاقل انتم حين فوجد الشوط او كان عينا او مجنونا او اسكت وهو كافر
وابي ابواه وقع الطلاق انتباه والصبي ولو مراهقا او اجازة بعد البلوغ امالو
قال ودفقة وقع لانه ابتداء ايقاع والمعتق من العتق وهو احتلال في العقل والمبرسم
من البرسم بالكسر علة كالمجنون والغبي عليه والمدهوش وفي القاموس دهش تحير والنام
ولو قال اجزتها ودفقة لا يقع ولو قال اوفقت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا او فم حجر
واعبار عدده بالث اطلاق حرة ثلاث وطلاق امه ثنتان ويقع الطلاق بلفظ
الصفات بنيتها او دلالة حال لا عكسه ف في كبت الطلاق ان متبنا على خولوع
وقع ان نوى ولو على نحو لما فلا مطلقا ولو كبت على وجه الرسالة والخطاب كان
يكبت بافلا لانه اذا نك كتابي هذا فان طالق طلقت بوصول الكتاب وفي البحر كبت
لامرأة كل امرات لي عيزك وغيره فلا نية طالق ثم محي اسم الاجرة وبنية لم تطلق وهذه حيلة
عجيبة در المختار بجله بالاختصار ف في يقع بان طالق كل التلقية واحدة
وكي بقلية ثلاث وعدد التراب وحده وعدد الرمل ثلاث وعدد شغل بلبيس وعدد شغل
بطن كتي واحدة وعدد شغل ظهر كتي او ساق او ساقك او فركك او عددي في هذا الحوض
من السيل وقع بعده اه وجد والا لا اولست لك بزوم اولست لي بامرات وقال كنت
لخبري فقال صدقت ان نواه خلافا لهما ولو كره بالضم او سلك امرات فقال لا لا
تطلق اتفاقا ان نوى در وفي البزازية قالت له انا امرتك فقال لها انت طالق
كان اقرا بالطمح ويطلق در قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امراتين
طلق امرأتين طالق ثم قال اردت منهما واحدة لا يصدق ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق
على احدهما تنوي قال امرأة طالق ولم يسم ولم امرات معروفه طلقت امرته فان قا

لاخرى وايها عنت لا يقبل قوله الابينة ولو كان له امرتان كلتاها مبرورة لم يرد
ايها شاة شوير كان اسمها طالق او حرة فناداهما ان نوعي الطلاق او الم
وفقا والا لا در قال لامرته هذه الكلية طالق طلقت او بعد هذا الحار حرة
در قال انت طالق او انت حرة وعني به الاخبار كذا يقع قصدا اذا شهد على
وكذا المعلوم اذا شهد عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا
فتعنا وديانة در قال ولا نة طالق واسمها كذا وقال عنت غير هادين ولو غير
فتعنا على هذا الوجهين لادنيه بطلاق امرته فلا نة واسمها غير لا تطلق در قال
انت طالق اه شاة متصلا لا تتفق وسعال او حرة شاة او عطارا وشغل لسانه
في اوزاد كانت طالقة بازانية ان شاة اسم صحيح الاستثناء خلاف الفاصل للفرق كانت
رجبيا ان شاة الاصل الاستثناء خلاف الفاصل وباشا لا يقع ولو قال رجبيا او
يقع بنية الباشا لا الرجبى فتعنا وقوله في النهر سمعوا عنت لو ضرب شخص
الخمسة سمع فمعا استثناء الاصم لا يقع ولا يشترط فيه العصب ولا التلفظ بها فلو تلفظ
وكتب الاستثناء موصولا او عكسى وازال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع عاربه
العلم بعينه حتى لو اقر بالمشيئة من غير قصد جاهل لم يقع خلاف الشافعي واقره الشافعي
الرملي ان شاة فيمن حلف على شىء بالطلاق فانتاله اخر ظانا صحته بعدم الوقوع ان
قلت ولم ادر علمي ان شاة واسم علم ولو شهد بها وهو لا يذكرها ان كان جاهلا لاد
ما يجزى على لسانه جاز الا عقاد عليها ولا لا محس ويقبل قوله ان ادعاه وان
في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الابينية وعليه الاعتماد عليها والاد
احييا طالعته الفساد خائبة وحكم من لم يوقف على مشيئة كالاشرك والاد
والحار والملائكة والجدار كذلك وكذا لو شرك كاستاء الله وان شاة لم يقع اصلا
ان الاوان لم واذا وما وما لم ومن الاستثناء انت طالق لولا بولك او لولا اصلك او
الحاصل فلا يقع خائبة ومنه سبحانه الله ذكره بن الهائم في فتواه قال انت
ثلاثا وثلاثا ان شاة طلقت ثلاثا وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاة الله انت
طالق فانه يطلاق عندهما بطلاق عند ابي يوسف وعلى كل فالمعنى به عدم الوقوع
قدم المشيئة ولم يات بالثبات ان شاة في الم يقع اتفاقا وبانت طالق بمشيئة الله او ارادة
محبة او برضا لا يطلاق وان قال باسمه او بحكمه او بقضائه او بآمره او بغيره يقع
كقوله انت طالق بحكم القاضي واهل قال ذلك باللام يقع في الوجوه كلها فان كان
احصاها الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم والقدر ان نوى بها عند العجز
في الحال در طلقها واحرقه بعد دخول كعبها ثلاثا صح كمالا وطلعتها
فجعله قبل الوجبة بانثا او ثلاثا وكذا لو قال في الصدة الزمت امرات ثلاثا بطلت
سلك النطيفة او الزمتها نطيفة بطلت النطيفة فهو كما قال ولو قال ان طلق
فهي باين او ثلاثا لم طلقها يقع رجيبا لان الوصف لا يسبق الموصوف در

وإذا كان له امرتان كلتاها مبرورة لم يرد
أيها شاة شوير

قالت طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبارا بالانثا كذا انثا نفسي ذاتي ولو ثلاثا بخلا
الاولى في اخرت لا يقع لانه لم يوضع الاجوابا در وفي البرازية قال ابن ابي حبان
كانت امرته عليه حراما فليفع هذا الفعل ففعله واحد منهم فهو اقرب منه بجرمتها وقيل لا
انتهى وسئل بواليت عمة قال الجماعة كل من لم امرت مطلقة فليصنف بيده
فصنفوا فقال طلق وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس فقال جل
منهم من تكلم بعد هذا فامرته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرته لان كلمة من التعميم والحالف
لا يجمع نفسه من اليقين فيبحث در فائدة في المجتبى عن محمد في الصانعة لا يقع وان شاة
اعته حوارزم در انتهى وهو قول الشافعي والحنفى تقليد بفتح فاضل انما يحكم
عدول ويقتونين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتى به بزازية در فروع
في اعيان الفتح ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار
فانت طالق فدخلت وقع الثلاث واقترن المقصود در ان تزوجك وان تزوجك
فانت كذا لم يقع حتى يبين وجهها من بين خلاف ما لو اخر الخبز فليحفظ در دعاها
لوقوع فانت فقال متى يكون فقالت غذا فقال ان لم يغسل هذا المراد غذا فانت كذا
ثم نسيها حتى يغسل الغدا لا يقع در حلف لا يات بها فاسقلني في انما جئمت ان مسيقظا
حنت ان لم اشبعك من الحما فلي انزلها ان لم اجامعها فلي فلي الجافة لا العدد ان
وطئت فلي جماع الفرج وان نوى الدور بالتدوم حنت ايضا در لم امرت جنب
وحائض ونفثا فقال اخبني طالق طلقت النفثا وفي اخبني فلي الحائض در
قال في الميك حاجة فقال لامرته طالق ان لم اقضها فقال هي ان يطلق امرتك
فلان يصدق در قال لا صحابه ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فامرته كذا
فذهب به لم يصدق الطريق فاخذهم المسح فحسبهم لا يثبت ان خرجت من الدار الا باذني
فخرجت لم يثبت لا يثبت در حلف لا يرجع ثم يرجع لشيء نسب لا يثبت در
حلف لا يخرج من ساكن داره اليوم والسكن ظالم فان لم يكن اخرجه فاليقين
على التلفظ باللسان در ان لم تحبني بفلان او ان لم تزدني ثوب الساعة فانت
طالق فحاشا فلان من جابت اخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يثبت در
كذا ان لم ارفع اليك الدينار الذي على الحاشي النهر فكذا فابرة بطل العيمن در
اخذت من مال درهما فاشترت به لحما وخطا اللحم بدرهم وقال زوجها ان لم تزدني
اليوم فانت كذا فليته تاخذ كيسي اللحم ويملكه للزوج ولو منع من اللحم فالم يعلم انه
اذيب او سقط في البحر لا يثبت در فيبيع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه
واشتهر عن الشافعي رجلا خلافه در انت حرام في غير حال مذكرة الطلاق
ان نوى طلاقا فبائن وان ثلاثا فثلاث وان شتين لا يقع الا في الامة وكذا امرتك
على او لم يقل على وانت محرمة على او لم يقل على او حرام على وانا اعطيت حرام او محرما

Copyri

versity

نفسى عليك ونشرط قوله عليك في تحريمه نفسه لانفسها حتى لو قال حرمت ولم يقل عليك ونشرط
الطلاق لا يقع بزانية **انت حرام على الفم مرة يقع واحدة بزانية**

باب في الطلاق **سئل في**
رجل قال لزوجتي انت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال بحق ذلك في العدة
انت طالق ثلاث اهل الحق الثاني الاول ولا يلحقه كونه الثاني بائنا والاول بائنا
والبائن لا يلحق البائن اجاب **نطق ثلاث كما صرح به غير واحد من علماء**
قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبل الصريح الاصح لصريح وبائن ومثل في البحر
والنهر وسخ الغفار وغيره ان الكتب وفي مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعني
البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي اما البائن المعنوي يلحق البائن المعنوي مثل الثلاث
من الميسر انتهى قالوا هي حادثة جلب رجل ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد افق
بعضهم بعد وقوع الثلاث قال في الفتح والحق ان يتبعها قال بن الشيخ في شرح الوهب
بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه قول شيخنا يعني التمام بن الرهام في فتح القدير
في واقعة جلب وهي ان رجلا ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث انتهى
وقد نسب بعض الناس وكون عدم الوقوع هو الاصح عليه الفتوى الى قاضي خان وحرره عليه
في فتاواه المشهور فلم يوجد وكذلك حرره عليه في الكتب الكثيرة المستمدة فلم يوجد فائدة
ذلك كذا هو محال لما نقله في مشتمل الاحكام على الميسر من قوله اما البائن المعنوي يلحق
اللفظي مثل الثلاث والله اعلم خير الدين **رجل قال لعمره طلق امرأتك فطلقها**
الوكيل ثلاثا فان كان الزوج نوى الثلاث يقع الثلاث واللام يقع شيء في قوله اي حينئذ
وفي قوله ما عليه يقع واحدة قاضي خان **ان خرجت الاباذني لانهن الاذن في كل**
واذا نوى بالاذن الاذن مرة لا تصدق قضا على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر
فالخيلة ان يقول كلما اردت او شئت الخروج فقد اذنت لك فاذا نهاها جعل يهيه
محمد وهو اختيار الفضلي عند محمد وعليه الفتوى خلاف الامام الثاني ولو كان له
واحدة جعل النهي بالاجماع وحيث بالخرج بزانية **رجل حلف لا يخرج امرأته الا**
فقال لها اذنت لك بالخرج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا يخفى فانها ما غلغله
بعد ذلك لاذن العام مع يهيه في قوله محمد وبالحذا لام ابو بكر محمد بن الفضل
حتى لو خرج بعد ذلك حنت قاضي خان **امرأة كذلك خرجت الاباذني او مرة**
او علمي هذا على كل مرة وان قال اردت مرة صدقت قضا عند محمد وان قال اذنت لك
ابدا او كلما اردت او شئت فهو اذني لها في كل مرة بزانية **قال غير اذا**
فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلقت لان الوكالة تحتل العقيلين
ضاخنة قاضي خان **العتبي المراقب اذا طلق امرأته قبل اقاربه بالبيع يقع طلاق**
الفتوى من الجامع الكبير مهمات الفتوى ابن كمال **سئل في غير صدقته على زوجها**

شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكذا لا يقع طلاقه
عليها ولها التزوج من غير تزويج اجاب **نعم يصير وكذا لا يقع بالطلاق صحة** تعلق
الوكالة بالشروط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شاءت والله اعلم خير الدين **قال**
امرأة كانت فلانة وفلانة طالق وكلمت احدها لا يقع الطلاق ما لم تكلم الاض
عند ان التنازل لو قال لزوجتي بالترك كجهد سنده لا يقع به الطلاق لانه
ليس من الفاظ الطلاق صريحا ولا كناية مشتمل الاحكام **فسرع نكحها على**
ان امرها بيد هاشم ولو دعت حبلها لم يبد هاشم الا طلق نفسها بحكم الامر ثم
امتنعت فسمع در **وفي فتاوى شيخ الاسلام** الا ورجعي انه كان يقول
فمن قال حلال الله على حرام حكم العرف بزانية قوله امرأتك طالق ولم امرأتك او ثلاثا او
يبيع تطلق احدها والبيان الحاضر هو هكذا ذكر في صدر الاسلام مشتمل الاحكام
كل طلاق وقع بشرط ليس بال من جميع جاع الفتوى **لو قال لاجنينة ان زرت**
فانت طالق فنكحها فزانت لم تطلق كنز الوكيل بالطلاق لو لم يطلقها الا بيمينه
انت حرام اوانت على حرام يقع الطلاق بدون البينة فيه قلت المتعارفين
البائن بزانية **وسئل الزوج سبانه بدون الثلاث في العدة وبعد هادر** ويصح
ابلاء وظهورها منها وطلاق امرأته وان كان الزوج والزوجة لان الرجعية
زوجية تحق بغير الشافعي **طلق امرأته ثم انكره اي الطلاق واقعت بينه ففتى القاضي**
بالفرقة بينهما والعدة موقوت الطلاق لانه وقت القضاء مسخ **رجل وكل رجلا**
ان يطلق امرأته واحدة فطلقها شتين لا يقع شيء في قوله اي حينئذ وقا لا يقع واحدة
قاضي خان **رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلاث اهل يقع الطلاق ثلاثا**
او واحدة اجاب ان كان سكوتها في انقطاع النفس يطلق ثلاثا والا فواحدة
ابن حنبل في فتاوى الفضلي **الشيخ سبط التليق صدر** **سئل في رجل**
طلق زوجته ومات قبل انقضائها عدتها وهي تدعى ان الطلاق رجعي فزنت والورثة
تدعي عانته بانه فلا تزني اجاب القول قولها فزنت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فيكون القول قولها بيمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم خير الدين **في الطلاق**
سئل في رجل وكل اخر في طلاق زوجته ناديا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة
ما الحكم اجاب يقع طلقة واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ولبين الزايد
وله امرجهتها في عدتها والحال هذا والله اعلم من محل المزبور **وفي البرزانية قالت**
طلقتي ثلاثا ثم اردت تزويج نفسها من غير ان يمسها ذلك امرت عليه ام اذنت نفسها
در المختار وفي الجوهر طلق المتكوبة فاسد ثلاثا لانه وجبها بلاحل
ولم يحك خلافا والله اعلم **در من باب التصريح** فان طلق الرجل امرأته طلاقا
ثلاثا وهي بكر غير مدخولة بها يجوز ان يجده النكاح لها فخير ان تنكح الاخر وان طلقها

كذا هنا

بعد ذلك فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لان الآية نزلت بالمدخول بها مشكلا في قدره
 اذا طلق المكره قبل المدخول بها ثلاثا تحل له من غير محال طلاق المنكوحه فانه
 ثلاثا تزويجا من غير محال المعلق بالشرط كما تجزئ عنه وجوده وقاية ومن طلق
 ثلاثا في كلمة واحدة وقد دخل بها او لم يدخل الزينة ذلك وحرمت عليه مسئلة الاحكام
 وذكر في الولو المكي رجل قال لاسرته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا من يريد الايباع
 لان هذا اللفظ لا يستعمله الناس الا لبيع لسان الحكم **وانه عني بالطلاق الثانية**
 وانما الشرا الاخبار صدق بزارية **طلاق الفار**
 الفار لا يكون فاما الايجن خصال احدها ان يطلق امرأته المدخولة والثاني ان يطلق
 طلاقا جائزا والثالث ان يطلقها فمرضه الذي مات فيه والرابع ان يموت قبل انقضائه
 والخامس ان لا يكون فيها رضا المرات فاذا طلق الرجل امرأته مع هذا الخصال فان المرات
 مرتبة ولا ينفع ما فعل انتهى من طلاق شرح بن وهبان صرح وعده امرت العدة
 بعد الاجل في البائن وعده الوفاة في الرجعي وهي اذا طلقها وهو مريض فوشت وهي
 العدة وقال ابو يوسف ربح عدتها ثلاث حبس في البائن لان النكاح انقطع بالطلاق وطهر
 العدة بالحبس الذي بقي ارض في الارث لما بيننا لا في قبيل العدة وعجلت الرجعي لان النكاح باق
 من كل وجه ولما انبى في حق الارث فلان يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما جاز
 فيها فتجيب بعد الاجل ان اختيار شرح المختار **ومنه** بان زوجه في مرضه ثم ماتت
 ان كانت في العدة وانه انقضت عدتها لم ترث واصلة ان الزوجية في مرض الموت هي
 يفي الى الارث غالبا فالطالع يكون من ايصاحبه فوجب رده دفع هذا الضم في حق الارث
 مادامت العدة كما في الطلاق الرجعي ومقدرا لبقا الزوجية بعد انقضائه العدة لانه لم يبق لها
 اثر ولا حكم اختيار شرح المختار **من غلب حاله الهلاك** بمرضه او غيره بان اضناه
 مرضه عجزه عن قامة مصالحه خلع البيت هو الاصح كعجز الفقهاء عن البائن الى حجة ومعه
 السوق عن الايمان الى مسجده وعجز السوق عن الايمان الى دكانه وفي حقه انه عجز عن
 داخله كما في البرازية ومفاده انها لو قدرت على حق الطبع وعجزه عن السطح لم تكن مراه
 قال في التمه وهو الظاهر قلت وفي اخره وصايا الجبا المصنعي المبيع لصلاته فانه
 والمفقد والمفلق والمسلوك اذا تنازول ولم يقعه في الراس كالصحيح ومن شخ حديثه
 سنة انتهى وفي القصة المفلق والمسلوك والمفقد ما دام يزداد كما لم يرض ذلك
 المدخول بها اذا طلقها زوجها ثلاثا على الترتيب يقع الطلاق الاول في
 محله والثاني والثالث في عدتها ووقع الثلاث فلا تحل له الا بالتحليل وفي غير المدخول
 بها وقع الاول في محله والثاني والثالث بلا محل فلا تقع الا واحدة وتحل له بعد ذلك
 بالتحليل صرح **اقرانه طلق امرأته منذ سنة** ان كذبته في الاسناد او قالت
 لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته من وقت الاسناد على ما ذكره

مطلقات المدخول بها وغيره
 المدخول بها

مطلقات المدخول بها وغيره

والمختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا يجب التقية والسكينة كذا اختاره المتأخرون مسكين
كتاب الايلاء والرجعة هي استئمان النكاح القاسم
 في العدة بخوارجك وبما يوجب جرمه المصاهرة **در** اذا طلق الرجل امرأته
 مطلقه رجعية او تطلقين فله ان يرجعها في عدتها صحت بذلك ام لم ترخص هداية
 وينكح الزوجه مبائة بدون الثلاث في العدة وبعد هادر **ومنه** قال
 انقضت عدتي بالحبس فاقول لها مع العيين ان مضي سنة وثلاثون يوما وثلاثا
 ملق **ونص** الرجعة في العدة في المطلقة بدون الثلاث **در** وفي
 الجوهرة طلق المنكوحه فاسد ثلاثا له تزويجا بلا محل ولم يحل خلافه ولا يعلم
 در من باب الصريح فان طلق الرجل امرأته ثلاثا وهي بكر غير مدخول بها يجوز
 ان يجرد النكاح لها من غير ان تنكح الآخر وانه طلقها بعد ذلك فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
 لان الآية نزلت في المدخول بها مشكلا في قدره **ولا تحل** الحرة بعد الثلاث
 ولا الامة بعد الشتين الا بعد وطئ زوج اخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له ملك يمين
 وحل وطئ المراهق الا السيد وشرط الايلاء دون الانتزال ملق **ولا تحل** حرة
 بعد ثلاث حتى يطأها غيره بنكاح صحيح ويعني عدة حلاقة او مونة هذا عند الجمهور صرح
 الشريعة **يرجع** الزوج المعدة من رجعي وان لم ترخص المرات **جمع** الايلاء
 حلف ببيع وطئ الزوجه مدته فلا يلاذ لو حلف على اقل منها وهي الحرة اربعة اشهر
 والامة شهران وحكمه طلقه بانتهان بر والكفارة والجزاء ان حنت فلو قال واسه لا
 اقربك او لا قربك اربعة اشهر وان قربتك فملي ع او صوم او صدقة او انت طلاق
 او عدله حران قربها في الحرة حنت وجب الكفارة في الحلف باسه وفي غزم الجزاء او
 سقط الايلاء والابانت بوجهه وسقط الحلف الوقت لا الموثق حتى لو كان الحلف
 موقتا باربعة اشهر ولم يقربها بانتهان بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها ولم يقربها
 اربعة اشهر يقرب ثانيا نكحها فلم يقربها اربعة اشهر يقرب ثالثا صدر
 ويكف مبائة بدون الثلاث في العدة وبعدها بالاجماع لا مطلقه بها اي بالثلاث
 لو حرة وشتين لامة ولو قبل المدخول حتى يطأها غيره ولو انقضى وقته شمس
 الاسلام بمشترسين او حنانيا او محبوا او ذميا الزمير بنكاح نافذ ومضى عدته وكو
 التزوج محرما بشرط التحليل كثر وحك على ان احلك وان حلت للاول ما اذا اضر
 ذلك لا نكح وكان الرجل با جوارا وتاويل المعنى اذا شرط الاجر **در**
 سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ودخل بها او تزوجت بعد العدة باخر غير كف ودخل
 بها وطلقها واعذت منه هل يحل للاول اجاب **لا** يحل للاول لانه ليس بنكاح صحيح
 على الاصح **عمل** **سئل** عن رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها
 عنه فزوجها ما تنقصر في عدة التحلل ليرجع بها بعد انقضاء العدة فابت ان شرجه

هل ان يرجع عليه بذلك اجاب ان اعطاها الدراهم كان له ان يرجع ما لم يتبع
سكن المحلل اذا اكر الوطى واقرة الزوجة بهل تصديق وتحلل الاول
بن تحميم

اجاب تصديق المرات وتحلل الاول بعد الطلاق والعدة من الثاني شمل الدين

باب الطلاق وهو تشبيه سلم فلاظهار الذي زوجته او تشبيه
جزء من مباح منها بحرم عليه تايد ابوصنف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه باخت اهلته وبطلقة ثلاث
وكذا يجوز سبها لجواز اسلامها در قال انت امي لا يكون مظاهرا لكنه مكروه لقوم من
التشبيه ومثل ما انت يا اختي من اخذها او كفها او كلفها اختا وعمى فيصير
او خوه او نصفك كظها او كظها او كظها اختا وعمى فيصير
مظاهرا ويحرم وطؤها ودواعيه حتى يكفر فان وطئ قبله استغفر وكفر الظهار فقط
ولا يعود حتى يكفر اي لا يظاها ثانيا حتى يكفر والعود الموجب للكنانة هو عزمه على وطئ
وليس هذا الاظهار او فحاش على من ادعى ان نوى الكرامة او الظهار صح وان
نوى الطلاق بان وان لم ينو شيئا الفا وبانت على حرام كامي صح ما نوى من طلاق
ظهار وانت على حرام كظها اي ظهارا لا غير وان نوى طلاقا او ابلاء وحضر الظهار
فلم يصح منامته ولا من تكلمها بغير هائم ظاهر منها ثم اجازت وبانت على كظها اي
لشأنه يجب بكل كفارة وهي عتق رقبة وجاز فيها المسلم والحافر وفيه خلاف الشافعي والاهل
والانبي والاصغر والكبير والاعور ومقطوع احد يديه واحد رجله من خلاف ومكاتب
يود شيئا واعتاق نصف عبده ثم باقية لا فائت حبس المنفعة كما عني ومجنون لا يعقل ولا
بذله او ابها ما او رجلاه او يد ورجل من جانب والامبر ومكاتب ادى بعض بدله واعتاق
نصف مشترك ثم باقية بعد ضمانه وان عجز عن العتق حرام شهرين ولا يفس فيها شهرين
ولا حنث نهى عن صومها وان افطر بعد راحة او وطئها في الشهرين يلا عتق او يود
سهوا استأنف الصوم الا اطعام ان وطئها في خلافه وان عجز عن الصوم اطعم هرا
ستين مسكينا كما اقد الفطرة او قيمته وان عذاهم صدر الشريعة لوقال ان فطنته
فانت امي ونوى بالتحريم فهو باطل فاحي خان

باب المخلع وباب العينة ولها كل المهران خلاهما

العدة صدر اي وهو يلفظ المخلع طلاق وان لم ينو به الطلاق لا يفسخ فان دفع المخلع
صحيح ثم كافي البيع وخرج شرح المحرر للشافعية سلمة العينة اذا جعل بينه
زوجته محكمين فاجل سنة ومضت هل لم ان يفرق بينهما اذا طلت ام لا اجاب
نعم يصح التحكيم في سلمة العينة لانه ليس بحيد ولا فود ولا رية على العاقلة ولم ان
يطلب الزوجته واساعلم خيرة فان لم يصلح المدة التي اجلها الحاكم فرق القاتل
بينهما ان طلبة صدر والمخفى كالمتين في التاجيل صدر وفي المجهول
نفي الحال بطلها صدر ولا يتخير احدهما بسبب الاخر كالمجنون والمجنون والمجنون والمجنون

الزمن

مطالع الزمان على الدوام

فانما هي فانه باطل وان نوى بالتحريم ففسخ

والزمن والرتق صدر ان اقرب لم يصل اليها اجل الحالم سنة قمرية والتمري اثني

عشر قمرية او مدها ثلاثا واربعه وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوما
وايام حيضها سها لامة مهنه فان لم يصل فيها فرق القاض ان طلت وان اختلفا وكانت
ثيبا او بكر افطر ثلثا فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها وان نكل او قلن بكر اهل

فان اهل ثم اختلفا فالنسيم هناك صدر ولحق الطلاق رجعية لا يفسخ سهاج
لشافعية وتلك المختلعة به نفسها ولا رجعية لم عليها في المدة الا الجماع او بمقد على

الرجع احدها عليها شرعي لشافعية قلت وافاد البهني انها لو رجعت على امره
او سنى او قادر على المهر والنفقة فان بخلافه او على امره فلا بن فلا بن لنبط الوان

زنا كان لها الخيار در سئل عن العينة اذا دعي الوصول الى زوجته في مدة التاجيل
ولم يقصد هل يقبل قوله في ذلك ام قولها اجاب اذا كانت ثيبا قبل قوله وان

كانت بكر ابرها القاضى النساء فان قلن على بكر قبل قولها شمل الدين في الطلاق
اختلف على ابرائهم نفقتها ونفقة ولدها الرضيع مع بزارية شرط البرائة

من نفقة الولدان وقتا مع ولزم والا لا تنوير بشرط في قبولها اعلمها بعينه در
والخلع هو الكنايات فيعتبر فيه ما يستر خالها على الرضا مع ولزم سنة

نفقة فيها من فوائد الطلاق قال ضا لعتك فقلت ولم يذكر ما اطلقت لوجوه الاجبا
والقبول وبري من المهر الموجل لو كان عليه والا يكن عليه الموجل شيء ردت عليه ما ساق

اليها من المهر المجل در خلع الاب صغيرا بالها او موهرا طلقت في الاصح كما لو قبلت
هي وهي عتق ولم يلزم المال لانه بيع وكذا الكبيرة الا اذا اقبلت فيلزم المال ولا يصح من

الام ما لم يلزم المدل ولا على صغيرا املا كما لو خلعت المرات بذلك اي لمهرها وهي غير
رشيده فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق بيع رجعيها فيها وان خالها

الاب على مالها ما لم اى ملتها لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها صح ولو المال عليه
كالخلع من الاجنبي فالاب اولى بلا سقوط مهر لان لم يدخل تحت ولاية الاب ومن حيل

سقوطه ان يجعل ابدا لخلع على اجنبي المهر ثم يجعله الزوج على امره ولا يفسخ ذلك منه
وان شرطه اي الزوج الضمان عليها اي الصغيره فان قبلت وهي من اهله بان كانت تقبل ان السك

جانب والخلع سالب طلق بلا شيء وان لم يقبل ولم تقبل لم تطلق وان قبل الاب ولو
بلغت واجازت جاز در خالها على الرضا ولزم سنة ونفقة ولزم بعد الفظلم

عشر سنين يصح والجهالة لا تمنع هنا كما لو استاجر ظن بطعامها وكسوتها صح عند الامام
بزارية خالها على الرضا ولزم ولم يورث صح وترضع سنين ولو مات الولد بعد

سنة ففعلها قيمة الرضا سنة اخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون برشيعة عن بنته
يصح ولا يبرح عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره بزارية ولو خالفت على نفقة ولزم

شهرا وهي معترضة فطالبة بالنفقة يجبر عليها على الذهاب وعليه الاعتماد على ما عني به بعضهم

الرجع احدها عليها شرعي

Copyri

م سقوط النفقة كذا في فتح القدير وهو المذكور في النفقة من خلع ابنه الصغير
على حال لم يجر له لم يجب بدل الخلع على الصغير وفي حق الطلاق روايتان وجه عدم الوقف
انه معلق بقوله وقد وجد بزازية وفي مجموع النوازل اختلفت من زوجها على مهرها
ونفقة عديتها على ان تستك ولدها من ست سنين فلما مضى عليها ايام ارادت رد الولد
على الزوج اجرت على اسكاه لان الخلع بهذا الشرط قد صح فيجب عليها الوفاء بالشرط وان تكرر
على الزوج وتوارت فله اخذ قيمة النفقة منها انما اعتنت عن ايفاء بدل الخلع فيجب عليها
قيمة ثم ذكر ما لو خالها على ان يكون الولد عند الزوج فالخلع صحيح والشرط باطل
شرح الوهبانية الخلع والبراءة لا يوجبان البراءة عن دين اخر غير دين الخلع في الصحيح
والشرط باطل بزازية ويسقط الخلع والمبارات كل حق لكل منهما على الاخر
مما يتعلق بالنكاح در الخلع طلاق بائن عندنا فصولين قالت بزازية حمالي
عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بائنا وكذا لو جعلت له ما لا على
ذلك بزازية ولو اختلفت نفسها من زوجها مهرها ونفقة ولدها عشر سنين و
هي مشتركة بالنفقة ولدها فلها ان تطالب الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين
عليها فلا تسقط النفقة الولد عنه بدلين لعلها كما اذا كان عليها دين اخر وهي لا تقدر
على قضاءها لا تسقط نفقة الولد عندنا قال راج وعليه الاعتماد لا على ما اجاب به سائر
المفتين انه يسقط قتيبة اختلفت بمال ثم اقلت بينة بان كان طلقها قبله
بائنا استردت المال قتيبة رجل خالع زوجته على مهرها ونفقة عديتها وكل
حق هو لها عليه فاقرت المرات وقت الخلع انها حاضرا بها غير حامل من زوجها ثم ادعت
بعد ذلك في الشهرين من عند الاقرار بانقضت العدة انها حامل من زوجها وانكر الزوج
لا تصح دعواها لانها ساقطة ولو الجيب اختلفت الصغيرة مع زوجها البالغ
على حال ووقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب المبرأ صح وتم كالاجنبي ولا يرجع
في مالها بزازية رجل خالع زوجته على مهرها ونفقة عديتها ثم ظهر انها حامل
ليس لها ان تطالب الزوج بموتة الحمل جواهر الفتاوى قال لها خلعك فقاتلت
لا يسقط شيء من المهر وبيع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولادخلها قبلها حتى اذا
نوع الزوج الطلاق ولم يقبل المرات يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا ينع ويصدق
ديانة وقضا بزازية امرت اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عديتها على ان
تستك ولدها من ثلاث سنين او عشر سنين بنفقة صاحب الخلع وتجبر على ذلك وان
كان مجهولا فان تركه وهربت فلزوج ان ياخذ قيمة النفقة منها ولها ان تطالبه
بكسوة الصبي وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا او فطما خلاصه
اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يبطل بالشرط الفاء
وكونه الولد عند الام حق الولد لا الام فلا تملك الا بطلان بزازية وان خالها

مهرها فانه كانت المرات مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهوالف رجع الزوج عليها
بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقطت من الزوج جميع المهر ولا يقبض احدها صاحبه بشي
وان لم تكن المرات مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهوالف رجع الزوج عليها في الاستحسان
بالف وفي القياس يرجع عليها بالف محتمية بحكم البدل ومحتمية بالطلاق قبل المدخل وان
لم تكن قبضت مهرها فالقياس يرجع الزوج عليها محتمية وفي الاستحسان يسقط المهر
عن الزوج ولا يرجع عليها بشي قاضي حاشا والمبارات والخلع يسقط بها حقوق النكاح
من الجائزين لا يبقى احدها على الاخر دعوى في المهر اختلفت لمهرها ونفقة عديتها و
على ان تستك الولد سنين بنفقة فاسكت الولد اياما ثم وارت نفسها بنية المدة للزوج ان
يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تستك لانها اعتنت عن ايفاء بدل الخلع فيجب
قيمتها كما اختلفت على عيدها ودارته بزازية واذا برأت المرات زوجها على مالها
عليه على ان يطلقها ففعل ذلك جاز وجازة البراءة وكان بائنا خلاصه ولو اختلفت
الصغيرة التي تقبل ويقر من زوجها على صداقها بغير طلاق بائن ولا يسقط الصداق اجماع
الصغار الصغيرة اذا اختلفت من زوجها الكبير كان بلفظ الخلع صحيح الطلاق من رباتي
وان كان بلفظ الطلاق فهو حرمي ثم اختلفت خلع الصغيرة ان الخالع اذا ضمن الصداق
يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقدا با او اجنبيا واذا بلغت رجع بالصداق على الاب
ولا يرجع على الزوج كذا قال شمس الائمة السرخسي وقال بعضهم يرجع على الزوج اذا بلغت ثم
يرجع على الاب احكام الصغار سئل عن امرات سلت زوجها ان يطلقها باب
الحمل ونفقة بعد الوضع مدة واجابها لذلك فظهر انها لم تكن حاملا هل يرجع بالنفقة المسؤلة
عليها ام لا اجاب يرجع بقيمة النفقة المسؤلة عليها شمس الدين سئل عن رجل خلع
زوجه بلا عقد الطلاق ولا عوض ولا من اكره طلاق هل تبين منه بذلك ام لا
اجاب لا تبين بذلك والعصمة باقية شمس الدين في الطلاق اذا خلع الرجل ابنته
من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب ثم الخلع يقوله ويكون صداقها على زوجها
ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن الاب وجب المال على الاب ولا على الصغيرة كما
لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان ثبت الكبيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة احكام
الصغار اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يبطل
بالشرط الفاسدة وكونه الولد عند الام حق الولد فلا تملك الام ابطاله الفتاوى
اختلفت بمهرها ونفقة عديتها وان لم تجب النفقة بعد وهي مجهولة لا تقو
بمعا لادعي وان كان مجهولا الفتاوى رجل خالع امراته على مهرها ونفقة
عديتها ثم اظهر انها حامل ليس لها ان تطالب الزوج بموتة الحمل ثم طلاق جواهر
الفتاوى بنقل الفتاوى انما يصح الخلع على اسك الولد اذا بين المدة
خلاصه باب العدة والخلع الصحيح

وفي الجرح والجور اجزها ثقتان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا لانها مائة كتاب
يدتقة منه بالطلاق ان اكبر رايها الحق فلا يسهل منه وتزوج وكذا لو كانت امرأة
لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتها لا باس ان سجدوا وفيه حكم لو سكت في وقت موت
تقدم وقت تستقيم به احتياطا في المختار من طلق امرته قبل الدخول فلا عدة
عليها وان طلق بعد لزمها العدة سواء كان الزوجان صغيرين او بالغين او احدهما بالغاً
والاخر صغيراً والمراد بالدخول الوطء فلو خلاها ولم يطأها ثم طلق فلا عدة عمدة
السالك لتأخيرها لعدتها في الطلاق قبل الدخول مختار رجل غائب عن امره
فتزوجت امرته بزواج اخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفتر القاضى بينهما كما
وبين الثاني كان عليها العدة ولا نفقة عليها في عدتها لا على الاول ولا على الثاني اما
الثاني لان نكاحه كان فاسداً والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة لا قبل الفسدة ولا بعد
في العدة واما الزوج الاول لانها صارت ناشئة منكوبة الرجل اذا تزوجت
بزواج ودخل بها الثاني فعلم القاضى بذلك ومنق بينهما ثم علم الزوج الاول
وطلقها ثلاثا وجبت عليها العدة عليها ولا نفقة لها على احد قاضي خان في باب
النفقة سئل عن من تزوج امرات وخالها خلوته شرعية وطلقها هل عليها
عدة ام لا اجاب نعم عليها العدة متى الدين محل منكوبة الغير بطلاقها في
انقضت عدتها اشياء اذا اقرت بانقضت العدة بالحسن لا يصدق في اقل من شهر
هو المختار وعليه الفتوى عليه سئل في امرات اجزها ثقتان زوجها الغائب
مات ووقع في قلبها صدقة هل لها ان تقعد وتزوج ام لا اجاب نعم لها ذلك
كما في النزائية والجور وغيرهما واما علم خيرية مات زوجها البكر قبل الدخول
بها بعد الخلوه اقرت بينهما وبين زوجها بالعنة زوج كالابكار بنزائية لو تزوج بها
الغير علم بذلك ودخل بها لا يجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبغيتها لان
زنا منسوخ وحل المطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضت عدته اشياء
اذا انقضت زال ملك الزوج عن المصنع ولم يبق له حق وصارت اجنبية شرع فذوري
من قالت انقضت عدتي بالحيف فالقول لهما مع اليمين ان مضى عليها سنة
يوماً وعندهما ان مضى عليها تسعة وثلاثون يوماً وثلاث ساعات ملتقى الا بحر
رجل غائب عن زوجته بعد الدخول بها وازال بكارتها وتركها بالنفقة ولا
منفق شرعي فزفت امرها للقاضي الحنفى لينسخ نكاحها من زوجها الغائب بفسق النفقة
فتصيب القاضي الحنفى شافعي المذهب ليفرق بينهما فترق الضرورة والنفقة ونفقة القاضي
الحنفي وانقضت عدتها فلقاضي الحنفى ان يزوجه المشرع ولها طلب المهر المهر
من زوجها الاول لا حضرة ومن تركته اذا مات لان المهر من نكاحها فلا يسقط طلبه
فسخ النكاح كما لو اردت فله طلب المهر المهر من الزوج انت هي كذا في القاعدية

اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او مودة بغير عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا
لا من وقت الجرح قاضي خان وفي نسخة الامام خواهرزاده رجل تزوج منكوبة
الغير وهو لا يعلم انها منكوبة الغير ودخل بها بحجب العدة وان كان يعلم انها منكوبة الغير
لا يجب العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبغيتها خلاصة وعدة
المنكوبة نكاحا فاسداً والموطوءة بشبهة وام الولد الحيف الموت وغيره اي عن هؤلاء
ثلاث حصص ووضع الحمل ان كانت حاملا والاشهر ان كانت ايسر قيد بام الولد لان
المدرج والامة اذا اعتقت او مات سيدها لا عدة عليها بالاجاع ذكره الاسيحي يجر
الراوى ومحمد جعل ردة الزوج طلاقا قيد برده لان ردها فسخ اتفاقا لا
ان مشايخ بلج قالوا ردها لا يوثق في سند النكاح ولا يوثق به النكاح عليهم حسا
لهذا الباب عليهم وعامة مشايخ بخارى قالوا كفى هاهنا سند النكاح لكننا نجبر على
النكاح بزوجه الاول كذا في الخلاصة الزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول
ثم تزوجها ثانيا وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتر زوجها الاول قبل انقضائها
العدة وحكم الحاكم بهذا النكاح نفذ قضائه خزانة بنقل قدوري رجل مات في زوج
امرته باخر ودخل بها الزوج الثاني فحضر الزوج الاول فزف بينها وبين الثاني ولا نفقة
على الزوج الاول حتى تنقضي عدته الثاني خلاصة ولو تزوجت بعد مدة تحتله
ثم قالت لم تنقض عدتي او ماتت زوجت باخر لم يصدق لان اقدامها على الزوج
دليل الحمل وعن السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستفرها درر ومحمد قاسها
على ما يات من الاسلام لان كلامها وقع باختياره وابو يوسف مر على اصله
وجعل ردة فسخا كاليائنة وابو حنيفة لم يجعل ردة الزوج طلاقا كما جعل اياه طلاقا
لان الردة منافية للنكاح فلا يكون رافعا له اذ رافع الشيء يقتضي سبق وجود المرفوع
والايباء لا ينافيه ولهذا يبيع النكاح بعد الايباء عالم يفرق القاضي استرى بملك من
نكاح المشرع ستة من النساء يجوز نكاحهن في العدة المختلفة بين زوجها زوجها
في العدة وام الولد يعقدها سيد هاشم بن زوجها في العدة واذا اراد احد الزوجين ثم
اسلم بن زوجها في العدة والامة اذا اعتقت فاختارت نفسها بين زوجها في العدة و
الصفية اذا ادركت واصارت نفسها بين زوجها في العدة والملاهي اذا اكرت نفسها
تزوج الملاحنة في العدة في قول ابى حنيفة ومحمد بن خزانة القوري العدة شرعا
تربعت بلزم المرأة مدة معاومة بوال ملك النكاح المتاك بالموت او الدخول ولو
حكما اي اراد به المخلوع الصبيحة او زال فراشها مع رجل اخر فزاشت امرته موطوءة غير
مستولفة اذا لعدتها لخلاف ام ولد مات مولاهما واعتقها كائنا في ايهما ولا بد من هذا
القيد والقوم لم يذكروه درر ام الولد اذا زوجها مولاهما قبل الاعناق لا يجب العدة
واي ولا تعتد في بيت الزوج خائنه سئل عن تزوج امرات وخالها

صلية سنة ما يطهر بها

خلوة شرعية وطلقها اهل عليها عدة ام لا اجاب نعم عليها عدة تقبل الدين
ولو شهد عند المرأة واحد بوث زوجها او ردت او بطلانها حل لم ان تزوج فزوجي
سئل عن امرات طلقت واحبرت انفقنا عدتها اربعين يوما وارادة التزوج فهل يقبل قوله
بالانقضاء بالحيف في المدة وتختلف وتزوج ام لا اجاب لا يقبل قوله في انقضائها الحيف
في اقل من ستين يوما سئل الدين واذا وطئت المدة بشبهة ولوم المطلق وجبت عدة من
وتراختا والموت من الحيف منها وعليها ان تتم عدة الثانية اذا تمت الاولى وكذا لو طالت
او بها الوعدة الوفاة در صورته طلقها الزوج باثنا او ثلاثا فخاصته حيف
فعلها عدتها فالحيفه الاولى ومن عدة الاولى والحيفتان بعد ما يكونان من المدة
فتمت المدة الاولى فتجب حيفه رابعة تتم المدة الثانية صدر الترجمة سواء
كانت العدتان من جنس واحد او كانت من جنسين بان كانت احدهما عدة الوفاة باثنا
تزوجت المتوفى عنها زوجها في عدة او تزوجت المطلقة في عدة ومات زوجها اثنان
رهاوي لا تحب المدة على اجنبية ولا على مطلقة انقضت عدتها اثنا عشر شهرا
انقضائها من الغفار وكذا لا عدة لو تزوج امرات الغير ووطئها على ابدانها وفي
بعض نسخ المتن دخل بها ولا بد منه وبم يقضى ولهذا تجد بالحرم مع العلم انه رضى والمزني
بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهابية لو زنت المهرات لا يبرها زوجها حتى يخفى
لاحتمال علوقها من الزنى فلا يسقط به زرع غيره فليحفظ لغزائمه در المختار ولا
عدة قبل الدخول والخلوة في الطلاق لا في الوفاة اشباه واذا طلقها في الحيف
لا تحب هذا الحيف من عدة صدر الترجمة فان لم تقم بالطلاق والوفاء حتى
مضت عدة المدة فقد انقضت عدتها والعدة في حرمه تحيض الطلاق ولو رجعا
او فسخ بعد الدخول حقيقة او حكمي اثنان حيف كواحد كذا عدة ام ولد مات مولاه
او اعتقها لان لها فرائدا كالحرة ما لم تكن حاملا او ايسر او محرقة عليه وكذا موطنه
بشبهة كزوجة لغير زوجها او نكاح فاسد كوفت في الحوق والفرقة سقلى بالصهرين
معا والعدة في حق من لم تحض حرة او ام ولد صغير بان لم تبلغ تسعا وكبر بان بلغت سن
الاياسى وبلغت بالسن ولم تحض ثلاثة اشهر بالاهله ولو في الحرة والاف لا يامس
ان وطئت والعدة للموت اربعة اشهر وعشرا وفي حقامة حيف طلاق او فسخ حيفها
لعدم التجري وفي حقامة لم تحض طلاق او فسخ او مات عنها زوجها نصف المدة
وفي حق الحمل وضع حملها ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت القدر
نصف حول من مائة في الاصح وفيه حيلت بعد موت الصبي عدة الموت ولا نسب في حاله
وفي حق امرات الفار من الطلاق البائن ان مات وهي المدة امد الاجلين من عدة الوفاة
وعدة الطلاق احسب طابا بان تزوجها اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت فيها ثلاث
حيف من وقت الطلاق در المختار عدة تزوجت بغير المهرات لربوا النكاح فلا

عدة لربنا او لشبهة نكاح فاسد ومن فوته لغير زوجها در سئل عن طلق زوجته
طلاقا باثنا وماتت اثنان عدة فهل تبطل عدتها وتعد عدة الوفاة اجاب
لا تغفل عدتها الى عدة الوفاة وعليها تمام المدة المذكورة سئل الدين ولا
باس جيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لا يقربها في طهرها ذلك والا لا يغفلها
بم يقضى وهي ذالم يكن تحت حرمه او اربع اشهر ان يتكفها او يقبضها ثم يستبرأ بها فحل له النكاح
لان النكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدر عن طهر الدين
اشراط وطئه قبل الشراء وذكر من جهة وان كان تحت حرمه فالحيلة ان يتكفها البائع
اي يزوجهما فمشتق به كما سيجي قبل الشراء وان يتكفها المشتري قبل قبضها لها فلو
بعد لم يسقط من موقوف به ليس تحت حرمه او يزوجهما بشرط ان يكون امرها بيدها
او بيده بطلقها متى شاء اذ خاف ان لا يطلقها ثم يشتري الامه ويقبض فيطلق الزوج
قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقبل المسئلة التي اخذ يوسف عليها
مائة الف درهم ان زبيدة حلفت الرشيد ان لا يشترى عليها حرة ولا يسوق عنها فقلها
بشترى نصفها ويوجب له نصفها ملتقط او يكاتبها بعد الشراء ثم يصنع بوضعا
فيجوز له الوطى بلا استبراء در المختار

باب في نكاح النسيء وما وضع العلامة الخضراء براسه
فلا مانع له من ذلك لان نسبنا شريفا بالنسبة الى غيره كما صح به صاحب المنع في فتاواه صرح
الفتاوى ومن قال ان نكاحها منى طالق فتكفها فولدت لنصف سنة من نكاحها الزم
نسبه ومهرها صدر وثبت ولزمعت الرجعي وان عادت به لا كثر من ستين
ما لم تقرب بافضا المدة لاحتمال العلوق في عدة وجوز كون المهر عدة الطهر اجمالا
اقربت بافضا المدة ثم ولدت وبين الطلاق والعلاقة في المدة وجوز كون المرأة عدة
الزمن ستين لا يثبت نسبه على ما سياتي انه لا يثبت نسبه اذا كان بين المديون اقل
من نصف سنة صدر ومبوتة عطف على مودة الرجعي اي يثبت نسبه ولد
المطلقة طلاقا باثنا الاقل من ستين من وقت البينونة الى وقت الولادة لا مكان العلوق
في زمن النكاح وان ولدت لحماها لا بدعوة ومراهقة عطف على مبوتة اي يثبت نسبه ولد
مطلقة مراهقة است بولد لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراهقة حبيبت
جامع مثلها وهي سن يكون ان تكون بالغة اي تسع سنين فصاعدا ولم يظهر منها علا
البويغ وانما اعتبر تسعة اشهر لان ثلاثة مائة وعشرين سنة اقل الحمل ولما اعتبر الاقل
هنا والاكثر في البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بالشهادة الخ ما قاله صدر
وان كانت الحارثية بين شركيين فجات بولد فان عادها ثبت نسبه منه وصارت
ام ولد وعليه نصف عمرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء من نفقة ولدها فان ادعى
معاشته نسبه من ماموكانت الامه ام ولد لها وعلى كل واحد نصف العقر ونصف

قيمتها وليس عليه شيء من قيمة فضاها على الآخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث بن كامل ومما يرثان منه ميراث اب واحد قد روي

باب الحضانة سئل عن الزوجة اذا امتنع عن ارضاع الولد هل تجبر ام لا اجاب لا تجبر الا ان لا يأخذ ثدي غيرها فيقبل الدين ثبت اللام النسب بعد الفقة الا ان تكون مرتدة حتى تسلم او فاجرة فحوزا بضعه الولد كزنا وعناء وسرقه وسباح كما في البحر جذا قال الحق الذي يظهر العمل باطلا فترحم كما هو مذهب الشافعي وحي ان الفاسقة تترك الصلاة لاحضانها وفي الفقيه الام احق بالولد ولو سئمت السبينة معروفة العجز مالم يقبل ذلك او يجز ما مونة بان يخرج كل وقت وتترك الولد ضالعا او متروجا بغير محرم للصغير اذ بات ان تربيته محبان والحال ان الاب معسر والتمتع قبل ذلك اي تربيته محبان ولا تنفقه عن الام قبل اللام اما ان تشكك محبان والحال ان الاب مع ند فيه للتمتع ولا تجبر من لها الحضانة عليها الا ان تقبل لها ان لم يأخذ ثدي غيرها او لم يكن للاب ولا للصغير مال واذا سقطت الام عنها صارت كسيرة او متروجة فتقبل للحمدة **بحر** ولا تقدر الحاضنة على مطال حق الصغير فيها وان لم يوجد غيرها اجرت بالاضاف فتح وهذا مع ما لو وجد وامتنع عن القول **بحر** وحي فلا اجتهلها جوفهم وتستحق الحضانة اجرة الحضانة اذا لم تكن متكورة ولا معتدة لايه وهي غير اجرة ارضاعه ونفقة كما في البحر عن السراجيه واذا لم يكن لها مسكن مع الولد فعلى الاب مسكنها او كذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزمه الاب وفي كنف الشافعية مونة الحضانة في مال المحضون لم يلزم مال والافق قلزمه نفقته قاله شيخنا وقرره لا تلبه ثم حرران الحضانة كارضاع ثم اي عبد لا يأم بان عات او لم يقبل واسقطت حقها او تزوجت باجنبي ام الام وان علت عند عدم اهلية القربى ثم ام لاب وان علت بالشرط المذكور واما ام الاب الام فتعز من ام الاب بل الحالت ايضا ثم الاخت الاب وام ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك ثم بنات الاخ ثم العمت كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت الأمهات والأماء بهذا الترتيب ثم العصبات بترتيب الارث الدر المختار والحاضنة اما غيرها احق بهاي الغلام حتى يسقطني عن النساء وقد ربيع وبه يفتي ولو اختلفا سنة فان الى وشرب استبني وحده رضى اليه ولو جبرا والا والام والجد احق بها بالصغير حتى يتبين اي مبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضانة والفقول للام **بحر** وحي لا ينبغي ان يحكم بسنها ويعمل بالنالك وميزها احق بها حتى كثرته وقد ربيع وبه يفتي وعن محمد ان الحكم في الام والجد كذلك وبه يفتي **در** لا حيا والام عندنا ذكرنا وانني قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فيجزي بين ابويه وان اراد الام لم ذلك بلفت مبلغ النساء ان يكن احدها الاب اليه الا اذا دخلت في السق واجتهد لها رأي فتسكن حيث شئت حيث لا خوف عليها وان نيبا لايضاها الا اذا لم تكن مأمونة

على

على نفسها فلا لب والمجد ولاية العزم لا غيرها كما في الاستقار **بحر** عن الظهير والغلام اذا اعتلى واستغنى برأيه ليس للاب منه حضانة الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله حضانة للجد فتنة او دفع غار وتاديبه اذا وقع منه شيء ولا تنفقه عليه الا ان يبيع والمجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم فله حضانة اذا لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات فالنظر فيها الى الحكم فان كانت مأمونة خلاها من غير ما يسكني والا وضعت عند امرات امينة قاررة على الحفظ بلا فرق بين بكر وبنت في ذلك الدر المختار والمخ واليهر **بحر** الام والجد حضانة ولدها قبل الفقة وبعد ما ثم امها وان علت ثم ام الاب ثم الاخت لا بوس ثم لام ثم اب ثم خالة كذلك متفق اذا انتهت مدة الحضانة فلا يلحق بالحفظ الاقرب فالاقرب من العصبات انقضى وان لم يكن لها اب ولا جد ولا عصبة او كان لها عصبة مفسدة فلقاخي ان يتصور في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكني سواء كانت بكرا او ثيبا والا وضعت عند امرة امينة فله تقدر على الحضانة لانه جعل داخل المسلمين **منع** فان كان المستحق للحضانة فالحرم فان تساوا فاسمهم وعزهم لاحق للذكر في الحضانة من النساء ولاحق في الحضانة في غير المحرم ولا للام الا اذا لم تكن مأمونة ولا للعصبة الفاسقة زاهدي بنقل كرسني ولاحق للام وام الولد في الحضانة قاضي خان ولا تجبر الام على الحضانة وقت الهند وانى تجبر خزانة وتسقط حضانة الام لو كان بها جذام او برص وحيث العدوى وامكن كونه الاب والى صرة ولاحق لسنات العمة والحالة في الحضانة للام من غير محرم زيلعي فان ماتت الام وزوجت فام الام والى مختارات والام احق برضاع ولدها بعد العدة اذا لم يقلب زيادة على ما تأخذ الاجنية ولو دور اجر المثل بل الاجنية المتبرعة احق منها زيلعي **اخر** الارضاع اما اجرة الحضانة فلا لام محام **در** والام بعد العدة احق من الاجنية ان لم يقلب زيادة الاجرة على الغير دفعا للضرر وفي مجمع الفتاوى ما نصه رجل طلق امراته وبقي ما رضيع فقالت الام ان ارضعه بغير اجرة او بدرهمين واراد الاب ان يرضعه اخرى بدرهمين فالام والى وكذا اذا كانت ترضعه بغير اجرة او باجر يسير والام بزيادة ترضعه للاجنية ان ترضعه عند الام ولا يبيع الولد الام لان الحضانة لها انتهى **شرح** المتفق لصاحب **در المختار** تقدم الام على الاب في الحضانة اذا طلت مجمع ومولها الحضانة اذا تزوجت باجنبي سقط حقها **اختار** اذا لم يكن للولد ام او تزوجت باخر **منع** الحيدة التي هي من قبل الام وان بعدت جباع الصغير **وإذا** انتهت مدة الحضانة فلا يلحق بالحفظ الاقرب فالاقرب من العصبات انقضى **لاحق** الابن الع في حضانة الجارية قاضي خان **سئل** عن المطلقة ان كان معها ولد من المطلق غير رضيع وهو في

Copyright ersity

حضانتها هل تحقق اجرة الحضنة ام لا اجاب لم يتحقق اجرة الحضنة عليه شمس
سئل عن الصغير اذا زوجها ابوها او غيرها من مشاهة هل سقط بذلك حق الام والحضانة
الحضانة ام لا سقط وتنفقها على ابها او الزوج اجاب لا يسقط بذلك حق الام
الحضانة والحضانة وتنفقها على ابها حيث للملاة سئل عن لو تزوجت
لمجرمه لا يسقط حقها كما كانت عم الولد او جدته نكحت جده ومن سقط حقها بالزواج
ليودعها اذا ارتفعت الزوجية لارتفاع المانع فزيد الحقائق واذا لم يكن المانع
عصبته تدفع الى ذوى الارحام عند ابي حنيفة كابن الاخ من ام وعمه من ام وحظ
وخوهم سئل له والدته سامة تخنم بالرنية الى الوليمة والماتر ملاة
ولها زوج لا يمكن من صنفها ما لم تثبت عنده انها تخنم للعناد فان نكحت رفع الام
الى العاقبة فنفقها بزازنة قال لا يجرى منعه بالاجرة حين قال لا
بعد العدة لا ارضعه الا بالاجرة او بالاقل حين قالت لا ارضعه الا بكلي البس لها
ولكن ترضع الظفر في بيتها لم ترضع رعاية من الطرفين درر وغرر
انت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يساير امرأت ترضعه
الام ولا يترفع الولد من الام قاضي خان المطلقة تستحق اجرة الرضاع للولادة
الاب الوتام حولين ونصف عند ابو حنيفة وعند ما الى تمام الحولين ولا تستحق في
وراء الحولين وكثير من المشايخ قالوا هذه الرضاع في حق استحقاق الاجر على الاب من
حولين عند الكل حتى لا تستحق اجر الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتحقق في الحولين
بالاجماع انا خاينة صرح لا تدفع صبية الى عصبته غير محرم صدر
ورأيت منقولاً عن المنيعة اذا تزوجت ام الصغير لم يوفى ابوه بزواج اخر وارادت ان ترضع
الصغير من غير نفقة لم يملك الموروث من ابويه واراد وصيته ان يرضيه بالنفقة المقدرة
على ابها الا اليه انتهى م طلاق المسك كذا في المحيط بنقل صرح رجل مات وترك ولدا
وتزوجت ام الصغير بزواج اخر اجبي وطلبت ان ترضع الصغير بتقدير النفقة والتمس ابن عم
تربيته من غير نفقة ولم يكن له من طرف النساء له حق الحضنة لم ذلك ص
فان لم يكن للصبي امرت من اهله فاضتعه في الرحال فاولاهم اقدامهم بتعديده
لان الولاية للاقرب وقد عرفت الترتيب الى مواضعه هذات الولد الصغير
بضمها فان كان الام في تمام الاب فلا يباخذ الولد غيرها قال شمس لا غنة السرخسي بخلاف
وعليه الفتوى وان لم يكن للاب والولد مال جبر الام على الرضاع عند الكل خزانة الفتاوى
ويبدو ما استفتى الغلام وبلغت الحارة والعصبة او لم يقدم الاقرب فالاقرب والاقرب
العم في حضنة الحارة قاضي خان ومن لها الحضنة اذا تزوجت باجنبي سقطت
مختار فان لم يكن عصبته فالى ذوى الارحام على الترتيب وافقاً قد دري
لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجدة والاخت والحال والعمة وخوها فلم اخذها

والام

والام والجدة احق بالابن حتى يأكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده وقد رخصت
سبع سنين وبالنبت حتى تحيض وعن محمد حتى تستحي وهو المعتقد لسداد الزمان صدر
سئل عن قدر لزوجه قدر راسلوا ما في كل شهر في ينظر كسوتها ولم ترض بذلك
ومضى على ذلك مدة وطالبة بالقدرة المزدرة من المدة فهل يلزم الزوج ام لا اجاب
لا يلزم لعدم رضاها عما قدر لها شمس واذا اختلن الزوجان فادعى الزوج ان الام
تزوجت زوج اخر وانكثرت المرات كان القول قولها وان اقرت انها تزوجت بزواج اخر لم يكن
ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد معها في الحضنة فان لم يثبت الزوج كان القول قولها
وان عيت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولو اختلفت الزوجان في سن
الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا احق باسكه وقال الولد هو ابن سبع سنين
وانا احق به فان العاقبة لا يحلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان شاء استغنى عن الولد بما
كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده يدفع الى الاب والا فلا ان العاقبة لم
يجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستغناء قاضي خان سئل صاحب
المنع عن رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير وطلبت الاب بالاجر ونفقة الولد والاب
معسر وهناك محالة الاب الصغير تريد ان تملكه مجازاً فهل يجاب الى ذلك اجاب
نعم يجاب الى ذلك قال في الخلاصة صغير لها بمرس وعمة مؤسرة ارادت النكاح ان ترضع
الولد بانها مجازاً ولا تمنع الولد عن الام والام ترضع ذلك وتطلب الاب بالاجر ونفقة
الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تستكي بغير اجر وامان تدفع الى العمة ان ترضع
انتم قال شيخنا في حجره والظاهر ان العمة ليست بقيد بل كل حاضنة كالعمة انتهى فاذا
كانت كل حاضنة كالعمة والحالة لها حق في الحضنة في الحجة فلكل كالعمة وانه اعلم وقد
كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب ياتي باجنبية متبرعة بالحضنة فهل
يقال للام كما يقال لو تبرعت العمة على الصحيح فظاهر المتون ان الام تاحضه باحوال المش
ولا تكون الاجنبية او بخلاف العمة على الصحيح الا ان يوجد بقل صحيح في ان الاجنبية
كالعمة والظاهر ان العمة ليست بقيد بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها ترضع الام حجر
سئل عن المطلقة اذا كان معها ولد من المطلق وارادت ان تخرج الى
بلد قريب وتساكن عند اهله والبلد مصر هل للاب منها من ذلك ام لا اجاب
ان كان البلد المذكور قريبا بحيث يمكن الاب من مطالعة ولد في يوم ويرجع فيه ليس
للاب منها شمس للأب ولاية اخذ الحارة اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد
على هذه الرواية لسداد الزمان واذا بلغت احد عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم
قاضي خان ولا استخر مطلقة بولد الا الى وطنها التي نكحها فيه صدر وهو
الحضنة للام وتقومها من النساء سواء كانت مسلمة او مجوسية مختارات بالنوازل
صغير ليس له مال ولا لاسير وامتنعت الام من الرضاع جبر الام وعليه الفتوى قاضي خان
اذا استغنى الغلام الى الصبي من الخدم اجبر الاب والوصي والمولى على اخذه لانه اقدر على

Copyright University

تأديبه وتعليمه **شرح مجمع** صغير عند جدته يحون حقها فلعلمها ان ياخذها
منها اذا ظهرت خيانتها كما في القنية **معين المفتي** سئل عن شخص مات وظهر
بنتا صغير في حضنة امها فترجعت اليه باجني ولينبت عم فهد له به اخذ البنات
لها **اجاب** ان لم يكن للنبت من يقدم عليه فلم اخذها **معين** رجل له ام تخرج الى
الولاية والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان ينفقها ما لم ينبت عندها فخرج لعنفه
يرفع شاة الامر الى القاضي فاذا امر القاضي بالمنع كان له ان ينفقها اليه فقام مقام القاضي
معين المفتي تقدم الام على الاب والحضنة ان طلبت **مجمع** لو تزوجت الام
اخر واستلكت الصغير معها ام الام في بنت الاب فلا لاب ان ياخذ منها **بجر** الابن
بلغ بخير بين الابوين فان كان فاسقا بحيث عليه فالاولى والى من الام **بجر**
كان في الاعمال من لا يؤمن على صبي وصبيته لفسقه ليس له حق الامساك ولو كانت
للصغير حق واعماله فاصحهم اولى فان تساوا فاسمته **فقد الحقائق** الام
تزوجت بالتم لا ينفق حقها اختيار والاقطع من الفدوى **الحضنة الام** وتنفق
عليها نفقة النفقة واذا اشغ الاب بعد الاستئذان اخذ بخير كما في المجتبى او
ان الجارية تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة الحاجة الى صيانتها وبقي كما في
وهو المختار وعليه الاعتماد كما في بعض الشروع **معين المفتي** ويؤيد
حق الام بالطلاق **مجمع المجتوبين** الام اذا تزوجت بالتم لا ينفق حقها
القدوري للاقطع **وليس الابان** يخرج بولده حتى يبلغ حد الاستئذان
من ابطال حق الام **اختار شرح المختار** ولو كان في الاعمال اليه من على صبي
وصبيته لفسقه ليس له حق الامساك **فقد الحقائق** ولا ينفقها من يخرج الى
في كل جمعة انه لم يقدر على اتيانها على ما اختاره والاختار ولو ايوها زنا مثلاً ولا
فعلها تقاضاه ولو كان اياه الى الزوج **فتح** ولا ينفقها من الدخول عليها في كل
جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة لها الخروج ولهما الدخول **زيلي**
لغيرهم من الكينونة وفي نسخة من البيوتة لكن عبارة ملاسكين من القرار عندها به
خائبة **وينفقها من زيادة الاحباب** وعيادهم والولاية وان اذ كانا عامرين
سرة باب المهر وفي البحر من غيرها من الغزل وكل عمل ولو برعا الاجنبى ولو قاطبة ان ينفق
لتقدم حقه على فرض الكفارة ومن مجلس العلم الان لا امتنع زوجهما من سؤاها ومن
الا تشكوا وان جاز بلاترين وكشف عورتها احد قال الباقيات **وعليه النفق** الد
التنقل **سئل عن امرات** سلئت زوجها ان ينفقها فقال لها ان ابن ابنتي
طالفا قالت لم ابرئك من الخوف ولم يقين هل يقع عليه الطلاق **ويصح البراءة** وتلك
بائن او رجعي **اجاب** يقع الطلاق بائن وتصح البراءة **سئل عن**
اذا كان في حضنة الام او الجدة فاراد الاب اخذها **والسفر** هل يمكن من ذلك
اجاب لا يمكن من ذلك بدون رضى من له الحضنة **من المحل المزبور**

في حق الام
في حق الاب

في حق الزوج

سئل عن المطلقة اذا تزوجت باجني والحق الى الاب في الحضنة هل يلزم بارسل الولد
الى امه **استظهر** ام لا **اجاب** لا يلزم بذلك واذا اردت روية عند ابيه لا تمنع من ذلك
من محل المزبور **سئل عن الصغير** اذا كان في حضنة الام او الجدة فاراد الاب اخذها
والسفر به هل يمكن من ذلك ام لا **اجاب** لا يمكن من ذلك بدون رضى من له الحضنة
من المحل

باب اللعان من قذف بالزنا رجسته الففيفة وكل صاح شهدا
او ثلثي ولدها وطالت بداهة فوجب القذف لا عن وان ابي حبس حتى يلاعن ان يكذب
نفسه فيجده فان لا عن لاغت ولا حبست حتى تلاعن او قصدة تنفي نسب ولدها عنه
كن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق وصورة ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد
بانه ان صادقت فماريتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها
به من الزنا مشير اليها في جميعه ثم يقول اربع مرات اشهد باسمه انه كاذب فيما رما في به
من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رما في به من الزنا ثم يعرف
القاضي بينهما فان قذف بنفي الولد او بوب بالزنا ذكر في قذف بنفي ثم يعرف القاضي
ونفي بنسبه ويحقه باسمه وبني بطلقة فان كذب نفسه حد وحل نكاحها وتكران قذف
بمرحها هذا وزنت فحدت وبزنت فهدا **الحمل من تلاعن** ولا ينفي القاضي
الحمل **صدر الشريعة** ومن نفى الولد زمان التلخيص وشراء النالودة
وهو بعد الاول لا عن في حاله وان نفى اول توأمين واقر بالآخر حد وفي عكسه لا عن ومنهما
ع الوجهين **صدر**

باب النفقة والغنم سئل عن له والد فقير وهو متزوج
بامرأت والولد غني هل يلزم النفقة والده وزوجته ام لا **اجاب** نعم تلزم نفقتهما
شسيا **سئل عن صغير** لا يقدر على الحيا ثم تزوج بكر بالنفقة ونسأ اليه
هل تنفق عليه كسوة ونفقة ام لا **اجاب** نعم تنفق ذلك لعدم المنع من قبلها من
الحمل المزبور **لا تنفق للصغير** التي لا يجامع سوا كانت في بيت الزوج او في
بيت الاب **اسيون** تجب على ميسر يسار العطرة لكل ذي رحم محرم صغير
واخي ولو كانت الانثى بالفترة او كان الذكر بالغاً عاجزاً نحو زمانه كالمعي والجنون فقيل
حال من المجوع حتى لو كانوا اغنياء لم تجب نفقتهم على غيرهم بقدر الارث متعلق يجب
ويجوز عليه اي على الانفاق **منع** وعليه ان يسكنها في دار مفردة وليس فيها احد
لاهل جوهرة **يجب العدل في القسم** وفي المأكول والمسيوس ولا يجوز ترجيح بعضها
معين المفتي **في كتاب النكاح** نفقة الوالد على الابن الميسر
اجته قدراً على الكسب او لا **برازية** تجب النفقة للزوجة على زوجها ولو صغير
انفق على الوطى او فقير ولو مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطلى الوطى او تشتهى ففقت

Copyright University

او غنية موطوءة او لا تنوير القسم بحيل بعدد فيه وفي الملبوس والمأكول لافي الجامعة
عاد الى الجور بعد نهى القاضي اياه عز وتنوير وفي خراج المختار المرات المستمرة اذا كان
زوجها مفسرا ولها ابن من غير مفسر او مفسر وتنفقها على زوجها ويوفر الابن والاخ بالان
عليها ويرجع به على الزوج اذا ليسر ويجعل لابن والاخ اذا امتنع ان هذا من المعروف ينبغي
لا يحل الا بتفقه اخيه الا اذا كان مفسرا درر سئل عن امرات اقامت ببيت
الحاكم ان زوجها فلان غاب عنها وتركها بالنفقة ولا تنفق شرعي وحكم الحاكم
على قلعة من هبة وبعد معنى هذه حضرت الى الحكم الحنفى لان زوجها من اخ من سبي
اجاب نعم يسوع لذلك في المحل رجل مفسر له اولاد صغار يحتاجون له ابن كبير
يجبر على نفقة امه حينئذ النفقة في السكك الفاسدة ولا في العدمه فمضوا
يفرض القاضي نفقة الصغار على طاعة الاب قاضي خان رجل خالع امراته على امر
ونفقة عدتها ثم ظهر انها حامل ليس لها اله تطلب الزوج ثوبه المحل جوهر الفتاوى
وان اصطلح على قدر نفقة نفقة على نفسها ما كانا او استدان لها الرجوع بزاز
الابن المفسر يجبر على نفقة ابويه المفسرين ولا يجب على الابن الفتي نفقة والده الفتي
حكما ان كان الولد بقدر مقربة وكسوة فهل يسقطان بالطلاق ام لا اجاب نعم يسقط
بالطلاق بوجوبه وانما السكنى مخفها في بيت على حدة ثامن على ما عها ولا تنفق
غيرها من مفسرة الزوج فان كان الرجل والدة او ولد من غيرها في منزلها فقلنا
صيرت في منزل على حدة كان لها ذلك قاضي خان واذا غاب الرجل ولم
في يد رجل يعرضه وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة الزوجية الغائبة
الصغار هذه والدية جوهر سئل عن رجل تزوج بامرأة وهي عند امه
يجوز لها ان تنزل الى منزل هل يلزم لها نفقة قبل ان يدخل بها اجاب نعم يلزم لها ذلك مع
المانع من نقلها ولو كانت عند امها تنفق لا يشترك الولد في نفقة ابويه احد وهو
الذكور والانات على السوية في ظاهر الرواية وهو هدانية لا يجب النفقة بال
لمدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من مولاها فلها النفقة
المال جوهر درر وفي الحائض ام واب فكلما رثما وفي القنية ام واب ام
ولو لم يعم واب ام مغلوبة الام واستحل في الجبر بقوله ام وعم فكلما رثما قال ولو لم يعم
امهل تلزم ام فخطا لم يثرب والنفقة البصير دينا الا بالقضاء او الرضا
اي اصطلاحا على قدر معين اصنافا او دراهم فقبل ذلك لا يلزم شي وبعبارة
انفقت ولو لم يال نفسها بلامر قاضي ولو اختلفا في المدة والقول له والبيته لها
انقادة فالقول لها ببيتها ذخير سئل عن رجل طلق زوجته ولم منها ولد صغير
لم فرضنا في كل يوم قدرا معلوما ثم سألنا به مدة بغير ذن الاب مخضت
بالنفقة المستحقة عليه بقتضى ان اذن لها بالانقراض والاتفاق فهل يسقط عن الام

في النفقة المستحقة على الزوج

في مدة سفرها ولا تسقط وتستحقها وكذا اجرة حضانتها اجاب ولا تسقط
عنه النفقة ولا اجرة الحضانة بقتضى سفرها به من غير اذنه وتستحق سواء كانت مقيمة او
سافرة من المحل سئل عن رجل تزوج بامرأة ولها اولاد صغار ولا تسقط نفقة
الا اذا استدانت باس قاضي فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما مر بها كاستدانته بنفسه
وعبارة بن الكمال الا اذا استدان بعد فرض قاضي ولو بلا امره فليجبر ولا ترد
النفقة والكسوة المحجلة بموت او طلاق عجزها الزوج او ابوه ولو قاتله بغيره في در
نفقة الاولاد الصغار والانات المصريات على اب لا يشارك فيها احد ولا تسقط بفقير
قاضي خان الصغير اذا كان له مال فنفقة في ماله شيء التنوير ويجبي
الاب على نفقة ابنه الغائب وعلى نفقة ولدها قينه ونفقة الصغير واجبة على امه
وان خالفة في دينه كما يجب نفقة الزوج على الزوج وان خالفت دينه هدانية
لوفر القاضي عليه النفقة بالدرهم وهي لا تكفيها فان القاضي يزيد بالنفقة قاضي خان
نفقة الوالد على الابن المفسر واجبة قدر على الكسوة لا بزازيه شيخ
كبير مفسر وله ابن وبنت فالنفقة عليها ما صافته استواء السبب وهو الولادة وفي
الاخت والاخ اثلاث احوال اثنى من خلع عدة الفتاوى الرجل ان يغرب زوجته
على المخرج من منزله اذا خرجت من عجلته ولو واجبه تجب النفقة للزوجة على زوجها
والكسوة بقدر حالها ولو لم تنفق نفسها لغيرها اذا كانا مفسرين يجبي على نفقة المولات
ونبغي الحدة بالطلاق تستحق النفقة والسكنى سواء كان الطلاق رجيا
او بائنا او ثلاثا حللا كانت او لم تكن قاضي خان وفيها نفقة الخادم
اذا كانت من بنات الشراف ولم ياتنها الزوج بطعام مهين قاضي خان
ما احتج بالمرات من لباسا وفسرها من بيتها ما تاتى عليه وتنقضي به من ولازم على
الرجال سحر الرائق لا يجب النفقة للناشرة وهي الخارجة من بيت زوجها
بغير اذنه المانعة نفسها منه ينبغي لا يجب النفقة للصغير لا يطلع للجماع حوا في بيت الزوج
بزازيه الكبير العاقر على الكسوة لا يجب نفقة على امه نفس قالت المختارة
لا سكنى مع امك ليس لها ذلك لانها كمتاع جامع الفتاوى لا نفقة للموتى
عنها زوجها سواء كانت حاملا او حاملا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة
من جميع المال كذا في الفتاوى من نفقات الحراي ينقل الفتوى لو اعتق ام
ولد لا نفقة في عدة من الرائق الصحيح لا يمنع الاب والام من الدخول عليها ولا
شي من حرجها اليها في كل جمعة وعليه الفتوى نفس تجب النفقة للزوجة على
زوجها والكسوة على قدر حالها كثر الدقائق سئل عن امرات الفتي اذا
فرق الحاكم بينهما بسبب هل تستحق نفقة العظام لا اجاب نعم تستحق نفقة
العدة والسكنى عشر الدين في كتاب الطلاق سئل لو جلى الزوج زوجته

في النفقة المستحقة على الزوج

في النفقة المستحقة على الزوج

في النفقة المستحقة على الزوج

Copyright

عند الزوج فانتقلت لدار أبيها ان لم يكن ثلثها بحقه ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يدرى
مدواتها **در** وان فرض لها القاضى النفقة واسرها بالاستدانة واستدانة زوجها
بذلك على الزوج خلاصه لو فرض لها القاضى نفقة على الزوج وانفقت من مال نفسها
فلها الرجوع في مال الزوج اذا ما جبره حلاله قدره **والفقهاء اختلفوا** في
لاصاله غير انه قد روي على المكسب فالحق انه يدخل الاب والام في نفقة كهيالهما والثاني
فقر لاسالهم عاجز عن المكسب فلا يجبر عليه نفقة غير خلا الزوجة والثالث فقير كسرى ينفق
سجى من كسبه من قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوان والاجداد وغير هؤلاء
ان كان ذا رحم غير محرم للنفقة عليه كالبهائم وان كان ذا رحم محرم كالعم والجد والجدات
وهو المحرم للصدقة وبه يفتى وفي الاجناس شرط بصلاب الزوجة قال الصدوق
يفتى وفي نوازل من سمعته ان كان عنده ثوب ثمنه وفصل عن نفقة عياله يجبر
بنزاريه **نفقة الصغير** فانها نصية ويأخذ الاب بقضا القاضى من
ستة عن شخص طلق زوجته ولها عليه نفقة مقررة وكسوة فهل يسقطان بالطلاق
ام لا **الاجاب** نعم يسقطان بالطلاق **بن جسيم** وذكر في المبسوط في طاعة
الرواية بعد صحة العقد يجب لها النفقة وان لم تستقل البيت بزوجهما وعليه النذر
ولا يجب نفقة مدة مضت بان غاب عنها شهرا او كان حائضا وامتنع من النفقة
وقد اختلفت في مال نفسها الا يقضي في هذه المدة والرضا يقضي لها نفقة ما مضى
نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضى لا تسقط طالت به المدة او قضت شرع مسك
استدل قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصر على طاعة غيره ثم بعد انقضت على
لنفسها من مالها او استدانت لها الرجوع اعسار الزوج لا يثبت حال الغيبة فلا
حال غيبة قضى بالجراف لا يذهب من يرك ذلك وكذا اذا كان له هناك عرض او
بنزاريه **و** اذا فرض لها ما يكفيها لاهلها ترجع عن ذلك ولو فرض على الزوج
له ان يتبع مدين المفقى **الموت** اذا لم يستقل الكسوة التي اعطاها زوجها اذا اشتهر
من الوقت مقدارا ما لو استولتها معناه انخرقت الكسوة لها المطالبة بكسوة اخرى من الزم
جميع الفتاوى قد روي **رجل معسر** ولد صغيرا كان الرجل يقد على الكسوة
يجب عليه ان يكتب دينق على ولده قاضى خان **ولو قضى القاضى بنفقة** الزوجة
او الغريب ومضت مدة سقطت الا ان ياذن القاضى بالاستدانة مسكين **لو فرض**
القاضى بالزوجة بسبب الحجر عن النفقة نفذ ولا يشترط ان يكون القاضى شافيا منذهب اذ
النفقة لعدم مال عاظم وعدم مكان منه حيث هو كتاب حكمي وغيره يكون له ينفق
وتكونه قد ردت مطالبة عرف حاله في البيت والاعسار اول يعرف فلها الفسخ بال
او الاقتبال بالفسخ هو الصحيح **فصل في** **ايباع مال الغائب** لانفاق بالزوجة
در نفقة الزوجين لا يفسر دينيا في الذمة عندنا الا بقضا القاضى او التراضي

في الاجاب

ما لم يدرى **استدانة** الاستدانة استنفذت وان اسلفها نفقة السنة ثم مات لم يسترجع شي عند
ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد والمناخي له نفقة ما مضى ويرجع بالنفي **الرجل**
اذا حج عن نفقة امراته لم ينفق عندنا خلافا للمناخي ويقال لها استدانة عليه
بم الاستدانة ان كانت بالرفقاني فالفسخ يرجع على الزوج وان كان ينفق له فالفسخ لا يرجع
الا عليها **مختار النوازل** **وانما السكنى** فحقها في بيت على حدة
قامن على متاعها ولا تسكن في غيرها من معاشر الزوج فان كان للزوج والمدة
او اخت او ولد من غيرها في منزلها ففالتصريح في منزلها على حدة كان
لهذا ذلك لانها الانسان على متاعها وتسكن في المعاشرة اذا كان البيت واحدا
فان كانت دارا فيها بيت واعطى بيتا ينفق ويقتل لم يكن لها ان تطلب بيتا
اخران لم يكن ثمة احد من اهل الزوج يوزنها فان لم يكن هناك احد ففلك
الحق ان في ان الزوج يوزنها ويضربها وسكن مسكنا بين قوم صالحين ينفقون
احسانه واسانته ان علم القاضى ان الامر كما قالت زوجة القاضى من ذلك ونظر
القاضى ان كان جيران الدار كما قالت المرات زوجة القاضى من ذلك ونظر
عن القاضى فان ذكر الجيران انه لا يوزنها ينفق القاضى من ذلك ومنعه
في جيرانه من يتفق بامر القاضى ان يسكنها بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان
يلغى ابها وامها او احد من اهلها عن الرضوخ عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال
بعضهم انه لا يمنع من الرجوع ولا يمنع من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرة
منه الرجوع عليها الزيادة في كل جمعة وانما يمنع من الزيارة قال بعضهم لا يمنع
وقال بعضهم لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بل في كل سنة وعليه الفتوى
وكذا لو ارادت المرات ان تخرج لزيارة المحارم كالحالة والوعدة والاخت فهو على
هذه الاقوال **قاضي خان** **سئل** عن مسلم اذا كان له اب وجد
دعي فقير هل يلزم الولد الانفاق عليه واذا ائتمن بجبره الحاكم عليه **اجاب**
نعم يلزم الابن المولى الانفاق على ابيه الكافر او جده الفقير **سئل** عن المطلقة
اذا قضت النفقة لاولادها من ولدهم لتنفقها عليهم فادعت لانفاق وادعى الوالد
عدم فهل عليها البيان ام لا **اجاب** لا يثبت عليها البيان او يصدق لهما
ولو صاغت المرات زوجها عن نفقة كل شهر على ذراهم ثم قال
لا يطبق ذلك فهو لازم ولا يثبت اليه الا اذا فقير من الطعام ويعلم ما دونه ذلك
ولو صاغت زوجها عن النفقة على حال لا يثبتها كان
لها ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية ويقضى القاضى بالكسوة والنفقة على
قدر سائر الزوج وقدره ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المسكين ثم ايسر فخاصته

في النفقة عندنا ان اخذت منها زوجها
وعليه النفقة ومن لم ينفق من الاجرة

سئل عن الكسوة والنفقة

فرض القاضي عليه نفقة المهر من لان النفقة تجب ساعة وساعة وكذا لو فرض القاضي عليه
النفقة بالدرهم وهي لا تكفيها فان القاضي يزيده في النفقة ولو قضى القاضي عليه بالنفقة
فغلا العلم او رخصه فان القاضي يغير ذلك الحكم ولو طهرت على حال الزوج من
من حبس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سر او جهرا وان كره الزوج قاضي خان
سئل عن شخص حكم عليه بنفقة زوجته وكسوة مدة معلومة فطالبته عند
الحاكم فاعترف وادعى انه مصر فقبل قوله في ذلك المجرم قوله لا بد له من بيتة تشبه
بذلك بعد عيبه اجاب بقبول قوله بيمينه في الاعسار عليها ولا يمينه عليه وكذا لا يجبر
سالم يثبت عنده خمس الدين وفي المحار والمثلي ونفقة زوجته الابن على
ابيه ان كان صغيرا او زنا وفي واقعات المفتين لهدى اخنسي وعبد الله
على نفقة امرت ابنة الغائب ولدها وكن الام على نفقة الولد ترجع بها على الاب
وكذا الابن على نفقة الام لرجوعه على زوجته وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه لرجوعه
على الاب وكذا الام بعد اذ غاب الزوج استمر في
القاضي التميم قد راعى النفقة وامر رجلا ان يتفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليه
الى نفقة ولم يكن له مال حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال اليتيم بفعل فعل رجع
به في ماله ام لا اجاب نعم يرجع في ماله اذا ثبت وانما احتيج الى الاثبات لانه يثبت
دينه ومدعى الدين يتفق الى البيعة
او فرضها الزوج ولم تأخذها حتى انقضت المدة هل تسقط ويطلب الزوج بها
اجاب لا تسقط والمطالبة بها على الزوج ثم الدين
كبيرة وطلبت النفقة وهي بيت الاب بعد فلها ذلك لو لم يطلبها الزوج بالنفقة
اذا النفقة حقها والاستقال حق واسه اعلم خبره الزوج اذ لم يطلبها
فقد ترك حقها وهي لا يسطر حقها وبقي وقيل لا نفقة لها اذ لم تزف الى
ولو امتنعت عن الاستقال بحق كطلب المجل فلها النفقة ولو امتنعت بغير حق ككونها
موجلا فلا نفقة لها وكذا الجواب في صغيرة بجامع مثلها والا لان نفقة لها حتى
يجال تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب لم
تصاع للجماع ببيع سنين وفي الصحيح بغير الطاعة جامع الفصولين
اذا لم يكن للصغير مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى تزف
اليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع بزارة ويتفق القاضي عليها
الدار والعبد الذي هو الغائب لانه حبس حقها الواجب عليه نفقة بغيره
تسقط النفقة وقفا فصولين
لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا
هل تسقط ام لا اجاب نعم تسقط النفقة المفروضة وكذا الكسوة بالطلاق

في النفقة

الزوج

الرجعي خمس نفقة المرات واجبة على زوجها سلم كانت او كانت ابنة
من حوال بها كبيرة كانت او صغيرة بجامع مثلها اذا سلمت نفقها اليه في منزله فغلبه نفقتها
وسكنها مختارات النوازل الكبير القادر على الكسوة لا تجب نفقة على ابيه
نهر وذكر الحنفية ان الاب اذا كان عاجزا والابن فقير كسوة ينفق
على الاب فضل كسبه واذا كان الاب كسوبا لا يجبر الابن على الاتفاق عليه في
رواية ويجوز في اخرى لانه للحقة الضرر بالكسب ويجبر الابن اذا كان مؤسرا
على نفقة اولاد ابية الصغار لان الفقير كالميت فجب عليه نفقة لكونه في المحيط وفيه
ان الابن يجبر على نفقة امرت ابية ذكره هشام عن ابي يوسف زيلجي
لا تجب النفقة لمعتدة الوفاة تجب النفقة والكسوة عليه لاولاد الصغار الفقراء والبالغ
اذا كان ذكر او هو صحيح لا تجب نفقة على ابيه ولا على غيره من الاقارب زيلجي
لو اعتق امرؤ له لافقة في عدة من عدة رجل الزاني اعتق عبد او امه صغير
سقطت النفقة عن المولى وكانت على بيت المال بزارية بنقل النوري
نفقة السيار بطرؤه وان قضى بنفقة الاعسار ولا تجب نفقة مضت اب القضا
او الرضا وبغيت احدهما تسقط المقضية والامر المجلد وسبع الف في نفقة زوجته
كسر الدقاني سأل ولا يفرق بغيره عن النفقة وتؤم بالاستدانة عليه وعم
وتسقط نفقة الزوجة ما كونه او ملبوسة في مدة مضت ولم تضل اليها ما يجزى او نفقة
او غيبته بالحبس او غيره من نفقة المقتضى بنقل النوري ولا يلزمه اياها
لجورته وياشره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تنوح حتى سراجية
ومعاده ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بحر وفي الزهر وهو به الو
البيت خاليا عم الجيران لاسيما اذا احتشيت على عقلها ما سمعت قلت لكن نظره فيه
الشرع لا يمازى ما لا جيران لم يغير مسكن شرعا فثبت به در المختار
سئل عن الشئ الذي يستقط النفقة والكسوة اجاب هو الزوج من محل الزوج بلا
اذن بغير حق سئل عن المرات اذا مضت زوجها في وطنها بعد ما وقع لها
محل الصداق ودخل بها هل يكون نشوزا ام لا اجاب لا يكون نشوزا ولم
وطنها كرها عليها سئل عن رجل ادعت عليه زوجته بانه يريد السفر الى
بلدة بعيدة ولم تره بذلك وسكت الحاكم ان يحكم عليه بدم السفر اليه منهاها
يحكم لها الحاكم بدم السفر اجاب نعم يصح دعواها عليه بذلك ويحكم الحاكم
لها عليه بالمخ شمس ويجب النفقة لمعتدة الطلاق رجعا كان
او بائنا ردرد قابله بالرجوع فمثل الثلاث وما دونها وما قبل
بالرجوع حتى يخرج حاشية الدرر لمع الحليم يجب له بعدل في اي قسم
بالسوية في البيوت وفي المأكول والصحة لاني الجامعة كالمجبرة بل

بيننا كن حقه عظيم بزارية **و** اختلافنا فيما اذا حلف بتر وحيث على امرته فقال العالم
واحد لا يبرأ حتى ياتي بشرطه احدهما ان يترفع من تشبه ان يكون نظره اليها والامر
ان يدخل بها وقال ابو حنيفة والشافعي ومحمد بن عيسى بن الحارث العقد فقط

كتاب اختلاف المذاهب الاربعه وهو سفر نفيس مشتمل

رجل قال ان حلفت بي هذا العزم فليته على ان تصدق بهذه الدراهم خيرا ثم اراد ان
يصدق بالقيمة **جواب** رجل في يده درهم فقال الله على ان تصدق بهذه
الدراهم فلم يصدق حتى حلف سقط النذر وان لم يهلك وتصدق بمتابها جازا
قاضي **حلف** بطلاقها على ان دارها في يده ويرى احزان الدار
وقضى له لا تحت ذواليد ويقع فقتل وان قال نعم كانت لما لا يشرتها من حيل
على ان يباعها فاذا حلف قضي بالدار ولا يقع الطلاق ايضا والجاهد في هذا الجحان
المفتر بزارية **وزوال الملك** لا يبطل اليمين ويحل بعد الشرط مطلقا بشرط العلم
الملك وقوله مطلقا اي سواء وحده الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك
ينحل الى جزاء اى يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء فان قال ان دخلت الملك
فانت طالق ثلاثا فارد ان يدخل من غير ان يقع الثلاث فحيلة ان يبطلها
تتقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل الجوار ولا يقع الثلاث ثم يترجعها فان دخلت
الدار لا يقع شيئا بطلان اليمين **صدر** **حلف** لاسياكن فلاننا منسا والجار
منكن فلاننا مع اهل الخلف حلف عندنا لا عند الثاني وبني در

حلف لاسياكن
فلاننا منسا والجار
منكن

قال بحق الرسول او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم او الصلاة لا يكون
وكذا لو قال ودين الله وطاعته او صروده او شراعه او بالقران او بالمصنف او
من القرآن او بالكتبه او بلائكته او بانبيائه او بالصيام او بالصلوات لا يكون
الا اذا نوى قاضي جان **مدسرها** او خنقها وعصها كضربها يعني لو حلف
بضرب امرته فمدسرها او خنقها او عصها حلت لانه اسم لفعل موم وقد تحقق
وقيل لا تحت في حال الاعتداء لانه يسمى بما رخصه لاضربا **در**

السماء او ليقبلن هذا الحجر عبا او ليقبلن فلاننا عالما بموته ان فقد ليقول بتر
للحجر وان لم يعلم فلا رية خلاف زفر معتد لا ينعقد اليمين لكونه ليس مستحلا عادة
هذه الاسور عكسه في ذاتها فيمكن هذا الانقار اليمين ويحت في الحال بلا توقف
زمان الموت للحجر عادة وانما قلنا عالما بموته لانه حنثا بتر وقتله بعد احياائه
فيمكن عز واقع فينعقد اليمين ويحت في الحال ما اذا لم يكن عالما بموته فالحال لا يقتل
وقال كان حيا كان القتل المقارن مستغنا **صدر** **حلف** لا يدخل دار فلان
انقل المملوك والمستاجر والمتفارة لان المراد به المسكن عرفا ولا بد ان يكون
بطريق المتبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن بها

لان الدار انما تنسب الى ساكن وهو الزوج نهر عن الواقعا **در** **حلف** لا يقتل فلانا
بالكوفة فضربه بالسواد وما بها حنت كحلته لا يقتله يوم الجمعة فخره يوم الخميس ومات
يوم الجمعة حنت وبكسه لا يضرب بالكوفة ومات بالسواد لا تحت لان المقبر زمان الموت
ومكانه بشرط كونه الضرب والمخرج بعد اليمين ظهريه **در** **حلف** لا يضربن اوليقتلن
فلانا العشرة فمن على الكثرة والمبالغة كحلته ليضربن حتى يموتن وحتى ينزلن وحتى يتركن لاجبا
ولا ميتا ولو قال حتى يفتي عليا وحتى يستيف فغلى الحقيقة **در** وفي السراحيه سئل

حلف لا يقتل فلانا
باليمن

محمد بن مسلمة ابو حنيفة فجز قال لاخر والله لا اهلك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم
ماذا اقتسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة ثم قال حنت مرتين فقال
محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الحكمين او جعل قوله حسنا او احسنت **در**
لا يمكن هذا الدار فوجد الباس مغلقة لا يمكن الفتح فلم يتمكن الخروج لا تحت وقيل
حيث ولو منع بالعقد لا تحت اجماعا وغرثا في فحن حلف لا يسكن هذا الدار اغلاق
الباب عذر وليس عليه ان يسكن الجاهل ويبرأ من حلف لا يسكن هذا الدار اغلاق
فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا او قيد ومنع حيث تحت في الصحيح ان
لم يحظر على الملية فكذا اقيدت ومنعت منها صنيعة كالمفضل ان تحت والاصح انه لا تحت
والفرق بين الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المعلوم موجودا ويجعل الموجود معدوما
بغير الاكراه وشرط الحنت في مسكنة السكنى امر وجودي فانعدم باكراه الفاعل وفي
مسكنة الزوج امر عدي قال لها ان سكنت الملية في هذه الدار فكذا فلم يقد على الخروج فلا
تحت بخلاف الرجل ولو تحقق العذر في حقه ايضا باللق هو معدوم بزارية

واعلم ان النذر الذي يقع للانوات من اكثر العوام وما يوحظه الدراهم والشمع والزيت
وعوها الى ضاع الى لينا الكرام تقربا اليهم فهو باطلا بالاجماع حرام للمصنف وامر بها
فتنة الانام وقد تبلى ان سب ذلك ولا سيما في هذه الاعطار وقد بسطه العلاقة
قاسم في شرح **در الجار** ولقد قال الاسم محمد لو كان العوام عبيدي لا عتقتهم و
اسقطت ولاي وذلك لانهم لا يعتدون فالحكم بغيره **در المختار** لو حلف
منها ان النذر المحلوف لا يجوز ومنها ان المندور له ميت وهو لا يملك ومنها ان ظن

ان الميت يتصرف في الامور دون الحق فاعتقلا هذا كفر شيخ قاسم
حلف لا يدخل دار فلان بتراديه بسنة السكنى بدلالة العادة وهي ان الدار لا تقاوم
ولا يجرى لها قبل لبعض سكانها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد تكون
لا لانه بان تكون الدار مسكنا فيمكن من السكنى قد تكون فيها تحت بالاحوال في دار
الكون مسكنا فلان فلا يكون هو ساكنها سواء كان فيه ساكنها ام لا لقيام دليل
السكنى التقديري وهو الملك صريح في الخائنة والظهيرية لكن ذكرتمسك الائمة ان غير
لو كان ساكنها فيها لا تحت لانقطاع النسبة بفعل غيره **در** **حلف** لاسياكن

فلاننا مسكنة في عرصة دار وهذا في حجر حنت الان يكون دارا كبيرة ولو تها
جائظ بينهما ان عيق الدار في بيته حنت وان نكرها الاولاد خلفها فلان غصبا ان
اقام معه علم اولوان انتقل فورا الى المنزل ضيفا وكذا الوساخر الحالف فكن
فلان مع اهله به يفتي لانه لا ساكنة حقيقة ولو قيد المسكنة بغير حنت ساعة بعد
امتدادها بخلاف لاقامة حجر وفي خزانة الفتاوى حلت لا يضرها خسر

باب من غير قصد الخيانت

من وجب عليه حد الزنا او حد الكفر
او شرب الخمر فتاب لم يسقط الحد على الصحيح والسجدة افرز معصية ان يستمر
على نفسه مرشد المغلات للزوج ان يضرب زوجته على الخروج من منزله
اذنه ولو الحية وقاذف عاشقة رضي عنها وعن ابوها الا حد بل يقتل كما في
الحاوي معين المقتي رجلا ان شرب في قتل رجل احدهما بعصى والآخر
لاقباضا من على واحد منهما او يجب الزينة عليها نصفها على صاحب الحديد ونصفها على صاحب
العصى كما في قاضي خان قلت اي على العاقلة في قولنا في حنيفة كما في الدرر
وجدر صلا اجنبيا مع امراته او امته او محارمه فرأى بينهما علامة الزنا كالقبلة المكونة
المكروه فلا احتياط الى اقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة والاصح ان كان القتيلا
فراش واحدا وفي بيت واحد وفي منزل واحد اليه على القاتل عدية الام
في الشخص اذا رأى مسلما يترجم عليه قتلته وانما يقع خوفه ان يقتله ولا يصدر قاتله
ويقتله كل من يعلم حاله سبائر المعصية ومعداها بعد حال المباشرة ليس ذلك لغير الحجة
مما أدى غيره يقول او قتل جرحا في الشا نارا خائفة ولو بغز العين
والذي يستعمل السحر فهو علم وجوبه ان كان يقول الى اخلق وافعل ما اراد
ثم تاب وبتر ذلك وقال انه خالق كل شيء قبلت توبته ولا يقتل وان كان يستعمل
ويجحد ولا يدرى كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا يقتل
توبته وساحر يستعمل السحر للخبرة والامتحان فانه لا يكره كافر وحكي انه كان يبيع
بضريان مرذلة اذا اخذ انا با واذا تركا عدا الى الردة وقال ابو عبد الله الباغي يبيع
ولا يقتل توبته ما قاضي خان مني شتم من مؤمن عالم وانفك بكنز وتفرقت
ولو طلق امراته ثلاثا بعد ذلك لم يقع شيء لان الواقع بالكفر بائس والباين لا ينفك البائس
الصريح الحق الصريح شرع الكفر من شتم دين الاسلام فقه كفر ويجب تحريمه
وعبد نكاحه مقبليات من حرمت على كساة كلمة في كلمات الكفر بكنز في الحال
امرية فاذا رجع عن تلك الكلمة لم يحزم ان يحاكم زوجته حتى تقضي عليها مدة العدة
النكاح صحيح النوازل اذا اراد احد الزوجين عمن الاسلام وقت البينة بينة
تكون العزقة طلاق فان كان الزوج هو المراد وقد دخل بها فلها المهر وان كان لم يدخل

كتاب الزنا

كتاب النكاح

فلها المهر وان ارتد معا واسلما معا فما على نكاحهما واذا كان احد الزوجين
مسلم او على دينه وكذلك اذا اسلم وله ولد صغير صار مسلما باسلامه واذا كان
احدا الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الحاضر بغير شهوة
او في عرفة كافر وذلك في دينهم اقراء عليه واذا تزوج المجوسي امته او بنته ثم اسلما
فرزق بينهما قدرى ويقذف اي شتم مسلم بيا فاسق الا ان كان معلوم
العسق فان اراد اثباته بالبينة حجة الا ولو قال يا زنا واراد اثباته بجمع
بشوات الحد بخلاف الاول حتى لو بين نسقه باخيه حق الله تعالى والمصدق
در المختار اقترع على نفسه بالديانة او عرف فلم يقتل ما لم يستحل ويبلغ في نكاحه
جواهر الفتاوى ولو قال يا جنيت فقال انت نكافا ولا يغز كل
منها للاخر انقوى كما لو شتم كتابي يدي القافي در

رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلة يخاف عليه الهلاك اذا ضرب اجل
جلدا خفيفا مقدرا ما يتحمل ما روى ان رجلا ضعيفا زحف فاسر باخذ عتكال
فانه شجاع وضرب به ولان الواجب هو الجلد للزجر لا للتلذذ واقعات
مسماية مثل عمن اعتذر لاحقر في امر بينهما ومن حيلة الاعتذار انه قال
لم كنت كافرا واسلمت هل يكفي بذلك ام لا اجاب لا يكفي بذلك ابن حنبل
سئل عن الذي اذا قذف ذميا مثله هل يحرام لا اجاب لا يحرم بسبب القذف
لا يمكن يؤدب عليه بن حنبل وكذا المسلم اذا شتم الذي يغير لانه ارتكبت
معصية بن حنبل روى عن علي فاحشته موجبة للتعزير بغيره بغير اذن
المعتصم فله المعتصم ان يغير المعتز ان عزره بعد الواقع منها فتيه
سئل عن المحقق وقت اذا عصى عن القاذف هل له الطلب بالحد بعد ذلك ام لا اجاب
نعم له الطلب بالحد بن حنبل قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت بالبينة
فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع ببينة لان الشهادة على بحر الجرح والعسق
لا يقتل بخلاف ما اذا قال يا زنا ثم اثبت زناه بالبينة يقتل لانه متعلق الحد
تنبه ضرب غيره بغير حق وضربه المضرب ايضا انهما يغزرا ويبدأ
اقامة التعزير بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه سبق فتنبه
ولو قال الرجل يا ابن الزني يكونه قذفا اي فيجب حد القذف ولو قال يا ابن
النجسة بغير ولا يحد قاضي خان وعز ربياد يوث تنوير قال
لا عمل يقتوا من فهور على الرسول واجماع الامة ونسبها للنصوص فليزيم
التوبة والاستغفار وقيل ان لم يكن مجتهدا يخشى عليه الكفر فتنبه
بينهما حضرة في احدهما بخطوط الفتوى والفتوى فقال الخصم ليس هو كذا
فتوا وقال لا يجل بهذا وهو من عرض الناس كان عليه التعزير قاضي خان

بذل
رجلاه

اذا شتم بغير لسان العربية كان عليه التعزير بمعيه المقتى كل معصية ليس فيها
حد فقد رفقها التعزير بمعيه كيفية التعزير وكيفية بقضائه الى اذى الامام فراقى
عظم الجناية وصفها وحال القاتل والمقتول فيه صدق الشريعة كل من ارتكب
منكر او اذى مسلما يفرق بحق بقوله او فعله وجب عليه التعزير من غير
مالك ملوكه ويغزوه وجيز وعند المولى لا يقيم الحد على ملوكه وله ان يغزوه وكذا
الزوج يغزى بالمرات قاضي خان ذكر السجاني ان اللاب ان يودب ولده
البالغ اذا وقع منه شيء جبر واذا وجد رجلا اجنبيا مع امراته او امر
في بيت خال او مفارقة خالية عن النكاح فرى بيها علامة العهد بالنزاهة فله ان
يقتلها معا فلا يحتاج الى اقامة البينة واليمين ها هنا تقوم مقام البينة نقل
من فتاوى اللبيري دخل رجل بيته فزاع جلاص امرته او جارا ربه فقتل
حله ذلك ولا قصاص عليه تنوير في الجراحات قال صاحب المنح في فتاوى
سئل عن رجل شرير يهودى المسلمين بيده ولسانه فقتل ينفى من البلد لقطع
شره فاجبت قال شيخ الاسلام القيني انه ينفى وبه اخفى عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما صرح رجل اظهر العشق في داره ينبغي ان يهدم ويحرق
انه شاكاه زجره وان غشا اذبه اسوطا وان شاكاه عجة عن داره وعن عمر بن
الله عنه اخرج بيت الخمار وعنه الامام الزاهد الصغار امر بتجريب دار الفسق
خزانة بن مويدي اظهر المستاجر انواع العشق في الدار المستاجرة
السحر لا يخرج من الدار ولا الجيران وكن يبيع اشد المنع فان اعلن وسمع الصبي
من داره فقد اسقط امرته نفسه فيجوز التشريق والدخول بلا اذن للتأديب بوجوب
وبعدان ورد الامر لشريف السلطان ببدء استخدام الذميين للبيوت
والجوارى او استخدام ذمى عبدا او جارية لخدمة التعزير الشديد والعيس في الخمار
يوسرون مكان استخفافا لهم وكذا غير دورهم عن دورنا انتهى در في الجوارى
رجل قذف ولده او ولد ولده لاصد عليه وان قذف اباه او امه او
او عمه حد قاضي خان يعزى الوالد بستم ولده در من ارتكب

طلب لوراي بجلال صبحي

بجانبه بنو المسلمين

بجانبه اظهر العشق في الدار المستاجرة

وان كان

وان مات وقتل او لحق بدارهم وحكم به بطل ولا تقتل مرتدة وتخبر حتى تسلم صد
وفي الروضة لا يجوز المرات اذا اراد انسانا على الفاحشة ان يصيح بالناس
ويقتضيه بل ينبغي حتى يهرب فتاوى المحجب في الكراهة والاستحسان وفي
اسلام زوج المجوسية وامرات المانز مجوسيان او كتابيا يفرق من الاسلام على
الاضر فان اسلم فهي له والا فارق ولا مهر الا الموطنة صدر التعزير على
اربع مرات تفر بر اشرف الاشرف كالنقهاء والسوية وتفر بر الاشرف كالدهاقة
وتفر بر اوساط الناس وتفر بر الحبس فتفر بر اشرف الاشرف التعزير بالاعلام
لا يخفى وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتفر بر الاشرف الاعلام والحج
الى باب القاضي وتفر بر اوساط وهم السوقة الاعلام والحج الى باب القاضي
والحبس وتفر بر الاضنا الاعلام والحج والضرب والحبس بعد ذلك خلاصه
فتفر بر اشرف الاشرف بالاعلام المحجود وهو ان يبعث القاضي اليه امينه فيقول بلغني
انك تفعل كذا وكذا وتفر بر الاشرف الاعلام والحج والضرب والحبس بعد ذلك خلاصه
وتفر بر اوساط الاعلام والحج والضرب والحبس وتفر بر السفلة الاعلام والحج والضرب
والحبس لان المقصود من التعزير هو الزجر واحوال الناس في الانزجار على هذه المرات
بدايع الصنيع ومع ارتداد صبي واسلامه ويجبر عليه ولا يقتل ان الجي صدر
التعزير كثر تسعة وثلاثون سوطا وافتة ثلاث صدر لا يصح
ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا ينفى عنه اشراره
واما اذا اسلم قبل البلوغ يكون ايمانه صحيحا وارتداده يكون ارتدادا واسلا
يكون اسلا على القاري في شئ الاسلام هذا الشرب تحت القذف ثمانون
سوطا للمحر ونضعها للمبد بشر بآخر ولو قطرة من اخذ بر عيها وان زالت بعد
الطريق او سكران زائل العقل ببينة عشر واقربة مرة او تشهد بمر رجلان وعلم شرب
طوبعا بعد صاحيا فان اقربه او شهد عليه زوال السجى المتهاون في قتل خاله عن ملك
وشبهة كفتة البائن او الثلث وثبت بشهادة اربعة بان لا باطون او اجماع فينبئهم
الامام عنه وكيف هو اين زنا ومتى زنا فان عينه وقالوا بانه وطئها
في فرجها كالليل في المحلعة وعدلوسا وعلاينة وحكم به وباقراره اربع مرات في اربع
مرات في محالسي رده في كل مرة ثم سأل كماله اى ردة ثلاث مرات فاذا اقر مرة رابعة
لا يرجع بل يقتله فيسلك كما مر فان تبين جيب ثقيفه رجوعه لمهلك المست او قبلت
او وطأه يشهد فان رجع قبل حلة او في وسطه حتى والاحد وهو المحصى الى المحرك
مكلف مسلم وطئ ببنكاح صحيح وعما بصيغة الاحسان ماعدا الوطئ رجوعه في نفسه
حتى يموت بيده شهوده فان ابوا وغابوا وساقا سقطت الامام ثم الناس
وفي الفتوى سيد الامام ثم الناس وعسل وكفن وصلى عليه ولغير المحصى حله مائة

طلب لوراي بجلال صبحي

بجانبه بنو المسلمين

طلب لوراي بجلال صبحي

Copyright University

سوط بسوط لا غش له قال في الصحيح شقة السباط عقد اطرها يتبع ثيابه الا الارارو
يفرن على بدنه الاراسه ووجهه وقبحه قائم في كل واحد بل لا بد لي من غير ان يلقى على
الارض وعلى رجله وللعبد نصفها ولا يجد سيد بل ان الاحام ولا ينزع
ثيابه الا الخشن والغزور ويجد جالسته وجاز الخشها الا له ولم جمع بين جلد ورجم
ولا جلد ونفي الاسياسه ويرجم مريض زنا ولا يجلد حتى يبرأ وحامل زنت ترحم حين
وضعت وتجلد بعد النفاس صدر ولو حبل في يوم حنين متي اليه
وفلها في اليوم الثاني اجزاء على الاصح جوده والنزاع الموجب للحد وعلى
وهو اذ حال في حشفته من ذكر مكاف خنخ العبي والمعتوق ناطق خنخ وطبخ الاخرى
فلا حد عليه مطلقا للشبهة وان الاثم فيجد للزنا بالافرار لا بالبرهان نزع وهبانية
من الدر وعز يفزن ملوك افكار زنا وسلم بيا فاسق يا كافر يا خبيث
باسارت يا فاجر يا مخنث يا خائن يا لوطي يا زنديق يا لصق يا ديوت يا قريظان يا
شارب الخمر اكل الربا يا ابن الفجأة انت تاوخي المصوم انت تاوخي الزوال
يا نيليب يا صبا يا حرام زاده لا يا حمار يا خنصر يا كلب يا نيس يا قرد يا عجم يا
مؤاجر يا بيا يا ناكس يا خنخله يا سخر ومن حد او غر غات هدر ردمه صدر
ادعي الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجته الغيب لا بينة ولو تزوجها
بغيره اى بعد زناه او اشترها لا يسقط عنه الحد الاصح لعدم الشهرة وقت الفعل عمر
من قدر محمدا اى حاكما مسلما عفيفا عن الزنا بصريحه او
في الجبل اولست ابيك اولست ابن فلان لانه في غضب ادبيا ابن الزانية لم يسه منه
محض حقد ان طلب هو لا بيت بن فلان حبه ونسبه اليه او الى خاله او عمه او ابيه والعل
نفذ كيت للوالد والولد وولده ولو محرمة وولد يشمل ولد البنت وقوله ولو
محرورا اى كولد المولود مع وجود الولد والكافر والعبد فان قال يازاني قد بلابل
انت حد او لو قال المرءه فزنت به حدت ولا لعان وابن بنت ملك هذه حد
نقل من بابحت التوفير هو تاديب دون الحد اكره تسفه وثلا
سوطا وقله ثلاثة تنوير وعز الشاتم بالخاف وهل يكن اذا اعتقل
كافرا ثم والا لانه يفتى شرح الوهبانية ولو اجابه بلبيل كفر خلاصته
وفي التاتار خانية قيل لا يفر مسلم بقل بالخاف بانه كافر بالخافوت فيكون
محملا لا در وفي جواهر الفتاوى فاسق ثاب وقال ان رجعت الى ذلك
على ان افنى فرجع الى ذلك لا يكون رافضا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهد
كافر فرجع فله كفارة الميم در ولا يفرق العرب فيه وقيل يفرق بين
به وبالكفى وبالصنيع على الفتى ومرك الاذن وبالكلام العنيف وبغير الفتاوى
لم بوجه عبوس ويستم غير القذف محبتي وفيه عن السرخسي لا يباع بالصنيع لانه
من اعلا

من اعلا
من اعلا

من اعلا ما يكون من الاستحقاق فيها عن اهل القبلة لا باخذ المال في المذهب بحر
وفيه رواية عن البرازية يجوز ومنه انه ليس له ان يزوج من بعيد فان
ابن من نوبة صرف الى ماله وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ وليس
فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القاضي وعليه مشاغلنا زيلعي ويكون النفر من
بالقتل كى راي رجلا مع امرات لا غل له ولو اكرهها فله قتله ودمه هدر وكذا القلا
وهبانية ان كان يعلم انه لا يزوج من بعيد وضرب يادون السلاح والابان علم من نزع
بادون ذلك لا يكون بالقتل وان كانت امرات معاومة فتلها كذا غرامه الزيلعي للهند
واخي ثم قال وفي مئة الفتى لو كان مع امرات وهو يزني بها او مع محرمه وهما مطاونا
قتلها جميعا انتهى وافتر في الدرر قال في البحر ومناذه الغرق بين الاجنبية و
الزوجه والمحرم مع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانجاب وفي
غيرها جمل مطلقا انتهى ورده في الشرح في البرازية وغيرها من النسوة بين الاجنبية
وغيرها ويدل عليه تنكير الهند وان المرات نزع ما في المينة مطلق فيجوز على المتد ليقف
كلهم ولن اجزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان
لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص يرمى مسلم ابني
جمل لم قتله والمال منع خوفا من ان لا يصدق انه زنا وعلى هذا التماس الحاكم بالظلم
وقطاع العلوق وصاحب المكس وجميع الظلمة يادى في اى لم يفته وجميع اهل الكفاش
والاعونة والسعادة يباع قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى وافنى الناصح بوضوح
قتل كل يهود وفي شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسد
وبالاخراج من الدار وتهدمها وكسر دنان الخمر وان صليها ولم ينقل احراق بيته
در المختار بال الشريعة قال في الظهير اذا اتى بالسنة
مكوهافا خاره باطل ومن المتأخرين من افنى بجمته وسئل الحسن بن زياد هل
يحل ضرب السارق حتى يقر ما لم يقطع اللحم ولم يبين المظن ولم يرد على هذا انتهى
وفي التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جوار ولا يفتى به انتهى وفي السراجية
اذا ادعى على امر السرقه فليله البينة على المدعى عليه اليقين واما الضرب فخلاف الشرح
النهى مع صرح تقطع يمين السارق من الزند در ثم رجله اليسرى
ان عا د فان عاد لا وجب حتى يتوب وعز در اذا مر من ذى صم
محرم او تلفه بوجدها في دار الخشب وحشيش وضرب وسمك وحيد ونزع
وموت ونورق ولبن وملم وفاكهة طيبة ونزع على شجر وبطيخ وزرع لم يجهد واشهر
مطربة واللات اليهود صلب من ذهب او فضة وشطرنج وباب مسجد ومصحف وصبي
حر ولو حليين وعبد ودفتى لا ينقطع الادنى الحساب والعبد الصغرى ولا ينقطع في
كلب وحملة وخبانة وخلص ونبي ومال عامة كبيت المال صدر

من اعلا
من اعلا

Copyright

السيرة اخذ مكلف حفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز الاملاك فيه ولا يشترط وفيه
بما يشترط به الشرب فان تصرف مكلف حرا وعبد ذلك القدر محرزا لكان او حافظا او
بها او شهدا عليه وسالهما الامام عن السرقة ما هي وكيف ومن هو ويرى وبينها
فقط ملكي الاجر للامام ان يقتل السارق بسببته لسعيه في الارض القصد
درر ومن يهيم بالقتل والسرقة او ضرر الناس حبس ويجلد في السجن الى ان يرضى
نوبة خاتمة ضرب لومان سلم عمارات حامل قاذبات ولحمته فولدت لها
ثم ظهر عليهم اي على تلك الدار فانه لا يستر وبوت اباؤه لانه مسلم ولو لم تكن ولدته
حتى سببت ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم بتعاليمه موقوف بتعاليمه ولا يشرط اياه
لرفقة بدائع بتقل الدر قال صاحب المنح سلك عن رجل يشرى ثوبا من ثياب
بيده ولسانه فهل ينبغي من بلده لقطع شراحيب قال شيخ الاسلام انه ينبغي وبشرط ان
بن عمر رضي الله عنه صرح • هي اخذ مكلف ناطق بصير عشرة دراهم تنجز
كتاب السير واذا دخل دار الحرب تاجر او فاشترى ذلك
واخرجه الى دار الاسلام في من اخر فاملكه الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي
اشراه وان شاء تركه لانه يتضرر بالاخذ بجائنا هداه وان اشراه رجل
منهم واخرجه الى دار الاسلام وباعه للاخر كان للمالك ان ياخذه من الثاني بالثمن
الثاني وليس له ان ينقض البيع وياخذه من المشتري الاول بالثمن الاول خاتمة
وانما قال واخره بدراهم لانه قبل الاضرار لا يكون شيئا منها حتى ان اشترى
تاجر منهم شيئا اخذوه قبل اخر ازهم بها ووجده ماله في يده اخذه بلا شيء
عبد اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب ففروا منهم فمات منهم ملكوه باقرار
محار النوازل بالعتاق والعتاد ان ابق اليهم فاحذروه لم يملكوه عندنا حينئذ
وقال لا يكونون وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم وفي الذمي قولان والمكره
حفاظا وبجر الواقع والصحيح قوله واعتمده المحبوب وعجزه في مخطوبه
فيما اخذوه فمات او فنيده والافلا لا يكون اتفاقا شرع الوقاية
كتاب المقاتل وقطاع الطريق البغاة عترة
خروج طاعة الامام دعاهم الى العود وكشف بشتمهم فان تحيزوا مجمعين
لنا قتلهم براء او يحجز على جريحهم اي يتم قتله ويبيع مولاهم ومن لا يقتلهم لا اثم
عليه ولا يبيع صدر **باب قطع الطريق**
من قصد معصوم على معصوم فاحذ قبل اخذ شيء وقتل حبس حتى يشرب
اخذ ثمة قتل وصلي او قتل وصلي حيا صدر
كتاب القنيط والقنيط ونزب القنيط البهيمه الضالة وفيه
ما لم يخف ضياعها فيجب وكرة تويعها ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقير وكدم لابل
تاتار

كتاب القنيط والقنيط

تاتار خاتمة ولو كان الالتقاط في الصحراء ان ظن انها ضالة حلوى
وهو في الاتفاق على القنيط والقتل متبع الا اذا قال له قاض انفق لترجع فلولم
يذكر الرجوع لم يكن دينا في الاصح او يصدق القنيط بعد بلوغه وان كان لها فافع
اجرها باذن الحاكم وانفق عليها منه وان لم يكن باعها القاضي وحقيقا مشهورا ولو
الاتفاق اصل امره لان ولايته نظرية اختيار فلولم يكن ثمة نظرا لم ينفذ
امر فتح بخار والمختار سل في الوصاد سمكة فوجد فيها ذرة او خاتما
او دينار امض بها هل يحل له ذلك ام لا اجاب له وجد فيها ذرة ملكها حللا
او خاتما او دينارا مضروبا فهو لقطه له ان يصرفها على نفسه ان كان محبا اجابه
المقرب لان كان غنيا عندنا كذا في الاشياء حيزه في كتاب الصيد المقتطعة اما
ان اشهد على اخذه ليرده على ربه والا فمن ان محمد المالك اخذه للرد وعرفت في
مكان وجبت والمراد بالمقرب ان ينادى وحديث لقطه فليات مالها
ليصنفها لاردها عليه واختلفوا في مدة التبرين فالصحيح انها غير محددة بل هي مطلقة
بل هي موقوفة الى امر الملقط فليس فيها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك
وعلا يبقى يبرئ الى ان يخاف فسادها ثم يصدق فان جاز بها اهازه ولم اجره او ضمن
الاخذ كما في بهيمة وجبت صدر قال السرخسي ينبغي للرادين ياتي
بالابق الى الامام وذكر الحلواني الراد بالخيار ان شاء يحفظ بنفسه وان شاء
دفعه الى الامام قال وكذلك الضال والعتاة قال شمس الامنة هذا اذا جاز
به الى القاضي وقال هذا عبد ابق اخذته هل يصدق القاضي من غير بينة اختلف
المشايخ فيه ثم اذا صدقة اخذته منه وصبر الى ان يجي له طالب بخلاف الضال والعتاة
فان القاضي لا يحبسها وينفق القاضي عليه في مدة الحبس ظهريه كزبني ولراد
الابق قنا او مدبر او ام ولد من مائة سفل ربيع درهما وان لم يولد لها اله شهيد
ان اخذه للرد ومراقب لثمنها يقسطه صدر فقتل الامة من مولاها ولا تجد
نقطة وخيف عليها الفاحشة فلما خفي ان يسمعها او يوجهها امرت ثقة وليس له
تزوجها فيه في المفقود نذر اخذ الابق لمن قدر عليه وزرك الضال
احب صدر والحاصل انه ان اخذ ليرده استحق الجبل وانفق الضمان فيه
ببوة او اياقة والا لا ينبغي ان يكون الشهادة خراطا لها عند التمكن واما اذا لم يتمكن
فالاتفاق كما في نظيره في اللقطة وان القنيط قوله في انه لم يتمكن منه بجر
فان لم يجز للعبد طالب وطال ذلك باع القاضي وبيعه منه عتائيه
بعضه بعد ما حبسه ستة اشهر ويدفع الثمن الى صاحبه واذا وصف صفته وعلا
ليس له ان ينقض البيع كزبني ولا يخذ الابق لانه فيها حياحق
المالك لمن قوتى عليه فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت وانعم هو القاضي

كتاب القنيط والقنيط

عند بعضهم وينصب هو خصما عند بعضهم ولا بد فله اليه الا ان يحلف باسمه ما يمتد
ولا وهبته ولو ادعى بالابنية واقتران الابن ان عبد دفع اليه على سبيل الوهب عند
بعض المشايخ وعلى سبيل التحبير عند بعضهم كما في الدخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع
عالم ليس حجة بخلاف الاول وكذا اخذ الكفيل في رواية اخرى والا هو طائفة واخذ كما في
المحيط مائة المفتى كزيتي وما ترك الفرائد والدرجلة وعلت منه ويجوز عوده
اليه لم يجز اصابه باذن الامام فنيض ما حصر عنه جيون ان كان متصلا بارض
قوم مخصوصين وكان ملكا لهم قبل تكون الارض المنسوبة لهم قاضي خان
كتاب المفتوق والغائب المفتوق اصطلاحا غائب لم يدركه ولم
يسمع خبره حتى نفي حق نفسه فلا يكاد امره ولا يقيم ماله قبل ان يعرف حاله ولا تفسخ
اجارته ويقيم القاضي من يقضي حقه ويحفظ ماله ويسمع له في فسخه وينفق على
اقرانه بالولادة وعوضه لا يفرق بينه وبينها ولو كان بيع ميت في حق
غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما اوصى به بل يوقف فسطح الموت اقرانه في بلد
لا ينفق القاضي ان يبيع عقد المفتوق ولا ما لا ينفق سرهما الا ان
عزز النفقة ولا في غيرها ولو بيع سرهما الفساد وصرف ثمنه الى نفقة الاقارب وما
يبيعهم لنفقة فاحجبوا على المنع في عقار ولو منقول لا غير خبره حرم اجمعوا على منع
غير الاب وصح للاب عند ابي حنيفة بيع منقول ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عند
والام كسائر الاقارب في هذا واجموا على ان للاب بيع عقار الصغير في نفقة نفسه
وذكر شيخنا ان بيع الزيادة على النفقة من منقول ابنه الكبير لا يجوز عند ابي حنيفة ايضا
والاب هل يملك بوجه ليس سوى النفقة ذكر انه لا يملكه فصول
للقاضي بيع مال المفتوق والاسر من المتاع والرفيق والعقد اذا حيف عليها الفسا
قنيه والمفتوق موت المفتوق موت اقرانه وقيل تسعون سنة وبه يفتي
مينة المفتى بنقل كزيتي كربع منقول المفتوق لان ينفق ان يبيع عقار ولو باع
جاز فصول ولو مات ولم يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم
موصفه جاز ويكون حفظا بحج وفي الملقط ولو مات ولا يعلم له وارث فباع
القاضي داره ويجوز ولو ظهر الوارث فابيع ماض تاتار خانية وميت في حق
غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما اوصى به بل يوقف فسطح الموت اقرانه في بلد
على المذهب مع ولا يرث المفتوق من احد مات حال فقد يعني لا يبيع نصيب
المفتوق ملكا له ولكن يوقف نصيبه من ارث من مات حال غيبته فان ظهر حيا علم انه
كان وارثا يوم موت مورثه فالوقوف له وان لم يظهر حتى يحكم بموته فالوقوف له
على ورثة صاحب المال مسكين اذا جهل مكان المفتوق وصيانة نصيب القاني
من حفظ ماله لانه نازل لكل عاجز عن نفسه شرح الجمع وللقاضي ان يترى مال

الغائب

الغائب واليتم وقيل له ان يترى مال الوقف وكذا المفتوق له ان يترى مال القاني خزانة
لا ينفق القاني على المفتوق بدين لغيره ليس للقاني ان ينفق في مال المفتوق ولا عليه
يتي في الاحكام حتى يبرهن بونه القاني لواجب ودبعة المفتوق ومن بين يديه ووضعها
عند ثقة لا بأس للقاضي ان ينصب عن المفتوق وصيا لطلب ديونه من غيره ولا ينصب عن
الغائب فصول وللقاضي ان ينصب وكيله في جميع جهات المفتوق لطلب
الورثة او لم يطلب ولهذا الوكيل ان يتناقصا وينفق ويخاصم من يجد حقا وجب بعقد
جزء بينه وبين هذا الوكيل ولا يخاصم سوى ذلك الا ان يكون القاني ولاء ذلك تاتار
خانية بنقل كزيتي ولو نصب القاني في مال الغائب غيبته منقطة حاله
المفتوق في ديونه قبل نفيه وقيل لا فصول قد مر القاني وقال ان لا يبي على هذا
الغائب النازي غائب وانما اضاف ان يتوارى هذا الخيلة القاني وكذا لا يبيع وقيل
بينه وبينه على المال وحكم به من دفع الى قاني اخر فاه التالف لا يبيع حكم الاول اذ بينه
الابن لم ينفق بحق على الغائب وانها قامت لغائب وهذا بخلاف المفتوق فان القاني يحيل
ابن المفتوق وكذا في طلب حقه من اذ المفتوق كمت والقاني نوع ولاية في مال فصول
لو حكم بونه بغير الخلة المضربة لذلك ففقدت تركته بين ورثة وتزوجت امراته
وعتقت امهات ولادة ومدبروه ثم جابها لا ينفق الحكم في الاصح في قطع النكاح وتبوت
الموت لا للموت الحكمي معبر في الحقيقة فيها لانه من الصفات التي لا يجوز الرجوع
فيها وما ورثه ورثته من ماله ان كان باقيا فذمة بعينه اخذ وان كان حاله لا ينفق
لان النكاح في المالك قد خرج لارثته من ملكه باسمه لا في الباقي كزيتي وفي
المحيط اضيف عليه الفساد من مال المفتوق فالقاضي يبيعه لانه اقرب الى حفظ ولا
يسع القاني رعيته ولا عقاره فان ضل فقد ولو باعها لفساد دينه جاز وكذا لو علم حقه
لكن لا يرجع منذ سنون قنيه وان كان له ورثة عند غيره اودع على ائتمانه
والمودع والمديون مغرا بالمال وبالنكاح او لم يقر فان كان مغرا بها والنكاح طاهر عند
القاضي يفتي لها بالنفقة ويأخذ منها كذا لا يملكها لانه لم يعط نفقتها فان لم
يقر المودع بالمال والنسب والزوجه ولم يعلم القاني بذلك فاقامت البينة على المودع
لم يقبل ولا يفر من النفقة على زوجها الغائب وجيز للقاضي ان ينصب عن المفتوق
وصيا لطلب ديونه من غيره ويحفظ امواله جواهر النكاح لا ينفق ماله بين ورثة
مالم يعلم بونه بنفيه او يبلغ مبلغا لا يفيش اقرانه اليها حادة وذكر الحسن انها المقدرة بما به
وعزيت من مولد وعن ابي يوسف ما به وقيل تسعون سنة فاذا مضت كل المدد ورثته من كان
صيا من ورثته دون من مات قبل مضيتها فان مات قبل انقضائها هذه المدد يوقف
نصيبه فاذا انقضت رما وقف على ورثة الميت وجعل كان المفتوق لم يكن وجيز
كتاب النسخة ورثتها ايجابا بان يترى لاحد مما شاركته في كذا

Copyright University

شاركه الآخر فيه من بركة كتاب الصلح المال في يد كل من الشريكين امانة حتى اذا اهلك
لم يعين بلاعتدى در وان شرط في شركة العنان ان يعمل احدهما دون الآخر
والشرع بينهما على قدر راس المال جاز ويكون المال الذي لا عمل عليه بضاعة عند العامل
وربحه لصاحبه ووضعته عليه وان شرط العامل ان يشترط راس المال جاز ايضا على الشرط
ويكون المال المدفع عند العامل مضاربة وان شرط الرفع من الربح اكثر من ماله لا يصح الشرط
ويكون المال بضاعة عند العامل ولكل من ربح ماله والوصية على ما ذكرنا انقضى
شرط الكراهة عاشره ودفعوا لاحد منهم ليعتد به في التراب ولم يجز عمل
فقط دفع لاحد مال اخر من نصفه وعقد الشركة في الكل فشرع امتنعه فطلب ربح المال
حصته ان لم يصير لنصفه اخذ المتاع بقيمة الوقت در ومن اشترى عبدا مثلا فقال
له اخرا شركتي فيه فقال فقلت ان قبل القبض لم يصح وان بعد صح ولزمه نصف الثمن وان
لم يعلم بالثمن خير عند العلم وان قال شركتي فيه فقال فشرع لثمنه اخر وقال مثله واجيبه
فان كان الثمن عا لما يشركه الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه وحسنه من السبد
ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة مما يبي وبذلك جاز اشياء
وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فله ثلث الاجر ولا يشترط للاخرين در
منه وتقبل شركة العقد بوث احدهما وبالحاها وبقره لا عمل معك وينسخ
ولو المال عرضا بخلاف المضاربة در في رجل له بنوه زوجهم الا انه لم يبين له
بيون بل هم مع ابهم في داره وعياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه
المتاع متاع الاب الا ان الشريك الذي عليه واذا كان الابون في عيال بن كبير في منزله فله
متاع الابن لان ربح الارز وصاحب النفقة دعوى يحجج مقتضى ولو كان غير الزوج
في عيال اصد بان كان الاب في عيال الاب والاب في عيال الولد وعقد ذلك مكان المتاع
الاشياء الذي يقول في قولهم جميعا اسوي استعمل دابة مشتركة بينه وبين غيره
اذن شركته يصير غاصبا بنصيب شركته حتى يعين بنصيب شركته في رواية هشام بن ابي
والاصل ان المال المشترك اذا ملك منه شيء فالملك على الشركة والباقي يبقى على
أخذ الشريك من يواخذ بالزيادة صاحب من الغرام والعمل محتار
المحصل بينهما على ما شرطوا خبره القول في المضارب والشريك في عقد
والخسائر مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الاسر مفضلا قارى الهداية
متاعا فقال الاخرى بالشركة فيكون حيا بيننا نصفين والشركة غير صحيحة والرجوع
المال والاخر اجزأه عليه حواله الفتاوى طاحونة على هذا اذا اختلف
وقد طاحونة اخرى وبسبب وضعها قبل ماء الطاحونة القديمة ويجعل دولها
ان يبيع الثاني عن النصب بزارته وليس لاحد من الشركاء في النهل المشترك
نصيب طاحونة او دالية فيكون بغيره بزارته زرع ارضا بينه وبين

مكرر في نسخة

هل شركته ان يطالبه بالربح او الثلث بحصة نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه لا
ذلك ذلك ولكن يفرق ففضل نصيبه من الارض لو اقتضت فصوله ولا حد في
العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة بزارته عات الشركتين
الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات بجهل لا يعين من مات مجتهدا العين فيه
سئل عن شركتي دار سكنها احدهما مدة طويلة فطلب شركته ان يسكنها مدة مثله
ولا يلزمه ان يسكنه ان يسكنه بقدر ما سكن لكن ان طلب المهاييات في المستقبل فله ذلك الا ان
يطلب شركته فتمت الدار فقدم على المهاييات قارى الهداية وهو ان الشريك يمين في
المال يقبل قوله في الدفع لشركته ولو بعد موته اي موت شركته وبه صرح شيخنا في مجمع
اداعى احد الشريكين دون الآخر بقدر او غيره فالحج بينهما اشياء
طعام او دراهم مشتركة بينهما عاين احدهما فاحذ الحاذر نصيبه ارجو ان لا يلبس به وكيلي
او زني بين حاضره وعائنه او بين بالغ وصبي فاحذ الحاذر والبالغ نصيبه فاما ان يفتد
فتمتة بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل اليه الغائب
او الصبي هلك عليهما فمضوية وليس لاحد من الشركاء في النهل المشترك ان ينصب
طاحونة او دالية بغير اذن بغيره بزارته سئل قارى الهداية عن طلب حاسبة
شركته فاجاب لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضاربة والصنى والمستوى من
وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى حجت المحقق در ولو
اشترى كاعنا نا على ان يبيعا نقدا ونسيئة ثم نهى احدهما صاحبه عن البيع بنسيئة صح
بزارته وفي الذخيرة دفع الى اخر العا وقال اشترى بها بنى وبينك نصفين والرجع لنا
الوضيعة علينا فهلك المال قبل الشراء فلا ضمان عليه وهذا شركته ولو بعد الشراء كان عليها
منه سأل الشريك في يد الشريك امانة خبرته ارضي شركته بيمينه اشبه اي
رجليه غير احدهما الارض المفروسة له ان غرسها اذن فهو لها او اطلق فهو مشترك بينهما
خبرته الجاهل الشريكين العاقر مع شركته ولا جبر عليه الا في خبر ابي يمين ولهما
وصيان وعياف سقوطه وعلم ان في شركته اخرا فان ابى من الوصيين جبر كما في الخائنة
وينبغي ان يكون الوقت كذلك اشياء في القضا الدار المشترك اذا استمرت فانفق احد
منهم بغير امر صاحبه وبغير القاي فهو متطوع خلاصة في النفقات ومن شرط صحة
الفاوضة التساوي في الربح لا يفضل احدهما الاخر وان باع احدهما شيئا او ادا رجل
وكيف لا عن رجل يدين او غصب رجل من مال الشريك الاخر ان يطالب به ولو قال المستوفع
دفعت الودعة الى احد المتقاضين فاقرا احدهما وحجبه الآخر بربى الموع والمقرض
على نفسه وعلى شركته صرح سئل صاحب المصح عن شريك طلب من شركته ان يجابه
على ما تصرف فيه من مال الشركة فقال شركته لا اعلم حسابا بحرا وانما رجعت كذا وصرفت

مكرر في نسخة

Copyright University

كذلك قبل قوله في ذلك ام لا وهل يتبين قوله في مارجي وحضره وفيما دفعه لشركه ولونه
راس المال ام لا اجاب القول قول الشريك في مقدار الرجع والحسن مع بعينه ولا
لغيره ان يذكر الامر مفصلا والمقول قوله في الضلع والرد الشريك وحكم المضارب
وهو لان المال في يد امانة كالشريك وبه يفتي شيخ الاسلام قارئ الهداية مذكور في قوله
واسد اعلم ضم سئل من اجل رجل واحله راوية اشتركا على ان صاحب الجمل
يسقي الماء في البحر على جملة ويكون الكسب بينهما هل يصح الشراكة ام لا اجاب لا يصح
الشراكة والكسب كله الذي له الجمل وعليه اجرة مثل الراوية شمس
عنان اشترى لامعة ثم قال احدهما لصاحبه لا تعمل معك بالشراكة وعقاب فعل الحاضر
بالامعة فما اجمع كان للعمل وهو ضامن لعينه نصيب شريكه لان قوله لا تعمل معك
بالشراكة بمنزلة قوله فاستخرك الشراكة واحدا لشريكين اذا فسخ الشراكة ومال الشراكة اشترى
قالبويع فضحه وفي المضاربة بعد ما صار المال عرضا لا يصح فضحه قاضي خان
من جهة طعام او دراهم مشتركة بينهما غاب احدهما فاخذ الآخر نصيبه الى اخر ما تقدم
في هذه الدفعة لودفع الى رجل دابة ليؤجرها على ان الاجر بينهما كان فاسدا والآخر
كل لصاحب الدابة وكلاهما جرح مثله فان دفعها اليه ليكتب عليه ما على ان النسخ بينهما
فلصاحب الدابة اجر غلها والرجع للآخر حاوي القديس بنقلات كرماني
سئل عن رجلين بينهما دابة مشتركة هل لاحدهما ان يستعملها بغير اذن صاحبه ام لا
واذا استعملها وعطت في استعماله يضمن حصته شريكه ام لا اجاب ليس له ان يستعملها
بدون اذن شريكه وان عطت في استعماله يضمن قيمته حد عشر شريكه شمس
ان اراد الخمر من الثمن فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة قد روي
اذا سافر الشريك بالمال هل يتفق على نفسه فذلك لم يذكر هذا في الاصول وروي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اذا سافر المضارب والشريك بالمال انفق على نفسه في
ركوبه وطعامه وشرابه وكسوته وعن محمد ان احدي شريكي عنان اذا سافر فله ان
ينفق من المال بمنزلة المضارب انفق في الشراكة في الحرام لا يصح انفق
ولا يجزى الشريك على الفارة الا في ثلاث وصية وناظر او ضرر او نقد فحصة
كل واحد من سهمه قناه وبرود ولا ب وسفينة معينة وحائط لا يقيم اساسه فان
كان الحائط يحتمل القسمة وبني كل واحد في نصيبه الشراكة لم يجز الاجبر وكذا كل ما لا يقيم
كحمام وخان وطاحون ونحوه القسمة الاشياء المشتركة اذا تهدم فاجب احدهما العارة فان
احتمل القسمة لاجبر ولا قسمة والابن بن ابي عمير ان اراد الخمر من الثمن
فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة قد روي
نصفه وعقد الشراكة في الكل فشرعنا فطلب ربه المال حصته ان لم يصحب نفسه اخذ
المتاع بعينه الوقت در دا بين اثنين سكن احدهما وحربت ان حرب

بالمكنى

بالمكنى حن طاحونة مشتركة فلا احدهما لصاحبه عمر فاقبال هذه الدابة فكيفني
لا ارضى بما رتب فخرها لم يرجع وفي المراجعة طاحونة مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس
يستطيع ولو انفق على عبد شريك او ادى اخرج كرم شريك ففني منطلق قلت والصانع
ان كل من اجبره ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو منطلق ولا ادر
اعتلت دابة مشتركة واحدا لشريكين غائب وقال البيطارون لا بد من كفاها فكلواها الحاضر
لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكسر احدهما دابة
مع غيبة الآخر فوافوا من ماله المتاع او ينقص جاز يرجع على شريكه حصته
دار بين اثنين غلب احدهما واجرها الآخر واخذ الآخر فللغائب ان يشارك
في الاجرة قال ربح فهذا اشارة الى انه العاقد لم يملك الاجرة شمس اشارة الى انه
ملكها وينصدها بحصة شريكه تحت كالفصل كبريتي اقرار شريك الغائب
في بيع او شراء بشيء قائم بعينه جائز فله على شريكه حصته وشرائه شيء مشترك يكون
لغيره دين عليه دون شريكه هذه الجملة من الهداية والحائنة والوجهن والوقاية شمس
سئل عما جاز بينهم من شريك على سبيل الشراكة وهو تحت يد احدهم باذن
الغائب فاستفتي عليه خان في حصصهم ام لا اجاب لا ضمان لهم في حصصهم
سئل عن شريكين في حقل اهدم فاراد احدهما ان يبني فامنع الآخر هل يجبر
على البناء ام لا اجاب ان اهدم يصنع صاحبه بخبر وان اهدم بلا خبر في
الرجع لا يجبر شمس وقد مر جوابا ان الشريك اذا قال قد استقرت بيننا ديار
واخذ موضعها ان كان المال في اليد الموقر فالأقرار صحيح وله ان يأخذ ذلك جميع ذلك
في شيء تقوى الاجتنان بفلا من جواب الغائب شمس ولو قال احد الشريكين
لصاحبه اضع الى يسار اور ولا تجاوز فحان ذلك المال ضمن حصته او حصته الشريك
قاضي خان كل دين لزم احد المتفاوضين بجارة واستقر اخذ وقصير و
استقلال وكفالة بامر لزم الآخر ولو لزمه باقراره در المختار وحن
الدابة اذا ركب احدهما بلا اذن شريكه يضمن للاختلاف بزارية شمس وفي قسمة
الاشياء المشتركة اذا تهدم فاجب احدهما العارة فان احتمل القسمة لاجبر ولا قسمة
والابن بن ابي عمير در الاصل في المال المشترك ان الهالك يملك على
الشراكة والباقي يبقى على الشراكة خلاصة استقرت بين شريكي عنان ما لا
للتجارة لزمهما لانه غلبك ماله بال فكانت بمنزلة المصروف ولو اقر احد الشريكين
انه استقر من فله ان الفان بخبرهما لا يضمن حاقته وكذا لو اذن كل واحد منهما
صاحبه بالاستفادة عليه يلزمه حاقته حتى يكون المقصود ان يأخذ منه وليس له ان
يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستفاد اخذ باطل فيستوى فيه الاذن وعدم الاذن
رجلان لهما دين مشترك على رجل فاخذ احدهما حصته من الدين كان لغيره

في الشراكة بالاستفاد من الدين

ان يشاركه فيما يقضي لو ابرئ احد شركتي العنان صح ابرأه عن نصيبه
العنان ان يصر في المشتري بعد اذن الشريك فليس نصيبه الشريك قاضي حان
الشركة في حق الصبيان ويحكم القرآن والكاتب تجوز في المختار فضولين
وان عمل احدهما في المالين ولم يعمل الاخر بعد راضا عن رضاء كانهما مملوكلهما
والنزع بينهما جوهره ارض بينهما نزع احدها كلها تنضم الا ارض بينهما فاما
في نصيبه ارض وساقع في نصيب شركته امر قبله وضمن نصيبان الارض هذا اذا لم
يدر لك النزع فضولين صرح وكذا شركاء الملك اجنبي في الامتياز عن نصيب
مضرب في مال صاحبه لعدم نصيبه في الوكالة در المختار والشركة هي عبارة عن
بين المتشاركين في الاصل والربح وركنها في شركة العيين اختلاطها وفي العقد اللفظ
المستلزم وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك اثنان عينا او دينا بآراء وبيع او
وكل اجنبي في مال صاحبه ففعل بيع حصته ولو لم يشر شركته بلا اذن الا في صورة
والاختلاط وشركة عقد وركنها الاحباب والقبول بشرطها كونه المصدق عليه
قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماه من الربح لاحدهما وهي اما معاوضة
ان تضمنت وكالة وكفالة ومساويا لا وقفا ودنيا فلا تنضم بين حر وعبيد
وصبي وبالغ ومسلم وكافر وكل موضع لم يقع المعاوضة فيه لعقد شرطها ولا في
ذلك في العنان كان عينا لا استجماع شرطها ويقع المعاوضة بين حنفي وشافعي
ولا يقع الا بلفظ المعاوضة وان لم يصرها معناه او بيان جميع مقتضياتها في اثر
احدهما يقع مشتركا الاطعام اهله وكسوتهم وللبيع مطالبة ايرها شائبا بقنها واد
الاخر بما ادى على المشتري بقدر حصته وكل دين كزم احدهما التجارة واستقر
وعصب واستهلاك وكفالة بالارباب كزم الاخر ولو لم يصره باقراره واما عنان ان
تضمنت وكالة فقط فتقع من اهل البيت كليل كقبي وممنوع بعقل البيع وان لم يكن اهلا
ومع التقاض في المال دون البيع وعكس وتضمن المال دون بعض ويجوز في المختار
كذا في غير واحد من ادرامه في الاخر ويجوز الوصف كبعض وسود وان تفاوتت
والبيع على ما يرضاه مع عدم الخلط وبطال المشتري بالتمس فقط ويرجع على شركته
منه ادى من مال نفسه وتعمل الشركة بملاك المالين او احدهما قبل الشراء
ان اشترى احدهما بماله وهلك بعد مال الاخر فالمشتري بينهما ويرجع على شركته
بما حصته منه وان هلك مال احدهما انشترى الاخر بماله فان هلكا الوكالة في
الشركة بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا بينهما على ما
له في رتبه شركة ملك لبقاء الوكالة والاى وان ذكر اشترى الشركة ولم يضاف
على الوكالة فيها فهو من اشتراه وكل من شركي العنان والمعاوضة ان يشترى
يتجر له او يحفظ المال ويضع ويبيع ويبيّر ويضارب ويؤكل اجنبيا وبيع بالو

في الشركة

في الشركة

في الشركة

هان وسعد وتسبئة وسياق لا عليك الشريك الشركة ولا الوهم ولا الكثرة
بالاذن بالتجارة وتزويج الامة وهذا كله لو عانا اما المفاد من فله ذلك ولا
يجوز لها في عنان ومعاوضة تزويج العبيد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا
تزوج الاباذن شركته اذا صرحا فيه وكل كل مكان اتلاف المال وكان عليه المال
من عوض لان الشركة وصف للاستيناع وتواجه وبالمس كذا لا يتضمن عقدها
تؤيسر مع بعض شرحه الدرر

كتاب المضاربة **المضاربة هي شركة بالمال من جانب واحد**
وبالفاسد اجبر كثر اي وهي معاوضة ان تضمنت كفالة ووكالة اى
كل واحد وكيل للآخر في المعاملة وكل واحد وكيل عن الآخر للبايع ان بطلت الاخر
صدر وهذه الحاشية ليست في المضاربة فان الواجب للمضارب في المضاربة
الفاسدة اجبر المثل درر اعطاه دنائير للمضاربة ففي وقت القسمة لم يستيف
الدينائير ولو اخذ فحقها يوم القسمة لا يوم الدفع له بزارية ولا حاشية
في المضاربة لانه امين فلا يكون هو ضمينا درر اخذ ما وحق المسال دينائير
اقتضاؤه ان كان يبيع والا فلا ويؤكل الملك به صدد مات المضارب
وعليه دين قرض المال احق برأس ماله وحصته من الربح ان كان المضاربة معروفة
قاضي حان ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا وقال هذا
ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك ان لم يربح وما اخذت معنى ان كان
مزايا المال قاضي حان وليس له ان يعمل ما فيه ضرر ولا مالا يعمل به
التجار ولا ان يبيع الى اجل لا يبيع التجار اليه ولا ان يحمل في السفن المحفوف الذي
تحمسه التجار تجريد اذا صار مال المضاربة متعلقا ليس له مال
ان ينهاه عن البيع وشيئة وعنى الخرج عن البلد ولا يبيع منه مال المضاربة و
بعد ما يرضى المحلل بزارية فان الغناوى المظهرية واذا اشترى
المضارب بما في المضاربة متاعا او لم يشتره فيها ربح المال ان يخرج من البلد
فليس له ان يخرج من البلد سوى على الاستبراء واذا خالف المضارب
كان ممانا لوجود التقوى منه على الراعي قاضي حان اخرج بهذا
الاف الى خوارزم فارتجت في الذهاب مضافا ومارجت في العودة اثنان
وقال ما رجت في هذا الشهر مضافا وفي هذا الشهر الثاني الربح اثنان صح
الربح على الشرط وبه تأخذ بزارية مضارب في مريض يربح الف
للايمان لم يرض اذ لم يقبل وصول المسال الى يده ولو اقر بوصوله بوجه من شركة
لونه محلا للامانة فقط فضولين واذا استوفى في ذيل المال فان فضل

مطلوب المضاربة اذا سارتا

بشي كان مبيها لانه ربح وان نقض فلا ضمان على المضارب هذا المقتضى من حكم المضارب
 امانته في المضارب فنهلك على رب المال واوقات قدرى لائقة في المضارب
 الفاسدة في السفر لانه اجبر فضولي ان شرط الوضعية على المضارب صحة المضاربة
 وبطل الشرط وتكون الوضعية على رب المال مسكين القول للمضارب في دعوى الهلاك
 مع بيمية سواء كانت المضاربة جائزة او فاسدة ولو سافر في المضاربة وما لنفسه فالتقاضي
 على قدر المالين بالحكم من نفق السفر من مال نفسه ليرجع في مال المضاربة لم ذلك وكذا
 يعين المضارب على العمل ويجوز دأبه ففقه كنفقة الا ان يكون فاعدا للمضارب
 فيعينوه ففقه ثم على رب المال بات رب المال والمضارب في محرم اخر غير محرم
 المال وفيه منافع المضاربة فخرج به الى مصر رب المال لم يعين منه فان
 الواجب للمضارب في المضاربة الفاسدة اجل المثل در ما المضارب
 ولو وجد مال المضاربة فيما حلف عاذيا في تركه در المختار لوقض
 المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس واستغ المضارب عن التقاضي فان
 يكن في المال ربح كان له ان يستغ عن التقاضي ويومر بالتقاضي ليصير المال فاضلاً ولو
 صار مال المضاربة ديناً على الناس ففاه رب المال عن التقاضي وقال ان التقاضي
 يخافه ان يكلمه المضارب وان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم
 يكن فيه فله رب المال ان ينفقه عن التقاضي قاضي خان المضارب
 والفاسدة سواء انه في مال المضارب خلاصه فالقول للمضارب بيمينه
 والبيعة لرب المال معين المقتضى وليك المضارب كما هو امر عام معروف
 الناس ولا يملك ما لا يعمل به التجار ولا ما هو ضرر لرب المال بزارية
 يتعدى عما عينه من بلد وسلعة ووقت ومعاميل كما في الشرع ولا يشترى من يبيع على
 المالك او عليه ان يظهر ربحه وان لم يظهر ربحه صح فان ظهر عتق خفي
 ولم يضمن لرب المال وسعى المعتق في تضيق رب المال كمن شرطها
 كل منهما مملوما تنوير صل مات المضارب والمال عروض في ذلته لرب
 لارب المال وهو الاصح اذ الحق للمضارب والمالك لرب المال كما ان شرطي
 العيين وموت رب المال يفرل علم اولاً فلا يملك الشراء المستبدى والمالك
 المشتري لبيعه المال ولا يملك الماخرة لانهما العقد بخلاف البيع عنهما مع بنا
 ولو اخرج به الى مصر رب المال ولا يضمن لانه يجب عليه تسليم فيه فملاك كما هو
 عام معروف بين الناس ولا يملك ما لا يعمل به التجار ولا ما هو ضرر لرب المال
 الى اجل البيع ولا الى السفر الذي يتجاسه التجار خوفاً بزارية
 ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال بل ربح فصح بينهما بالربح والمالك
 فيه ينقل بن سويد والسبيل في النفقة ان يجنب من البيع فان لم يكن

هالك

في راس المال خزانة الفتاوى ينقل بن سويد المضارب لملك اقراض مال المضاربة
 ما لم يصح له فيه ولو اقرضه ثم ارجع لرب المال صح قائماً وقت الاجازة والاذل لاجماع الفقهاء
 اذ ارفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليها اخرى مضاربة بالثلث
 ولم يقل في كل واحدة ما عمل به براك فخطا المالين لم يضمن كل في خلاصه من الفتاوى
 العادلية والسبيل في غير على التقاضي وكذا الدلال در واذا سافر المضارب
 ولو سافر فطعامه وشربه وكسوته وركوبه ولو كواء وكل ما يحتاجه عمارة بالمعروف
 في مال الوضعية لافاسدة لانه اجبر ولا نفقة له يستبضع ووكيل وشريك كما في وقت
 الاخير خلاف وان عمل في المعرف فنفقة في سائر الدواب على الظاهر در ولو سافر
 لرب المال وما لها وخطا باذن او بمالين لرجل ان نفق بالحصة واذا قدم در ما بقي ويضمن
 الزائد على المعروف فلو انفق منه مال لم يرجع في مالها ذلك ولو هلك لم يرجع على
 المالك در ولا يحد المالك قدر ما نفقه للمضارب من راس المال ان كان مثراً
 ربح كحاش وان لم يظهر ربح فلا يضمن على المضارب در
فانما الوقت اذا قضى قاض بجواز وقف المشاع نقد
 فضاوة وصار متفقاً عليه كما لو اختلفت صرح ولا يلزم الوقف عند الامام
 لا يبرئ من احد ما قضا القاضي بل يزوم والثاني ان يخرج من الوضعية فنفق لرب
 صيت نفقة داري هذا ونفقة ارحى هذه او نفق لادامت جعلت هذا الدار وقفا
 فنفقوا بغيرها على المسكين القول اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يده
 ووارثه يعلم خلاصه جازي الوقت وليس اى وارثه ولا يستمع دعواه في الوقف در
 اخذ الامام الفقه وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لاستيف منه علة باقى السنة
 لوقف او وكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس در وقف المشاع لا يجوز عند محمد
 وبه يفتى ولو دفع الى القاضي وقضى بجواز جاز عند كل خلاصه افتقر الوقف
 واستاع الى الوقف يرضى الى الحاكم حتى يفتى ان لم يكن مسجداً بزارية
 اراد اهل المحلة نفق المسجد وبنائه احكم الاول ان الباني من اهل المحلة لهم ذلك
 بزارية در اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يده ووارثه يعلم خلاصه جازي الوقت
 ولا يستمع دعوى وارثه در سئل في مدرسته احتاجت الى نفقة
 الجارة ما ضرب منها وليس هناك من يقر به من الوقف هل يجوز ان يخرق قطعة منها
 فيسبب لغيره ما ينفق عليها ام لا اجاب مقتضى ما في الخلاصه جواز ذلك خانه قال ولا يجوز
 من السبب الا اذا احتاج الى نفقة فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذا دليل على ان المسجد
 المحتاج للنفقة يؤجر بقدر ما ينفق عليه ثمى وبه يعلم الحكم في المدرسة
 بالاولى وقد بحث الطرطوسي بحثاً طويلاً برده ولا اعتبار بجمته فقد قال المحقق بن الرهام
 انه الطرطوسي لم يكره من اهل النفقة جزيه لو برهن ان ما باعه وقف يحكم ببلده

كتاب الوقف

Copyright University

العلمة كان لكل من دخل المسجد من المسلمين ان يأكل منها وان غرس المسجد لا يجوز صرفها الا
مصلحة المسجد الا انهم قالوا هم معينون **سئل** عن وقف دارا وارضا وعليه ديون
وليس له من سواها ما وقفه هل ينقد ام لا **اجاب** لا ينقد الوقف ويؤدى
بالدين ويقتسم الثمن بين الغرساء بقدر ديونهم **سئل** عن وقف
بيان الوقف فزاد وقيل لا بد من بيان الوقف على كل حال وهو الصحيح **سئل**
الوقف اذا اخذت غلات المسجد وبيعت من غير بيان لا يكون ضامنا قاضي خان
فلا يحمل من الوقف الا صاحب وظيفة بغير حجة وعدم اهلية فلا يقبل **سئل**
مسجد عتيق لا يعرف بابنه خرب فاقض حقه مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيع
ويستعملوا بثمنه في المسجد الاخر الا على قول ابي يوسف هو مسجد ابا وبه يفتى
الوقف جائزا لم يكن مسجدا منبه كزيتي **وقف** على اولاده واولاد اولاده لا يملك
الذكر على الانثى ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتى كزيتي **سئل** عن الميراث
داره وعليه دين محيط به فهل ينقض الوقف ويبيع الدار من الدين ام لا **اجاب**
نعم يبيع الدار من الدين وينقض الوقف **سئل** عن وقف على السوء والاصل في الوقف
ان لا يدرهم من الغلات والاسوال والوصي والقيم في ذلك على السوء والاصل في الوقف
انه يقبل قول القاص في مقدار المقتضى وفيما يجب من الانفاق على التيمم او على
او سائر منها في مؤنات الارض كزيتي **سئل** عن رجل دار الوقف او سكنه
بلا اجر فقل لا يفتى على الساكن وغلبت لما اخبر به ان عليه اجر مثل وعليه الفتوى
اراض الوقف وارض بيت مال المسلمين اذا اشركها المستغنى بها باختياره
حقه ولو كان له حق القرار بوسطه الكثرة انما يصح به المحامد الزاهدي في القصة
خزينة **سئل** عن وقف على وقف من حجر وطوبى وحطب هل يجوز ام لا **اجاب**
لا يجوز الا في نوصيين عند قد وعوده لحطب وعند خوضه هلاكه صحح به في الجرح
ويصرف فقصة لغارة فزاد به **سئل** عن وقف على وقف من حجر وطوبى وحطب هل يجوز ام لا **اجاب**
عن الغيبة وهي في الجاري الزاهدي ايضا استلجما راضا وقف او غرس فيها او جنى ثم يفتى
منه الاجارة فليست اجرا ان يفتى باجر مثل اذا لم يبق من ذلك ضرر ولو ادى الوقف
الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال في الحجر وضع العقار وهذا يعلم مسئلة الارض المحركة
وهي مفتوحة ايضا في اوقاف الخصاص فان كانت اسلم وقف وعمارة لرجل وهو لا يرض
انه يستلجما راضا بالوقف والوان كانت اعمار وفتى لورفت يستلجما راضا بالوقف
حيث لم يصاحب الشاكر فقه وبوجه من غيره ولا يرتب له بذلك الاجر خزيمة
سئل عن وقف اذ انفق عليه خلاص الدين المستقل بلزيمه فان ذلك
اجاب لا يلزمه فان اجماع العلم لا يفتى ما هو مفروض عليه شرعا فيفتى بغيره

اعلم خزيمة **سئل** عن وقف على وقف لا يملكه بالوقف لا يملكه في مكتوب الوقف
فلو اقيمت بينة بنظره تملك بالوقف ولم يوجد في المكتوب عمل به كما في البرازية وقد سئل
ان الوقف على ما تملكه لا على ما كتبت المكتوب في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك
امضى كما تملكه بنظره من وقف الراوي القزويني **سئل** عن وقف لا يملكه في مكتوب الوقف
ويجوز بعده ولكن لا استلجما راضا الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده كذلك وان
كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده من فصول الواردة قبل مؤيد زاده
مسجد له اوقاف مختلفة لآبائهم للقيم ان يخلط غلاتها فان خرب حانوت عنها لآبائهم حارة
من غلته حانوت تاجر وسواء كان الوقف واحدا او مختلفا خلاصه مؤيد
اشترى دارا واسكنها ثم ظهر انها وقف وكانت للصغير يجب عليه جرم من صيانة المال
الوقف والصغير فصول الواردة مؤيد زاده **وقف** انهم وليس له من الغلة ما
يملكه عمار الوقف به بطل الوقف ورجع نقض البنا الى الوقف انه كان حيا لم يورث
انه كان ميتا خلاصه وفي المحققات رجل له ضيقه من ثوبى عشر من الف درهم
وعليه دين ووقف الضيقة وشرط صرف غلتهما الى نفسه فصد منها الى الخاطلة وشهدت
الشهادة على افلاسه حازر الوقف والشهادة ما حازر الوقف فتمصادفة ملكه واسا جواز
شيء من هذه الغلات فللمرء بان ياخذ وذلك منه لان الغلات ملكه لسان
الحكام **سئل** عن رجل وقف البنا والارض لآبائهم الا ان وقف الفتوى
على صحة ذلك فقد المسائل **سئل** عن وقف اجر الوقف بدون اجر المثل لم يزم
تمام اجر المثل وكذا الاب لو اجر من المثل الصغير بدون اجر مثله يلزم تمام اجر المثل اذ
ليس لكل منهما ولاية الخط نقد الفتوى **سئل** عن رجل وقف نصفها وقف ونصفها
ملك فهل يجوز فتحها بطلب المولى والملك **اجاب** نعم يجوز العتمة ويفرز
الوقف من الملك حيث كان ذلك انفع للوقف من غيره **سئل** عن رجل له
عقار وارض وقف نصفها شايها ثم توفي فارادت اولاده الموقوف عليهم قسمة
ذلك وهو مما يحتمل القسمة فهل يجيبهم الحاكم الى ذلك ويفرز الوقف من الملك
ويحكم بخصتها ام لا **اجاب** نعم يجوز العتمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بخصتها
ويجوز للورثة بيع ما اصابهم بالعتمة واذا قسم من هو عالم بالعتمة عين وجهه
الوقف وجهه الملك فتولى والاولى ان يفرق بين العتمة قارى الهذلية فتعطى
لوبياع التيمم مال الوقف او اجر من لا يقبل غلته لم يجر من هذا في حقيقته وكذا لو
كفارب وفي المولى اذا اجودار الوقف من ابنه البالغ او ابيه لم يجر عند في حقيقته
الا باكثر من اجر المثل كبيع الوصي او قيمته صح عندها ولو جرح التيمم صح عند في حقيقته
وكذا من وقف لغير نفسه لو جرح صح والا لا ومعنى الخيرة مرعى مع الوصي من نفسه وبه

مسألة وقف على وقف

مسألة وقف على وقف

في المصنوع لا يجوز بيعه
لأنه على باب المأونة

بقي حصوله جاء رجل ودعاه هذا وقف فلان وحضر صكافيه فخطبوا
والقضاء المأخوذ وطالبه القاضي القضا بذلك الصك ليس للقاضي ان يقضي بذلك
الصك لان القاضي يقضي بالحج والحج هي البيعة والافراد والاصك فلا يصح حجة لان
الحط بما يزرر وينقل مما هو وكذا لو كان على باب الحانوت لوح مضرب وسقط لوقته
الحانوت لا يجوز للقاضي ان يقضي بوقفه ما لم يشهد الشهود بوقفه فضله الاستدلال
مؤيد فاده رجل اقربا رضى في بيعة انها وقف على قوم معلومين وسلم
ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم اذ ادعاهم او يفتق عنهم لا يثبتت الى قوله الام
ويجوز قوله الاول ولو اقربا رضى في بيعة انها وقف وسكت ثم قال انها وقف
فلان وسعى عدة معلومين بالقبول لا يقبل قوله الاخر لان كلامه الاول صار
للقضاء فلا عليك الابطال وفي الاستفسار يقبل قوله في المحل المربوب
المستوفى اذا اجر الوقف امكن الوقف شرط الا يوصى به من سنة فلا يجوز
الاجارة اكثر من سنة وان لم يكن اكثر من ثلاث سنين فان اجرها اكثر من ذلك
اختلفوا فيه قال مشايخ بل لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين
وقال بعض مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر من الاجارة دعوى المالك
اذا طالت المدة وقال الفقيه ابو الليث الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى
القاضي حتى يسطر واسم اعلم قاضي خان وكذا ما وقفه بعض
السلطانين من القرى والمزارع لمصالح ما يوافق الجوامع والمدارس والعمارة
وعزها مع بقاء رقبته الارضية اياها لا يكون وقفا وان اختلفا كثيرا
من اهل الريان انها وقف بل يكون خراجها وقف وقال بعض المصنفين
السلطان رسالة ابن سلمي افندي بنقل كثر بنشئ حادثة سكت
عن مدرسته لا يصدق منها احد ولا يبدى والقاضي جالس فيها للحكم فهل
وضع خزانة فيها لحفظ المحاضر والتبليغات للنفخ العام فوجب بالجواز احد
من قولهم لوضايق الطارق على المارت والمسجد واسع فلم يرد بوسع الطريق
ثم المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه للحرف في القننة العامة
جاء ولو كان الحبوب ويقولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا للنفخ
ان يوجر فناء للتجار لتجنيص المسجد ولو وضع المسجد في الاجارة في فناء
من الاشياء وتغير الكلام في ذلك ذكر في شرح مجمع البحرين لابن السكيت
قال الفضل في اجارة الوقف يتبع شرط الوقف في اجارته فان اهل قبل
مطلوب قبل عقد سنة واختار المفتي ان الواجب الضلع ثلاث سنين
سنة الحج كان المتقدم من اصحابنا يجوزون اجارته اي مدة كانت وقال
المشايخ من سنة واحدة لانه اذا طالت مدة الاجارة اذالك

مطلبة سنة اربعة اوقات

بهاصفة

حجته ومع الطارق المبرور

تلك

تلك الوقت واندراس الخ وقبل يجوز في الضيع ثلاث سنين ولا يجوز في غيرها الا سنة
واحدة وهذا هو المختار للنفق لان الضيع لا تنق من الرغبات فيها اذا انقضت المدة
عن ذلك وفي غيرها الاضحية الى الزيادة على السنة فبقيد بها وذكر في الاختيار شرح
المختار قال **قال** لا يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطها
الواقف الحج فان لم يشرط مدة فالمقدم من اصحابنا قالوا يجوز اجارته اي مدة كانت
والمشايخ قالوا لا يجوز اكثر من سنة الحج وقبل يجوز في الضيع ثلاث سنين وفي
غير الضيع سنة هو المختار وذكر في متن البحر المحيط **قال** لا يجوز الاجارة الطويلة
على الوقف ولو احتيج اليها فالوجه في ذلك ان يعقد واعقودا متفرقة مترددة كل عقد على
سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز ويكون العقد الثاني وغيره لازما لانه متناوئ
وكان القاضي ابو علي الشافعي يقول لا ينبغي للمولى ان يوجر اكثر من ثلاث سنين ولو
فعل جارة الاجارة وصحت وعلى هذا القول لا يحتاج الى الجملة التي ذكرتها في الاجارة
الطويلة وفي وقف الحنفية الواقف اذا اجر الوقف اجارة طويلة فان كان يخاف على نفسه
التلف بسبب هذه الاجارة فليحكم ان يبطلها ومثله في الذخيرة وذكر في فتاوى قاضي
خان مثل ما نقلنا في **قال** هذه داري مسجلة بعد موتي يصح ان خربت من الثلث
فنية لا يجوز الرجوع من الوقف اذا كان مسجلا وكان يجوز الرجوع من الوقف عليه المشرط
كالمؤذن والاسام والمعلم اذا لم يكونوا اصلح وفي امرهم بها ونهوا عن الرجوع من الوقف
هذا الشرط من وقف الخلاصة بوقف صرح بعلق الوقف بشرط باطل بزارية والمبيع
في وقف المنقول بين ابى يوسف ومحمد خلاف واكثر بالصحيح فيه ان ما جرد عن اليد
بين الناس فيه يجوز باعتباره الفرق مبسوط خسي **وقال** ولو ان القيمة جردت
الوقف حمى سنين **قال** الشيخ ابو القاسم البجلي لا تجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا
لا رعا من يحتاج الى تجليل الاجرة بجارته الاموال **وقال** الفقيه ابو بكر البجلي انما قوله
بساد هذه الاجارة اذا اجوز مدة طويلة ولكن الحكم ينظر فيها ان كان ضرر الوقف بطلها
وهكذا **قال** الاسام السعدى فان احتاج القيمة ان يوجر الوقف اجارة طويلة فالوجه
في ان يعقد عقودا مترددة كل عقد على سنة فيكتب في الصك استاجر فلان من فلان ارضا
كذا او دارا كذا ثلاثين سنة ثلاثين سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في
بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجزا والثاني غير لازم لانه متناوئ **قال** مولانا
الح وكان فيما قالوا نظر لانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه متناوئ ولا
يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه المشرط كالمؤذن
والاسام والمعلم اذا لم يكونوا اصلح وفي امرهم بها ونهوا عن الرجوع من الوقف
من وقف الخلاصة بوقف صرح وذكر هلال في وقفه قال ط ان اجرها الواقف سنة
او سنين فالرغم الاجارة جائزة اذا اجرها الى وقت معلوم قلت اريد الوقف

عند على

اذا اجرها سنين ثم مات هل تنقض الاجارة قال القياس ان تنقض الاجارة ولو كان
ان اجعلها الى الوقت الذي سمي **ذكر الخصائص في وقفه** قال قلت اريد ان اجعل لوقف
الارض سنين معلومة ثم مات قبل ان تنقض مدة الاجارة قال لا تنقض الاجارة
فمنه زمان هذا ان المتقدين من اصحابنا لم يقدروا الاجارة الوقفية بل جردوا اجارة
مطلقا الى مدة كانت سواء كان الوقف حينئذ او غيرها وظاهر ما نقلناه من نقل هلال
والخصاف يدل عليه والمقدور من تعرضوا لتقديرها الكثر اختلفوا في دفع الوسائل
ذكر بعض مشايخنا الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقات ان يعقدوا عقودا متفرقة
على الاوقات ان يعقدوا عقودا متفرقة على الاوقات فان كل عقد سنة فيكتب استأجر
فلان بن فلان كذا بكذا بين عقد كل عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والثاني
غير لازم لانه منقطع ولكن هذه الحيلة عندى ضعيفة لان من يجوز ان الاجارة الطويلة
على الوقت اعلم يجوز ان يصح للموطن من المظان ان الوقف اذا بيع في يد المستأجر من
طويلة والناظر يرونه بغيره من غيره المالك يقع في علمهم انه ملكه فيشهدون له
ادعاء يومئذ من الدهر فنظروا الوقف ومن حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاداء
معقودة بعقد واحد وبغيره ان تكون معقودة بعقد متفرقة **ذخيرة في الاجارات**
فان قلت اذا استأجر ارض الوقف سنين على عقود كثيرة للبنا وحكم بصحتها ثم بين
فراذ انسان عليه هل تنقض الاجارة قلت **قال في المحيط وغيره** ولو استأجر ارضا
موقوفة وبني فيها هاون او سكنها فاداد غيره ان يزيد في الغلة ويجزى من الحاققة
ينظر ان كان اجارته مشاهرة اذا جاء راس الشهر كان للقيم منخ الاجارة ان الاك
اذا كانت مشاهرة ينعقد في راس كل شهر ثم ينظر ان كان رفع البنا لا يضر بالوقف فلا
رفع لانه ملكه وان كان يضره فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف
ثم ان رضى المستأجر ان يتملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا او من رعا ابيه كان اخذ
القيم وان لم يرض المستأجر لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجزى فيبقى الى ان يخلص ملكه
انتمى ولم يذكر ما اذا استأجر مشاهرة او مدة طويلة والظن ان لا يقبل الزيادة على
دفع الضر لان الزيادة انما كانت بسبب البنا **الاجرة** لا الزيادة من نفس الارض
وفي الزيادة رجل وقف محددا ثم باعه وكتب القاي في شهادته في ذلك
وكتب في الصك باع فلان منزله كذا وكان كتب واقر الباي بالبيع لا يكون حكم البيع
البيع ونقض الوقف ولو كتب باع بيما صحيحا جازي كان حكمه بطلان البيع وبطلان
الوقف **الاحكام** السلطان لو قرر وخليفة لرجل من عقارب بيت المال ثم قرر
وظيفة منه ولم يكن في ريع لم يكن الثاني ان يخلص الاول فيما حصل منه ذلك كذا في
حاشية **وجاز على حق القصور والاكفان** لا على الصوفية واليهان هو الاصح **قال في الهادي**
قال هذه دار مسجلة بعد موت يجمع ان خرجت من الثلث فينه

في الحيلة في الاجارة الوقفية
المطلوب

ولو اوصى لفلان بخلقه الاناث فيقول الى حينئذ او في قوله وهو قوله ان جميع المذكور
يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول المذكور خاصة **درر وعز** اذا لم يضمن
بيع الوقف فكل ما شرط له فان ضيقا بقيد الخطيب والامام والمؤنة على الخادم جزية
او صلي فلان يدخل فيه المذكور دون الاناث في الاصح منية المفتي في الوصايا
وما يات هذه الفقهاء المدرس ليس باجرة لعدم شرط الاجارة ولا صدقة لان
الغنى ياخذ به بل عانة على حبس الصبي انفسهم بالاستئصال حتى لو لم يحضر المدرس بسبب
استئصال وتولي جاز اخذه الوضعية **اشباه** ولو استأجر رجل ارضا وقفا وبني
فيها هاون او بنى فيها اخر فزاد في الاجارة واراد اخر اجرة منها ينظر ان كان استأجرها
مشاهرة يتجدد انعقادها عند راس كل شهر ثم ان لم يضر دفع البنا كان لصاحبه
رفعته وان ضار جاز للموطن ان يدفع اليه قيمته ويبيع وقفا وان امتنع من ذلك لا
يجزى بل يرضى صاحب البنا الحان يكون تخليصه من غير ضرر بالوقف لياخذ ما ساعا
فما اذا استأجر زيد قربة وقف على ان يقيم عن غلاها وياخذ ما هو للوقف
على ريقها وياخذ ما غلاها فلا يصح ان يرضى ما ساعا من غلاها وزيتونها وورقها
المستأجر الاول واذا لم المستوفى ان يقبض ما ساعا من غلاها وزيتونها وورقها
التي لجهة الوقف فهل كلا الاجارتين باطل ويصح للمستأجر الثاني ان يضر في
القيمة المبرورة وقبض يقتضي الاذن في ذلك من المتولي ام لا **الجواب** لا شك
انه بطلان الاجارة الاولى والثانية لكونها وقفت على الاعيان وهذا لا على المنافع
وبالاذن في قبض ما يتحمل يجوز له قبض جهة الوقف ولا يكون غاصبا لان الباطل
لا حكم له بغير اذنه **اعلم** كسبه جازي **اوقات الامراء والسلاطين** ان كان
لها اصل في بيت المال او ترصها له فيجوز له ان يصفه الاستحقاق من عالم العلوم
الشرعية وطالب علم كذا ان ياكل مما وقفه غير متقيد بشرطه ويجوز في
هذه الحالة الاستئابة لعدرا وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا استئابة
قال الحلواني اذا وقف على طلبة العلم يجوز ان لم يشترط فقيرهم لان الغالب
فيهم الفقراء **عدلية** ولا يترتب نصب القيم الى الواقف ثم لو نصبه ثم القاه في ما دام
يصلح للتولية من اقدار الواقف لا يجعل المتولى من الاجابات **تنوير** ولو جبر
البيتم دار الوقف حمى سنين **قال الشيخ ابو القاسم البجلي** لا يجوز اجارة الوقف اكثر
من سنة الا ان عارض جتنج الحاشية الاجرة بحال من الأحوال **اسلم** من اجارة الوقف
حاشية لوجوب في ارض وقف فاني صاحبها يستأجر لارض باعها فلما
فان كانت الهامة لوقفه يستأجر باكثر مما استأجره فانه يوم يرفع الهامة والابنة
منه بذلك **الاجر منية المفتي** ما قور استخرج من الماسلام متنا ان بطرقتا
المساعة العتيام في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حيواته ثم لم يبدل لولده فليصبه

Copyright University

فلان ثم على اولاد اولاده ثم على نسبه وعقبه ابداناً متسلسلاً ودائماً ما بقوا يسوي
فيه الذكور والاناث والطبقة الدنيا والسفلى فانما انتم نوا عدا وقفاً على مصالح الحرميين وغيرهم
الوقف المذكور في بنت ابن ابن الواقف ثم ماتت البنت عن ابن ثم مات الابن عن ابن وبنته
ثم ماتت احدى البنين عن ابن فهل يستحق ابن البنت مع الابن والبنت المذكورين ام لا
افقونا ما جاورين الجواب اما علم ثم يستحق ابن البنت مع الابن والبنت المتبقية بحكم
دخولهم في النسل المنظم للبطون المتقدمة معذوراً كانوا او اناثاً على ما في الحذف
والاستعاف وقد اعرس من هذا الانتظام بكتب الوقف ايضاً كمنه بحج الفقير على عنه
ولا يترتب الفهم الى الواقف ثم لوصية ثم القاضى مادام يصح التولية من قارب
الواقف لا يجعل المستحق من الاجانب تنوير ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على
بني فلان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصيب
الغلة له والنصف الاخر للفقراء ولو كان له بنين وبنات **قال** هلال كانت الغلة لهم بالنسبة
لان اسم البنين يتناول البنين والبنات **بيع** الكردار جازر ولو في ارض الوقف فاب
ومن ابي حنيفة في رواية تكون الغلة للبنين خلاصه والصحيح هو الاول وهو
كما لو قال ارض موقوفة على اخوتي واخواتي اشركوا جميعاً ولو قال موقوفة
على بني فلان ولم يزوج وبنات **وروي** ابو يوسف عن ابي حنيفة انهم يدخلون جميعاً
وان كان بنوا فلان قبله لا يخطون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعاً في اربابها كلها
قاضي خان **والظلمة** مثل خرج وقف ارضاً على اولادهم فلان وفلان ثم بعدهم على
اولادهم واولاد اولادهم ما نواله وابطنه بطن قلوبات واحد منهم على الاولاد فلان
لهم مادام في البطن الاول حتى تنف **رجل** اصل وقف على مواله فالوقف جائز
الغلة لمن اعتمرهم ولم يمتنع من مثله بعد الوقف ولم يمتنع من امهات اولاده ومدهم
ولم يمتنع من مائة بوصية موصيها كان المولى او كافراً او اثنى ويدخل فيه
اولاد مواله لان مولى لهم من الواقف فاذا اعتنق عبده لم ولد ولا مراه من مائة دخل
الولد في الوقف اوقاف الناصبي **فذكرنا** انه لو وقف على مواله دخل فيه امهات
اولاده ومدهم **ولو** اوصى مواله لم يدخلوا في الوصية لان الوصية يجب لمن كان مولى
يوم مات المولى لولده يوم يموت الموصي دون من يمتنع بعده **ولو** وقف على ولده
اسم كان لولده بعد يوم خلق الغلة **وكذا** لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي
في امهات اولاده ومدهم ولا يفي الوصية من اجل المزبور **ولو** قال على مولى
ولم يمتنع مائة دخلوا فيه كما لو قال على اخوتي فانه يدخل فيه الاخوة والاضواء
من اجل انها **وقال** محمد رحمه الله الوصية لهم جميعاً بينهم بالسوية لان البنين جميعاً
كما ان الاخوة جميع الاخ فيتناول البنين والبنات المختلطة بالبنين كما يتناول لفظ
المختلطة بالاحداث في تولد فان كان له اخوة فله السدس انفع الوسائل ولو

كتب في اول كتاب الوقف لا يبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في اخره على ان فلان
بيعه واستبداله بثمنه ما يكون وقفاً كما كان جازر ببيعه ويكون الثاني ناسخاً للاول
ولو عكس وقال ان فلان بيعه والاستبداله بتم قال في اخره ولا يبيع ولا يوهب ولا
بيعه لانه رجوع منه مما شرط ولا استعاف **وقد** وقف الفقهاء العرف
الى فقير من اولاد الوقف افضل ثم الى قرابة الواقف افضل ثم الى مواله ثم الى جيرانه
ثم الى اهل مصره وقف ضيعة على الفقراء ثم افترق لاجل الاكل اذا لم يدرس المدرس
ولم يؤم الامام ولم يؤمن المؤذن في اكثر السنة فالتولى ان يعطى كل واحد منهم
ما شاء اذا كان الوقف على كل يوم ويوم ويوم ولو كان موقفاً عليهم بلا
شرط الخدمة فاخذوا ما عين لهم ولا يمتنع وقت خرج الغلة قبل لو كان حق
بحالة الغلة لا يكتفي الا بغير السنة فيشتمل بقدر ذلك هل يتحقق قال الجواب ما قلنا
بني يعطى كل واحد منهم ما شاء جامع التاوي **قد** صرح علمائنا انه لا يجوز
عزل الناطق ولا عزله وظيفة ما بغير حجة ولو عزله الحكم لا يمتنع بغير حجة والقاضي
الفاو على وظيفة والله اعلم **جزية** **سئل** فينا اذا ارى القاضي المصلحة في
استبدال الوقف بالدرهم بان خشي على الوقف الخرابية المار وعدم الانتفاع بال
الكلمة ولعدم يتسرع عمار كيد له به في الحال هل يجوز ان لا اصحاب نعم اذا ارى
القاضي المصلحة في استبدال الوقف بجواز استبداله ولو بالدرهم كما هو مقتضى
كلام الحائنة والناظر حائنة وعجزها وان بحث فيه بن حليم **فان** مرجع
كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف
الخراب وعدم الانتفاع بالكلمة ولم يحصل له عمار يبدله به فالمصلحة مع متغيرته
في الاستبدال بالدرهم والذي يصح بهذا ما توارد نقلهم به عن نوادر من هتلم
اذا صار الوقف بحيث لا يتفهم به المساكين ان يسمه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز
بيعه الا للقاضي فهذا صرح بجواز استبداله بالدرهم ومن حذر منه علله بخوف
الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا الحل والله اعلم
جزية **قال** في انفع الوسائل وامسئلة استبداله بمصارف الوقف
بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكره في الاخر **قال** شيخ الاسلام عن
وقف مسهر ولا شتمت بمصارف وقدر ما صرف على مستحقه قال ينظر
المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون
فيه والى من يمتنع فبني ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فنقل على ذلك **جزية** **سئل** هل يجوز الاستدانة على
الوقف باذن القاضي اجاب نعم للقيم ذلك لا خلاف بين المفتي
رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم

ان الوقف غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكونه كراية
غرس الوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيا وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو غرس
من غيره ولا يكون وقف ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يفرس لنفسه في
المسجد ارضه موثوقة على الفقراء استاجرها رجل من المتوفى وطرح فيها الشجر
وغرس فيها الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار تكون لورثته وتوقر الورثة بطلبها
وليس الورثة الرجوع بازااد السرف في هذه الارض عندنا رجل وقف شجرة
باصطفا على مسجد فينبست الشجرة او يمس بعضها فانه يقطع الياسين ثم اعطاهما
وبرك الباقي لان الياسين لا تنفع به وينتفع بغير الياسين مسجد فيه شجرة التعلق
قال بعضهم ببيع الوقف ان يقطع وهذا التعلق والصحيح انه لا يبيع لان ذلك حصار
مسجد يصرف الى عمارة المسجد قاضي خان استاجر ارض وقف وغرس فيها
او بني ثم مضت مدة الاجارة فلهو جبران يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك
ضد ولو ايج الوقف عليهم الا القليح جرج رجل وقف في صحته وقفا على
الفقراء فالصرف الى ولد الوقف افضل ثم الى حرارة الوقف قاضي خان
بيع الوقف المحكوم به غير جائز جزية وقف المنافع ووقف غير مملوك لا يجوز
جمع الجزية حيث كان الوقف ثابتا بحكمه بلزومه على الوجه الشرعي بغير
المشترى جميع ما اكله من العلة التي استملكها ويرجع على البايع بما دفعه من الثمن
جزية ليس للمتوفى الثاني نقض ما فعل الاول قبل تمام المدة كما صرح به
كثير من علماء جزية الباقي او لا يصح بالاسم والموزن وولد الاصل
الباقي وعمرته اولى من غيره اشبه ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهونها
ولا يملكها الخراج جزية ان كانت الارض معدة للزراعة ففي الوقف يجب
فيه الحصة فضوليت سل ابو السعد العمادي عن من بنى على ارض الوقف
ابنية كالدار والحانوت وحوها لنفسه باذن متولي ثم مات الباقي فهل تنقل
الى ورثته ام ياخذها المتوفى للوقف اجاب ان كانت تلك الارض
الموقوفة لمقاطعة ياخذها ورثته وان كان باجارة ياخذها المتوفى و
يجب لها الوقف واسد علم صرم ولو باع المتوفى دار الوقف وقبض الثمن ثم
عزله القاضي ونصب غيره فاستمر الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضي يجب له
اجرة ما سكن فيها لانها معدة للاجرة وهذا بناء على قول المتأخرين صرم
والمنه ان كان منه بد لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بالمتوفى
جواز والا فلا والعامة لا بد منها فاستدين لها بالمتوفى واما غير العامة فان كان
للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي هل يستدين لانه
والخطيب والموزن باعتبار انه لا بد منه فيكون باذن القاضي فقط ام لا الظاهر انه

يجوز استاجار من وقف من ثمنه

يجوز بيع الوقف غير جائز

يجوز بائ الوقف اولي بغيره

سل ابو السعد العمادي عن من بنى على ارض الوقف

يستدين

يستدين له ولا باذن القاضي جبر الزايق ومنها ان المتوفى لو ادعى انه استدان
بالقاضي هل يقبل قوله بالابينة الظاهر انه لا يقبل جبر الزايق المتوفى اذا
انفق من مال نفسه يرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا
فيها ايضا فبالمسجد استدى شيئا للمونة المسجد بلاذن الحاكم بالمرجع على الوقف
استدى فظاهر الرجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء انفق ليرجع ام لا سواء بين
على ذلك او لا جبر الزايق سل عن وقف له ناظر ومتول هل يجوز له ان
ان تصرف في الوقف بغير علم الاخرام لا اجاب لا يجوز لاحد ان تصرف
بغير علم الاخرام ولا يجوز له ان ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علماء في غير ما تصرف
والقيم والمتوفى والناظر في كلامهم يعني واحد كما تشهد به فروعه المتقانية عليها
تلك الاعطاف فيهم ذلك من كان من اهل النعمة وعرف اصطلاحهم وشملهم الفقهاء
والله اعلم جزية سل عن جماعة وضعوا احاطا على باب الوقف بعد ما اهل يكون من
يهدم احابا نعم يورثون بهدنة ان لم يضر بالوقف فان اضر فهو المضيق لماله
فليرجع الى زواله وقد صرح علماء على انه يفتى بكل ما هو اضر للوقف وانما علماء
المتأخرين بجازية المثل منافع الوقف اذا غصب فيفتى بها في هذه المسئلة والله
اعلم جزية باع عقارا ثم يريه ان سابعه وقف لا يقبل ان يجره الوقف لا يزيل
الملك جزية بخلاف الاعناق ولو يريه ان وقف يحكم بلزومه قبل منعه المتق
سل فما اذا وجهت مشيخة على فزارة كتابه لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجوب
من هو اهل ذلك هل يجب على الحاكم ارجاعها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا اجاب
نعم يجب على الحاكم ذلك وقصر جوابه ان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين
مرة باعطائه غير المستحق ومرة بسنخ الحق عن المستحق والله اعلم جزية
مر باضفة الفقهاء المدارس اجرة لعدم شروط المدارس ليس باجر له الجارة ولا ضفة
لان الغنى ياخذ من الاعانة على جنس انفسهم بالاستقلال حتى لو لم يحضر المدرس بسبب
اشتغال وتعلق جارا خذ له وظيفة اشبه سلة وقف تقادم مره وثا
شهده ولم رسوم في دواوين القضاء وقد عرف من قوام حرف غلته جماعة
مخصوصين على وجه مخصوص من جيل بعد جيل هل يجب اجراؤه على مكان عليه
من الرسوم ولا يكلفون الى بيته في اتصال بنهرهم والحانة هذه ام لا اجاب
نعم يجب اجراؤه على مكان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته حيث كان في
ايدهم جيل بعد جيل جزية وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة الحاجة
لا يقيم ذلك على الموقوف عليهم منية ولو وقف ثما اعطى المتني
لم يجز عند محمد وبه جاء مستحق فاستحق منها ثما يبطل الوقف فما حق والوقف
القديم الذي لا يدري شرط الوقف في غلته فالراي فيها الى القاضي والامانة

يجوز بيع الوقف غير جائز

يجوز بائ الوقف اولي بغيره

Copyright

نفس الجبهة ونقسم الغلة غنبة جامع الفتاوى
بالاعتماد على اصحابها هل يجوز ولا يلزم ام لا يجوز ولا يلزم اجاب قد صرح في الانشاء
والنظر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفتح عليه فروعها من الزول
عن الوضائف بالاعتماد على اصحابها فعلى اعتبار ينبغي ان يكون قوله قبله والمذهب
عدم العرف بنفيه ان الصحيح خلافه وقد قال العلامة المفدى الفتوى على عدم جواز
الاعتراض عن الوضائف ان حق مجرد فلا يجوز الاعتراض عنه كالاعتراض عن حق الشفعة
والله اعلم خيرة سلكه الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد اولاد الاولاد
هل يدخل ولا البنت في ذلك ام لا اجاب لا يدخل ولا البنت في الوقف على الاولاد
منه اوجبه عن ظاهر الرواية وهو الصحيح المسمى كما في المروية بعد هذا ومما قاضي
خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدم في ولدي
اشهر فقد فرق قاضي خان بين الجمع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات
فيها والمفرد صح عدمه في المسئلة اختلاف تصحيح وتصحیح القول بعدم الدخول
بكونه ظاهر الرواية وهو لا يدخل عنه كونه اصل المذهب خصوصاً في اكثر الكتب
ان المعنى به عدم الدخول والله اعلم خيرة ولو اجر الوقف اليتم ثم عزل
ونصب اخر فقبل اخذ الاجر للمزول والاصح انه المنصوب لان العزل اجرها الوقف
لالتفقه فيه مات المتولى والحيات يدعون تسليم الغلة اليه في صلب
ولا يثبت لهم فانه يصرفون باليمين ولا تملكهم الضمان عمدة الفتوى
وللقاضي ان يقر من مال الغائب واليتيم وقيله ان يقر من مال الوقف وكذا المتولى
يقرضه بالمرقاضي خيرة ليس للمتولى ان يستدبره على الوقف للمعاذ الا
باذن القاضي منه وقت لم يشرف ومتولى لا يكون للمشتري ان يبيع
في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشتري ما مورى بالحفظ لا غير قاضي خان
اقر بوقف صحيح وبانه اجره من يديه ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف
فليس يوارثه ان يأخذه ولا يسمع دعواه في القضاء خائيه صرح
الشيخ عن شخص وقت وقفا ولم يتجمل فهل اذا حكم بصحة بيعه قاضي يصح حكمه
ينفذ ويبطل الوقف اجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في النزاع ما اذا
بيع الوقف وحكم بصحة قاضي كان حكماً يبطلان الوقف ثم قال وذكر في المسئلة
اشترى الواقف واحتاج الى الوقف برفع الى الحاكم حتى يفتح ان لم يكن مسجلاً وهذا
ظاهر على مذهبها صحيح ايضا الوقوع في فصل مجتهد فيه ويحتمل في الخلاصة وبهذا
الجواب اجاب شيخ الاسلام ابو السمود العمادى عن هذه الحاشية والله اعلم
ولو كان البناء ملكاً والعرضه وقفاً واجر المتولى باذن مالك الميثاق الجار
ينقسم على البناء والعرضه وينظر بكم يستاجر كل فيما اصابه البناء من مال البناء

مطلب النزول عن الوقف ان يبيع

باب اقامات المتوفى والحيات
مجمع تسليم العدة

من اجازة البنانية بتقبل صرة الفتاوى
ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمودن والاحكام والمعلم اذا لم يكونوا اصحاب
وتحريمهم فيها ونحوه فيجوز للواقف الرجوع من هذا الشرط خلاصة بتقبل صرة
والشهادة بالوقفية وشرايطه هل تحل بشرة وسمع لا رواية له ولا اختلاف في المستأجر
قبل على وقبل لا وقبل على اصل الوقف لا على شرائطه وهو الاصح اذ يشترط اصله
لا شرائطه جامع المفسولين ولو وقف ببلد على الحرم الشريف ونظر النظر
للقاضي هل يصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد الموقوفة او قاضي بلد الوقف
ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد فهل النظر على القاضي
بلد اليتيم او لقاضي بلد ماله مرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي بلد الحرم
وتبين ان يقال ان الراجح كونه النظر لبلد الموقوفة لانه عرف بمصالحها فالظاهر
ان الواقف حصده وبه يحصل المصلحة اشارة في نقاض العرف والفتنة في و
ظيفة اخلت فقرا القاضي فيها شخصاً وكتب له تقريراً واذن له في مباحثها في
تقريره ثم بعد ذلك حفظ شخص اخر وطلب منه ان يقره في الوظيفة المذكورة هل
له ذلك وهل اذا جوز وقرا لشخص اخر وقر هذا التقرير لستاده المعقون
له في ذلك لمضيه هل له ان يغيره ويقره ام لا اجاب متى قرر في الوظيفة
المذكورة الشخص المزبور وهو اهل الماصح تقريره وليس له ان يقر غيره بدلا عنه
بغير حجة شرعية تقتضي ذلك وايضا لستاده ان يعضي فلعلمه الى الف للشيخ
ولا ان يقره ويدل على هذا ما ذكره الهند والى في فتاواه ميرزا الحد سائفة الجب
يوسف الى محمد بن الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت
معرفة وشيئا ذكره في سياق التقي فيم الاموال والحقوق فاذا كان في هذا الاما
الاعظم المذكور في بالك بالقاضي الذي ولاه السلطان ليحكم بالصحيح في مذهبه
فان نقضى القول الضعيف فلا ينفذ قضاءه فكيف اذا حكم بالجور صرح
شيخ مال اعزل مولانا السلطان قاضيا او ناظرا على واقف او مدرسا
او صاحب وصيفة ينزل بالقرل هل ينزل بوصول العلم اليه او مجرد عزله
السلطان لم يقل وصول العلم اليه اجاب ينزل بوصول العلم اليه كما صرح
به في عزله الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا بينت القرل با
المشافهة به او بكتابتة له كذا يا بغيره او بامر سائر رسولا عدلا او غير عدل هو او
عبد صغير او كليل اذا قال الرسول ارسلني اليك لا بملك عزله ولو اجره فتوى
لا بد من احد شرطي الشهادة اما العدة او العدة وذلك لما في انزاله قبل علمه من
الاضرار وهو مرفوع مرفوع بالاخبار خيرة وفي مسائل بن جيم فان قلت هل
له ان يبيح السلطان ان يجعل رعا واقفا على مسجد قلت نعم ذكر القاضي خان

Copyright

rsity

ان لم يصرف المخرج بناء المساجد والنفقة منه على تيمها وفيها الوقت السلطان
ايضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة بن وهبان ولو وقف
السلطان المساجد بيت مال المصلحة ممن يجوز ويوجز خيرية **الوقف هو لغة المصير**
وتشعرها حبر المصير على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ولو في المحلة والاصح
ان عندها تتر غير الزم كالعمارة وعندها هو جبرها على حكم ملك الله ومرت
منفعتها على من احب ولو غنيا فليزيم ولا يجوز له بطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى
بن كمال وابن الشحنة ومعه المال المتقوم وركنة الانفاظ الخاصة كما روى هذه صفة
موقوفه مؤداة على المساكين ونحوه من الانفاظ كموثقة له تفك وعلى وجه الخبر
او البر والفتوى ابو يوسف بلفظ موقوفه فقط قال الشهيد ونحن نفتي بلفظ
والملك بنزل عن الموقوف باحد مواريده بغير ما سيجي ويقضي القاضي
لانه يصح فيه وصورة ان يسلمه الى المتولى ويظهر الصريح معيار الفتوى
المولى من قبل السلطان لا الحكم وسيجي ان اليه تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء
بالوقف قضائا فلا تسمع فيه دعوى ملك اخرام تنفع افعى ابو المسعود مفتي الروم
بالاول وبجزم في المنظومة المحسنة ووجه المصنف صونا عن كمال البطالة لكنه
نقل بعده في البحر ان المصنف الثاني وصحة في الفوكة البدرية وبافتى المصنف
وبالموت اذا علق به اى عتبه كادامت فقد وقفت دارى على كذا الصريح
ان كوصيته تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو لوارثه وان رده الله
يقسم كالثلاثين او بقوله وقفتها في صبياتي وبعد وفاتي مؤداة ولايم الوقف
حتى يقبض لم يقل للموتى كان تسليم كل شئ بما يليق به ففى المسجد بالاذار
وفى غيره بنصب المتولى وتسليمه اياها بن كمال وبغيره فلا يجوز وقف مشاع
نفسه خلافا للثاني ويجعل اخره جهة لا تنقطع هذا بيان شرائطه الخاصة
على قول محمد لانه كالصدقة وفى البحر وصدر الشريعة وبه فتى واخره المصنف
واذا وقته بشهر او سنة بطل انفاذا **در** وعليه فلو وقف على رجل عينة
عامة بعد موته لورثته الواقف به فتى فتح قلت وجزم في الحاشية
بصحة الوقف مطلقا فتنبه وافرغ الشر بنلان **در المختار** والموقوف
اذا اجر المتولى بدون اجر المثل لزوم المستاجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم
تمامه اى علم اجر المثل كالب وكذا حتى اجر منزله صغير بدونه فانه يلزم
المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاسقاط ونحن الاشياء والفتوى
ان الفتاوى باسم بالاستحجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية **در**
بما عني شرط الواقف في اجارته فلم يرد الفتوى بل الفتاوى لانه ولاية المظن
وعنايت وصيت خلواهل الواقف بذاتها قبل تقليق الزيادة للقيم وقيل بقبول

وبها

وبها الى السنة يفتى في الدار وثبتت سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك
وهذا مما يختلف زمانا ومكانا في الجزئية لا في جميع ذلك سيقدر من ان يكون العقد
الاول لازما والثاني لانه مضاف قلت **در** قال ابو جعفر الفتوى على
ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقد ذكره الكرماني في السلب التاسع عشر وفتح
قد روى افعى **در** منزله وظيفة منكسرة من سنة ما ضيقه ليس له اخذها
من غلة العام المستقبل وهي واقفة الفتوى عليه الفتوى المدرس والفتوى
او المعيد اذا كان مباحرا شيئا من الوضائع اذا مرض او حج او حصل ما سيقم الناس
عذر شرعا لا يحرم مرسومه الميمن بل يصر عليه ومقتضى ما ذكره الحنفية انه لا يفتى
شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر بحر الرائق

كتاب البيع والسلم وما يتعلق بهما

من رجل اشترى جميع ما فى هذا البيت المقبول هل يصح احباب البيع جاز لان
الجهالة يسيرة فلا تنفع معنى البيع ولا بشرى الخيار اذا راي ما فى البيت ان شاع رضى
وان شاع رده ولا خيار للبائع قارى الهداية والاعراض المشار اليها للفتاوى الى
معرفة مقدارها في جواز البيع والامتنان المطلقة في البيع لا يصح الا ان يكون مرفوع
القدر والصنعة ويجوز بشئ حاله وسو جل اذا كان الاجل معلوما ومنه اطلاق الحق
في البيع كان على غائب نقد البلد فانه كانت على طالب نقد البلد والنقد
مختلفة فالبيع فاسد لان يقين احدهما قد ورى **در** بيع المشاع جائز صرح
ولو اشترى شيئا فباع بعضه ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بشئ
خزانة صرح **در** من باع مال غيره بغير اذنه فله ملك ان يفتحه سكين رجل
باع دابة لاحد فولدت عند المشتري اولاد ثم استخفت الدابة ياخذ المستحق الدابة
جميع الاولاد ويرجع المشتري على البائع بالثمن وبقيمة الاولاد في قولهم جميعا لانه
مرفوع من جهة البائع حاشا الفتاوى بنقل قد ورى **در** البيع ينفق بالاجاب
والقبول اذا كان بلفظ الماعى اذا اوجب احد المتعاقدين البيع والاخر بالخيار
ان شاق قبل في المجلس وان شاع رده وايمه اقامه المجلس قبل القبض بطل الاجاب
فلا حصل الاجاب والقبول لزوم البيع ولا خيار لهما الا انه عيب او عدم روية
قد ورى **در** ولم يجز بيع امرتين عبدا وكذا عكسه اى لو اشترى شخصا
على انه امره فاذا هو عبدا وانه عبدا فاذا هو امره لم يجز استحسانا خلافا لمرفوع
وانما قيد بالامره لانه لو اشترى بيمينه على انه ذكر فاذا هو انثى صح البيع **در** كمين
ولمشر وجده بشريه عيبا ينقص ثمنه عند التجار رده او احده بكل الثمن
لا مساهة واحد بقبضته ولمشر الاباوى ولو الى ما دون السفر والبوله في الزنا
وسرقه صغير بمقتل عيب انفاك بمقتل الزسفة ما لا يعقل لبيت عيب وجنون

الصغير عيب والزنا والمستور منه عيب فيها لافيه والكفر عيب قديم بعد ما علم
عنده اخر فلم نقصه لارده الارضاء بانقعه وان اشترى بيضا او بطينا او قشاة او
او حوزا فكسر فوجد فاسدا فله نقصه في المنفعة به وكل شئ فخره
ورد عليه عيب بقبض او باقرار او ببينة رد على بائعه وان رد برهانه لا اشترى شيئا لم يباع
فادعى المشتري الثاني عيبا على المشتري الاول وابنت ذلك بالبينة او بالتكول او بالاثار
فقدح القاضي فرد على بائعه كان له ان يجادل البائع الاول **قال** في الهدية معنى
القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فان ثبت بالبينة صدر التهمة لمحضه **وفي الخلاصة**
لوم يجد البائع حتى يهلك ربحه النقصه والركوب واللبس والمداواة وبه عين
رضي بالغيب **در** ابق بعد البيع قبل القبض المشتري رفع الامر للقاضي للقبض **در**
وكل هذه الاشياء تختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذا وجد
من صغر غير مميز لا يكون عيبا وان مميز يكون عيبا وبزوال البلوغ فان عارضا
كان كان عيبا حادنا **اشترى** عبد ثمة ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري
فانه لا يرجع بالثمن لان المهر من زواج فحصل الموت بالزنا فلا يصح ان يرجع المهر
لكن يرجع بنقصه العيب كما ذكره الزيلعي **صو** لو علم بالعيب ثم عرض على
البيع فانه يبطل حقه في الرد قاضي خان **بيع** الوفاء حكم حكم الرهن لا يملكه
المشتري ويغني المشتري ما اكله من ثمره فلا يبيع له الانتفاع ولا الاكل الا ان ابا حنيفة
ويسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفا بالدين ولا تضمن الزيادة اذا هلك لا يصح
وللبائع ان يسترد اذا قضى الدين **حاشية** **بيع** الوفاء ان يقول بتمت ملكه على
ان يتبعه متى جرت حبه بالثمن **قال** رفته هذا البيع باطل وهو رهن وحكم حكم الرهن
هكذا ذكر وهو الصحيح **ذكر** الامام محمد بن الفضل البخاري هكذا وقيل **بيع**
فاسد بوجوب الملك اذا انقلبه القبض والاوصاف جوهر الفتاوى **من باع**
بيعا فضوليا فملكه بالخيار ان شاء اجاز وان شاء منعه **عامة** **سل**
في المسلم ان اذات هل يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزمه بالمسلم الصبر
الاجل المشروط في عقد السلم **اجاب** نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم
اليه والله اعلم **جزية** **وشرط** لصحة البيع معرفة تدبر بيع وعش ووصف من
كسرى او دمشق غير مشار اليه لا يشترط ذلك في مشار اليه لتفي الجاهلية بالاثار
سالم يمكن ربوي او ياقبل بحسبه **در المختار** **منه** شراء ما باع بنفسه او بغيره
من الذي اشتراه ولو حكم كوارثه في الاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن
اتخاذ حبس الثمن الاول قبل نقد كل الثمن مع اتخاذ حبس الثمن وكون البيع بحاله
والدراهم والدنانير حبس واحد **در** **وقد** الاكل عيب في البهائم وليس يبيع
في بني آدم والخنث عيب معين **المعنى** وجه البائع بالمبيع لا يمنع الصحة
وجهل

وجهل المشتري **بيع** بزازية **شراء** مسلم برب جانز ولم ان يره اذا اراده وان
رضي قبله **كنز** للقاضي بيع مال المفقود والاسير من الغنائم والعقار اذا اخيف عليه
الفساد فيه **واذا** وجد الاحباب **والقبض** لزوم البيع ولا يفسد لو احدثها الله
عيبا وعدم رويته وفيه اشارة الى ان البيع بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط
شرح الملتقى **بهاء الدين** **والصحيح** انه يفتى بالرد اذا وجد التفرق ولو لم يرد
رد الملتقى **اذا** اعز البائع المشتري **وقال** قتمه متاعى كذا فاشترى بئنه على قوله
ثم ظهر فيه عيب فاحش فانه يرد به وبه يفتى **وكذا** اذا اعز المشتري البائع ويرده
المشتري بغير رد الدال **معنى** المعنى **سل** عن شخص اشترى من اخر من ثا ذكر
البائع انها من نسل خيل فلان لفرس مشهور بالجودة ثم تبين كذب به هل المشتري
الرد احب **اذا** اشترى اها بناء على ما وصفه له ثم لم يصفها بهذه الصفة التي
بذلك الثمن والقياس بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشترى به لم يرد
اذا تبين خلاف ذلك **قار** الهدية **بيع** الموهوم باطل ولا يجوز تملكه
بلفظ البيع والشراء **قاضي خان** **ولا بد** معرفة مقدار الثمن وصفته اذا كان
في الزمة قطعا للمدانة الا اذا لم يكن في البلد نفق لتعيينه اختار شرح المختار
بيع الموهوم يفتى بان يرد ولا ينفذ كذا بيع المستاجر وليس له ان يشتري شيئا
والمشتري بالخيار علم له او لم يعلم كذا اصح غنية المعنى **سل** المختار عن
باع ذي لجام على انه يبيع كذا وليس للمشتري بصارة فيه فاشترى على ذلك الشرط
فاذا هو من نوع اخر هل المشتري ان يرد على بائعه فقال نعم **انقروى** **ومن**
اخلق الثمن اي اذا كان في الزمة فهو على غالب نقد البلد المتعارف ولو قال
اشترى هذه الدراهم عشرة او هذا الثوب عشرة او هذا البطح عشرة وهو
ببطل بمقتضى الناس بالدراهم والدراهم والفلوس بغيره في الدار الى دنانير
وفي الثوب الى الدراهم وفي البطح الى الفلوس بدلالة العرف وان لم يتعاملوا
بها ينصرف الى المعتاد عندهم **اختار** شرح المختار **سل** رجل باع
حارية لآخر فخطرت حامله فادعى البائع المذكور ان الحمل منه فما الحكم **اجاب**
بنظران ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع ثبت نسبه وتصبرام ولد
ويسقط البيع السابق ويسترد هاتين الدراهم والمشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو من
المثل ان كان المشتري وطها وثبت عليه ذلك بخلافه اذا اخطأ وطها
دار الاسلام من مهر وعقر والله اعلم **خير الدين** **ص** **اشترى** رجل عرسا
برياه والاشارة اليه الى المبيع او الى مكانه شرط الجواز فلم يفسد له البيع
اجماعا فتح **وبحر** **وفي** حاشيته اخى زاده الاصح الجواز ولو اشترى له بزه
اذا اراده الا اذا اعلاه الى البائع اشباه **در المختار** **والا** بان عيب يرد به

اخرى 2

العبد وليس للمشتري مطالبة البايع بالثمن قبل عوده من الاباق در المختار
واختلفوا هل يشترط الخروج من البلد ام لا فعيل الاشبه ان كان كبيراً
لقاهرة فهو عيب وان كان صغيراً لا يخفى عليه اهله وسوته لا يكون عيباً
البحر الرائق عبد الحليم على الذرر اما اباي حواله شورفينة اقواله عيب مطلقا
بميب اذا ابقى الى قوت البايع وعيب ان دوام على ذلك اما المراتب والافلا
فلا قال الزاهد كونه عيبا احسن لان خلع الرهن عيب فهذا اولى عبد الحليم لو ط
وهو اى خيار العيب على التراجع على المقتد وما في الحواوي غريب بحر
فلو خالص ثم تزلت ثم عاد وخلفه فله الرد مالم يوجد مبطلة كدليل
الوضاحت ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج كذا في نفعان
البرازية اشبه السعال عيب لو فحش والا لا الحران عيب وهو الكسل
الدواب ولا يشترط الا ببيع وبيع وهو ان لا تنفق بالبيع بالجمام
اشترى دابة فوجد بها قليلا الاكل فله الرد لا لوجه الجمار يطى الزهال
الا ان اشترى على انه محمول فان كان يفتى كثر اذ اعطى عيب لا خيا تا جازم
الفضولين ولا خيار لمن باع مالم يره كثر بيع الشايع باطل من
لا ينفق بيع العبي والمجنون باقاني اشترى جارية فوطئها فوجد بها
عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر او ثيبا انقصها الوطئ ام لا وكذا لو قبلها اذ
لمسها بشهوة ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البايع ان ياخذها خزانة
جبل الجوارى عيب دونه البهائم ويزول بالولادة خلاصه
بايع شيئا من اخر فممن معلوم موطن بشرط ان يره من تحت يده على الثمن رهنا
معلوما هل المبيع صحيح ام فاسد اجاب البيع صحيح من محل المزبور
بيع الاب مال ولد بالعين الفاضل لا يجوز انتقا فاشترى الجمع
شيئا ثم شرع ماري من الشيء فله الخيار ان يقر ذلك الشيء عما كان عليه عند
وفيه اشارة الى انه لا فضل بينه وبين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير لغيره
بلا فضل بينهما الى اشارة الى انه لا فضل اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة
وان لم يوجد فيه من اشترى ما زاه فلا خيار له الا ان لم يحن شهر فضا عدا وفيه
انه اشترى ما زاه غير قاصد لشراء فالخيار قهستاني السكوت قبل البيع
عند الاخبار بالميب رضا فوالد زينة يجوز بيع العقار قبل القبض فكذا
سكوتة عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها عند بيع زوجها الما في البرازية
الفتوى على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة انتهى وصح قاضي خان ان
نسخ فليشمل عند الفتوى رد في اخر الوقف سكوت الملك اذا اراد بيعه بيع
مشاعه يكون رضا فوالد زينة اذا اختلف المتعاقدان في اشترط الخيار

الذي لا يقبل

والقول

انها والسيد اذا سئل

القول المحي نيكوم مع اليقين واذا اختلفا في معنى مدة الخيار فالقول لمن يكون واذا اختلفا
مدته فالقول لمن يدعى اقصر الوقتين صرح سكوت القريب عند بيع عقار ومحص
اشترى حمارا فقلوه الحمار وباقونه في
بهره قال وقت هذه بخاري فلم يستقر بها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي
لو اشترى عبد ابي له عمل قوم
طالع فبيع والا فلا وقيل عيب انقضى
فان كان محانا فهو عيب لانه دليل الائمة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية
فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه يفسد القماش في باب العيوب من القينة بنقل
باع حنطة او شعير في ملكه ولم يصف ولم يشر والمبيع موجود في
وكذا لو باع ارضه ولم يذكر الحدود ولم يشر بها بزازية ويجوز
بيع الطريق وهبته ولا يجوز في المسيل لان الطريق موضع من الارض معلوم الطول
والعرض فيجوز والتسليم موضع سيلان الماء وهو محمول لا يقبل ولكن اختيار
قال المستحق غابت الدابة عن منذ سنة فقبل الحكم بها للمشتري
برهن البايع انها ملكه منذ عشر سنين يقضى بها المستحق ان ارض غيبها الا ان الملك
والبايع ارض الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقية من جهته فصار كان المشتري
ادعى ملك بالبيع بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا يثبت حالة الانفراد عند الج
حينه فبقي دعوى الملك المطلق فحكم المستحق اقول يقضى بها للمؤرخ عند الج يوسف
لانه يبرح المؤرخ حالة الانفراد وينبغي ان يقضى بقوله الج يوسف لانه اوفى واظهر
واسم اعلم من الفضولين ويجوز بيع الارض وسائر عقوده بالاشارة
المفقومة وينقض منه ولو ولا يجد للنفذ ولا يجد له اختيار شرع المختار
سئل عن شخص باع من اخر مائة على انها حامل فظهر خلافه له الرد ولا اخا
نعم الرد بعدم صحة البيع فتمسك الدين رضي الوكيل بالعيب ثم الموكل ان كان
المبيع مع العيب ميا وى الثمن والاسباب والمالك الموكل شويير كل تصرف يملك
على الرضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والرجوع بالنقص انقضى المكيل
والموزون لو من حبلى في وعاء او او عتمة بريرة البعض سقط خيار الرؤية
ولو اختلفا كالمسل والثياب لا وكذا الجوز والبعض وفي اكرم لا حتى يرى
من كل نوع شيئا وفي التخييل رؤية البعض كافية بشرط رؤية ما هو المقصود
من الدار كالصيني والشتوي ولو شويان او صيفيان فريضة احدها كافتة لاروية
الطبخ والاصطبل والخلد بزازية بيع الوفاء حكمه حكم الرهن لا يملك
المشتري ويضمن المشتري ما اكله من ثمنه فلا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان باع
المالك ويسقط الدين بهلاكه اذا كان له وفاء بالدين ولا يقضى بالزيادة
اذا هلك لا بصيغة ولا ببيع ان يتيق اذا قضى الدين خائنه اذا استحق

المشتري الاخر يكون حكما على كل الباعه فضولي
او كل الطعام ثم اطلق على عيب به قال ابو حنيفة لا يبيع بنقصان العيب وقال لا يبيع
الذخيرة والصحيح قولنا اي حنيفة وفي السنفاتي والفتوى على قولها ان يفتروا
اشترى على انه بذر يطبخ فتوى فزرعه فوجده صيفيا بطل البيع فيأخذ المشتري
ثمنه وعليه مثل ذلك البذر ان يفتروا لو طهر المبيع مستأجرا او موهونا كان له
خيار الفسخ من الاشياء بتقل ضرر اذا لم يحجز المسلم ياخذ راسه باله ففسخ
صهر سئل عن رجل باع من اخر سلعة بفلوس راجحة واقتضاها وسلمه السلعة
ثم ان ولها الامر بطل المعاملة بالفلوس ثم تقابل اهل الباع رد الفلوس المقبوض
ام بدلهما اجاب نعم لم رد الفلوس لا يترتب من غير شمس الدين المأخوذ من
فتاوى ابن نجيم وفي الخلاصة لو لم يحجز الباع حتى هلك رجع بالنقصان والار
واللبس والمداواة له وبه عين رضى بالعيب در سئل عن بيع الموهون هل هو
صحیح او غير صحیح اجاب البيع موقوف على اجازة المهر من محل المهر
سئل عن رجل مات وعليه ديون وخلف شريكه ففسخ فيها الورثة بالبيع هل ينفذ
اولا اجاب لا ينفذ ان كانت الديون مستغرقة للركبة الا رضى الغرض او ان لم تكن
مستغرقة ينفذ البيع وياخذ الغرض اذ يوفونهم من الورثة من المزبور
باع شيئا من اخر بغير معلوم موجب بشرط ان يهرس تحت يده على العن هذا معلوم
هل البيع صحيح ام فاسد اجاب البيع صحيح من محل المزبور سئل عن رجل
فطننا من اخر بفسخ فادعى بعد قبضه انه وجده ناقضا هل القول قوله يمينه ام لا
القول قول المشتري يمينه حيث لم يفرقت الشرائع فتن جميع المبيع او انه اسند
جميع ما وقع عليه العقد سواء كان قبل القبض او بعده لاطلاق قوله لم يفرقت
المقبوض للقباض يمينه صميها كان او امينا ولا فرق في ذلك بين ان يتصرف فيه
ان لا يتصرف وانه اعلم بحرية باع ملك غيره ففراه من ملكه وسلم الى المشتري
لم يحجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان
لو باع المعصوب ثم ضمنه الملك جاز بيعه اما لو شتر الغاصب من ماله او وجهه
له او ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله فضولي وجوز بيع الامم وشراؤها والله اعلم
بقاها وذلك من لدن الصديق الاول الى يومنا هذا اختار من المختار
الاصل ان من باع عقدا في غير ملكه بنقد لم يملك المانع كالمناصب باع
ثم ملكه وكذا لو باع ملكا بيمين ثم ورثه نقد يمين المعنى باع ماله بيمينه بلا اذن
ورثه لا ينفذ بلا تحليل انقروا في البيع الموقوف فضولي بباعه ورثه
حاضر ساكت لم يكن سكوت اجازة ولو باعه فقل ما لكانه احسنت او احسنت او
فقت او كفتني مونة البيع واحسنت فجزاك الله خيرا لم يكن اجازة لانه يملك

الا ان محمد قال قول احسنت او احسنت اجازة استحسانا فضولي في البيع الموقوف
سئل عن الفسخ بالعيب الفاضل هل هو مذهبنا اجاب ذكر في القنية ان
الباع اذا عيب المشتري او المشتري اذا عيب الباع فلهما فسخ الفسخ في احد الروتين
بالعيب الفاضل واختارها بعض المشايخ من فتاوى قارى الهداية
ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين قبل وبالعكس لا وقت الاجناس سئل الحاكم
المدعي ملك الملك الملك الذي شهدا ام بسبب اخر ان قال له قفى وان
قال باخر لا يقضى بشي اصله بزارية صح بيع الكلب والعهده والبيع علق
اولا صدر في مسائل شتى وذكر في القنية رجل على اخر دين فلا قدر له على
الاخذ منه ان ياخذ منه خفية فقيمة دينه ان امكن الاخذ من حنيفة وقيل له
الاخذ من اي حنيفة كان اذا لم يحجز او زقيمة ما اخذه على دينه جامع الفتاوى
والدخلى في البيع كالمسلم الا في الحجز والتحريم وهما في عقد الزنى كالخمر والاشا
فقد المسلم صدر في مسائل شتى الصراف بيع العن باليمن حنيفة او بغير
حنيفة بشرط فيه التقاض قبل الافتراق صح بيع الذهب بالفضة بالنقل وجزاها
لا يبيع الحنيفة بالحنيفة الامساويا وان اختلفت جودة وصياغة ولا تصرف في حق المرف
قبل قبضه فلو اشترى به ثوبا ففسد صدر صح بيع درهمين ودينار بدرهم
ودينارين وبيع كبري وكبري كبرى وكري صغير صدر سئل عن رجل باع ثوبا
بغير معلوم واستعمله المشتري الى رجوعه من سفر فقال اخشى ان تطول غيبتي
فقال ان طالت غيبتي بكر الثمن كل غيب بكذا زيادة على الاول فهل اذا طالت غيبته
نلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد اجاب هذا شرط مفسد للعقود تلك
المشتري الثياب بقبضها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم
بحرية صح خيار شرط للمبتاعين واحدها ولبعضها في بيع او قبضه
ثلاثة ايام او اقل لا اكثر غيابه يجوز ان اجاز في الثلاثة صح في اجازة
وفسخته وصالح عن مال وكتابة وخلع وعنف على مال وحنها فان اشترى على
ان لم ينقد لثمنه الى ثلاثة ايام فالبيع صحيح والى اربعة فلا فان نفق الثلاثة
جاز ولا يخرج مبيع عن ملك الباع مع خياره فيهلك على المشتري بيمينه اذا قبضه
بان الباع وحن عن ملكه مع خيار المشتري فيهلك في يده اليمين كسفيه واملكه
المشتري خلافا لما ولا يخرج سبي منها اذا كان له الخيار سئل عن رجل اشترى
اشترى ثوبا على ان يعطيه له ويطلب كذا او يخلو كذا صاعا او يملك كذا قدر
فسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها جلوب او لبون جاز لانه
وصف در باع الوصي او الموالي شيئا باكثر من قيمته ثم قال لا يصح بزارية
وفي السلم الفاسد الواجب رد راس مال المسلم على راس المسلم وعلى المسلم اليه

Copyright University

رد مثل فزوشه او عينها ان كانت قائمة جزية
لثته عند التجار اصفه بكل الثمن اوردته لا غير در
بعد عشر سنه فوجد بعضه تحت العدل اسود فله ان يرد
الروية لا يبطلان بعضي الزمان جوهر الفتوى
المشترى وصح البيع بشئ حال ومو اجل معلوم الوقت در
عن البيع الا بشئ حال او الا بحضور من فلا لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير الحكم في ذلك احباب
مخض فلا ولا يبيع مخض فلا بحضوره او على يده او غير فته وما اشبه ذلك سواء بد صلاحه ام لا على الاصح المقتضى به وتسلمه بالتقليد والله اعلم فتاوى جزية
ولو هلك في يد البايع هلك عليه وانفسخ البيع ولا يخلو على المشتري
لما في البيع المطلق در حكم البيع بغير ملك للمشتري في البيع والمبايع الثمن يصف البيع الى تلك الحنطة بل اطلق جاز فان علم الشاري مكانها فله
تسليم الثمن واجب في العقد مع التجار
وقبله وقت القبض فله الخيار اذا شاء استأجره
داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى مع
من قال في فتح القدير في التجار يد تسليم المبيع ان يخلو بينه وبين المبيع على نصيب
وجبه يمكن من قبضه من غير حائل مع
من اشترى دابة على انها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن هل الرد فاجاب نعم لم الرد
وانه اهل جزية الفضولي هو من يتصرف في حق غيره بغير ان شرع كل
نصف صدر منه ولم يجز حال وقوله ان فقد موثق فاشترى
السلم بموت السلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ من تركته حال التوقيف
لا يشترط في السلم بيان مكان الايقاع ويؤديه حيث شاء ولو عين كان انقبض في
وقبض راس المال قبل الاخراف وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوجهه في الدار ان البيع في الحال او في ثان الحال فانه يجوز عندنا جوهره
ولو اوجب السلم اليه قبض راس المال اجبر عليه تنوير
او متصلا بها ببيعها دخل في بيعها فدخل البناء والمغايير والسلم والمفضل والمفضل والمفضل
والبيع المنصلا في بيعها والشجر في بيع الارض بلا ذكر شجرة كانت او لا اذا كانت في
منها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا التسمية ولا التمر في بيع الشجر بدونه
وبه من البايع بقطعه ما وتسلم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما لو اشترى نخلا رجل عليه
بشر حيث تجر الورثة على قطع البسر هو الخيار تنوير
للمبايعين ولا حد لها ولا يجرها في مبيع او بعد ثلاثة ايام او اقل لا اكثر جزية
ان اجاز في الثلاثة وصح في اجارة وقسمته وملك عن مال ومثابة وخلق
على حال ونحوها فان اشترى على انه لم ينقدشته الى ثلاثة ايام فلا بيع صح ولا
الربعة فلا حائل فقد في الثلاثة حاز ولا يجوز مبيع عن ملك البايع مع
خياره فيهلك على المشتري بقيمة اذا قبضه باذن البايع ويحرم عن ملكه مع
خيار

بغير حضور الشهود وبغير الحكم في ذلك احباب

بطلان العقد مع التجار

بغير حضور الشهود وبغير الحكم في ذلك احباب

مشتري واحد في مشتري ما يبيع المشتري فيه تلك في يدك بالثمن كغيبه ولا يملكه المشتري بخلافهما ولا يخرج
ولو اشترى عدل فابنه في ثمنها اذا كان الخيار لهما تنوير
سكن بيع الثمن هل يصح ام لا اجاب ببيع بعد ما صلح
فان هلك المبيع بعد القبض في لوان حلف الدواب جاز انفاقا وقيل بد صلاحه جاز ان يظلم على الاصح والله
سكن رجل اشترى من اخر شرع كرم بغير معلوم فاكلم العرب
بليزم المشتري دفع جميع الثمن اذ اشترى الثمن صحيح عند
سواء بد صلاحه ام لا على الاصح المقتضى به وتسلمه بالتقليد والله اعلم فتاوى جزية
ولو باع حنطة ولم حنطة في ملكه يبيع واحد في موضع واحد لكنه
البيع المطلق در حكم البيع بغير ملك للمشتري في البيع والمبايع الثمن يصف البيع الى تلك الحنطة بل اطلق جاز فان علم الشاري مكانها فله
ومن اشترى مال يرد وقت الخيار ان شاء اخذها في مكانها او تركه **وقوله** ان شاء اخذها في مكانها
وفي الجوهر لا بد من رد على انه لا يملك المطالبة في غير مكان البيع بترارته
بيع التاج جاز في ما يقين العاقدين لزوم البيع كل واحد منهما شرع ملتقى
ببيع كل بائع ينصرف
لبيع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينفقد الثاني
البيع المطلق في الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك غيره مع
واعلم ان الصحيح ما يدخل تحت تقويم المقنن من قبيل وما
لا فاحش وكما يكون المشتري مغنونا يكون البائع كذلك نحو
وبه من شخص اشترى من اخر جميع ما يملكه من نفود ومنايع وغير ذلك فهل يبيع جاز
ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح ولا يضر جهل البائع بمقدار قاري الهذية
ومن باع حنطة لم يبد صلاحها او قد بدى جاز البيع سواء ابرأت ام لا
بوجهه في الدار ان البيع في الحال او في ثان الحال فانه يجوز عندنا جوهره
كل مكان في الدار ان البيع في الحال او في ثان الحال فانه يجوز عندنا جوهره
المشتري اذا
نظر الى قرحه بالخارجة ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم علم ان
ذلك عيب فله الرد الفتوى الكبرى وان كان المشتري اقرا من قبض كذا منا
ثم قال وحديثه اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترد
وفي النوار ان كان الثوب في يد المشتري حين ساقه
بشره والبائع يقول بمشريه فالبيع بمشريه اذا ذهب به وان كان في يد البائع
فدفعه اليه ولم يقل شيئا فالبيع بمشريه وهو تفصيل حسن وبه يفتي
وفي الصغرى يفتي بان بايع المرهونه غير نافذ في حق المرهون
فرضا الدين طريقة المقاصة وقد تحققت بغير البيع هذية
بيع الاب سال ولد بالغير الفاحش لا يجوز انفاقا شرع المحرم
فيل حلو الاجل بالموجب بالشرط صرح
رجل اشترى من اخر كرا واكل
خيار

Copyright

ersity

كتاب البيع تحت الأرض

بيع المبيع تحت الأرض
والسهم الذي لا يبيع

مطلب إذا باع البائع وأدعى غير ما باع

كتاب البيع تحت الأرض

كالجوز والبصل والنوم والشجران باع قبل ان ينبت او بعد ما نبت نبات الانهم وجب
تحت الأرض لا يجوز بيعه وان باع بعد ما نبت نباتهم وجب تحت الأرض لا يجوز بيعه
لو اشترى دارا وخصصها وطبخ سطوحها لم يستحق الثمن لا يكون
للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الجص والطين طالما ان يرجع بقيمة ما يمكنه الانقباض
سليم اليه انتهى البراءة قال في البيع على البائع دفع الثمن
عمادة اشترى اذلا مهازيل عن ابي يوسف انه قال ان كان المبيع في الأرض ما يباع
او يوزن بعد القلع كالنوم والجوز والبصل فقلع المشتري شيئا باذنه البائع او قلعه البائع
ان كان المفلوج مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المفلوج ورضي به لم يرجع البائع في الثمن
والمشترى روية البعض كروية الكل اذا وجد البائع كذا في قاضي خان
في هذه المسائل على قول ابي يوسف قاضي خان
سأله صاحب المخرج عن رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه لغيره
فما فرعه فلم ينبت فما الحكم فيه واجاب لو اقام المشتري البينة
سبب عدم ابيته من كونه معيبا يرجع سببها العيب لانه اذا روي المشتري للزراعة
للأكل بخلاف بذر البصل فانه ان لم ينبت رجع جميع الثمن كما في خلاصة صرح
اشترى بذر البصل فزره فلم ينبت ان ثبت كونه سيده بوجه استرجع بغيره
وفي الجامع الصغير لو مات البائع وعليه دين اخر لا مال له غير المبيع والمشتري
اخر به من سائر الغنائم كما في الرهن والبيع الجائر عند الفسخ ومات المشتري
اصح بالية المبيع من غرض المشتري فان فضل شي بصره الى الغنائم وهو دليل على
لموت البائع لا ينقطع حق الاسترداد خلاصة رجل له دين على اخر فظفر بالمال
هل له ان يأخذه من دينه اجاب نعم ان لا اخذه من دينه اذا لم يكن موجلا وان
هل له ان يأخذه من دينه اجاب نعم ان لا اخذه من دينه اذا لم يكن موجلا وان
الواجب في المبيع الفاسد القيمة اذا كان متلبا هذا اذا اهلك عند المشتري واستهلك
المشتري خزانة ينقل به مودع رجل باع سلعة بالف درهم على ان يعطى
على التفريق ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز وان لم يكن ذلك شرط في البيع
ذكر بعد البيع كان للبائع ان يأخذ الثمن جملة كذا في الحائز من جامع الفتاوى بغير
المبيع فاسد بعض قيمته يوم قبضه لو فسخا ومثله لو مثلا فصولين
المشتري وجب وجوده فيا طر لا لا اهلك بالقبض فيه باع مال الغير لا يجوز
شرعي اشترى ثوبا على انها حامل شدة بزازته مراعى هو ابن خنثة عشر سنة
ثم ادعى بعد اربع سنين انه لم يكن بالفاوت البيع سبيح عند ابي حنيفة والقاسم
ان لم يكن بالفاوت عند ابي يوسف ومحمد لا يبيع ويجعله انك ما بعت حال البائع
الفتاوى حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يملك اي لا يكون ملكا للمشتري
الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد درر والبيع الباطل حكمه عدم

كتاب البيع تحت الأرض

المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان له ذلك المبيع عنده لانه اسانه شئ سؤير
رجل اشترى بغير ما اخر من معلوم واجل مجهول وقبضه واعاره لرجل فاحذر البائع
من يد المستقر ذلك عنده فما الحكم اجاب الحكم فيه ان المشتري يرى عن ضمانه وكذلك
المستقر يرى منه ذلك مبيع فاسدا اذا استرده المبيع ولو قبضه يرى المشتري من يبيع
وضمانه والله اعلم جزية قال المشتري انه يحضر فقال البائع بعه فان حضر فليضاع
فحضر لا يلزمه شيء بزازية فسخ من عادية شراء المواد ان يجبر على بيعه دفعا
لفسادها ونحوه وكذا محمد اخذ صيدا بومر بارسانه ولو اسلم مريض الحمار سقطت
ولو المستقر من فوائده درر سأله صاحب الزواج فسخ له فزها بنظره
فوقع منه على اذاع فانكرت من الاقناع لا القنع درر عمل الخدي ارضه
ملكه مطلقا درر دفع دراهم زبوا ففكرها المشتري لاشي عليه ونعم ما صنع
حيث غشته وضمانه وكذا لو دفع ليظن اليه ففسد لبيع ببيع المفسوخ اذا بان غشه
او كان ظاهرا يرى ولذا قال ابو حنيفة في حنطة اخلط فيها الشعير والشعير
لاباس ببيعها وان طحنه لا يبيع وقال لثاني رجل مودعة خاس لا يبيعها حتى
يبيع كل شي لا يجوز فانه ينبغي ان يتقطع ويباع صاحبه اذا انفقه وهو بمنزلة الدخلة
سأله صاحب المخرج عن رجل اسلم رجلا مبلغا في حصره الى رجل فلما اخل الاجل
الخ ما تقدم انفا رجل اشترى من رجله دارا فاباحها فوجد المشتري في البيع
معيافله ان يرد على البائع الحاضر جواهر الفاتوى لو اشترى طاهونة وكانت
يد المشتري منه لم يستحق فنافع الطاهونة غير مضمونة جواهر الفاتوى وفي
القيمة رده المشتري لفساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك بعد لا يلزمه
المن والقيمة وفيه بن سلام بان يكون فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه
لا يبرر الا بقبول او قضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرر في الوجهين انتهى
والاصل ان المضمون في المبيع يكون ما كافي لا يبرر افراده بعد ما باع انه فضول
او كيلي لانه ساع في نقض ما لم من جهة فخر سعيه جزية لا يبيع ببيع الزواج
فان صير ربة بطلا درر البيع لا يفسخ لموت الماقد من واحد ما جمع
الاقالة فسخ في حق المتعاقدين كمن وبلي طريق رده المشتري كان تاركا للمبيع و
بطل الاقالة يلزمه رد مثل الثمن المقبوض بزازية سأل رجل اشترى جملان فاحضر
وهلك عند البائع بعد الاقالة واراد الرجوع فجميع الثمن هل له ذلك ام لا اجاب
بلى له ذلك والاقالة وقت صحيحة ولو قدر رده وثا العيب فيه اخر المشتري بليس
سأله صاحب المخرج عن رجل اشترى من رجله دارا فاباحها فوجد المشتري في البيع
معيافله ان يرد على البائع الحاضر جواهر الفاتوى لو اشترى طاهونة وكانت
يد المشتري منه لم يستحق فنافع الطاهونة غير مضمونة جواهر الفاتوى وفي
القيمة رده المشتري لفساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك بعد لا يلزمه
المن والقيمة وفيه بن سلام بان يكون فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه
لا يبرر الا بقبول او قضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرر في الوجهين انتهى
والاصل ان المضمون في المبيع يكون ما كافي لا يبرر افراده بعد ما باع انه فضول
او كيلي لانه ساع في نقض ما لم من جهة فخر سعيه جزية لا يبيع ببيع الزواج
فان صير ربة بطلا درر البيع لا يفسخ لموت الماقد من واحد ما جمع

Copyright

لوضع الرقعة نفقة على الدين غير القاصي كان سقوطها ولا ينعى الدين بخلاف
ما اذا دفع بامر القاصي كما في الهداية من المنقود صرح **كل قرض جرحا فهو حرام** **شبه**
سكن ميت مات عن اولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين رجل من دينه حاله
تربوا لزوجته ان نفقته الدين ونفق الحائض هل اذا حلت ذلك يكون مبرعته ام لا ولا يجوز
في التركة اجاب **لا تكون مبرعة** فترجع باادت في التركة **الحال** **هـ** **والعلم** **خبرته**
الربا حرام لا يملك بالقبض استاه **قد** **هي** **عن** **كل** **قرض** **جرحا** **خبرته** **ومر** **مضى**
دين غيره على ان يكون له ما على المطلوب ورضيه فاسم الطالب بقبضه جاز كرسبتي
الديون نفقته بابتالها **در** **اذا** **كان** **الدين** **بين** **ثلاثة** **مشارك** **على** **انسان** **فان** **اشتد**
وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المدين على الدفع **عمارة** **استقر** **من** **طعام**
بالعرف فاخذ صاحب القرض عكة وعليه قيمة بالعرف يوم اقتراضه عند الثاني وهذا
الثالث يوم اختصا وليس عليه ان يرجع الى العرف في اخذ طعاما متغيرا
ولو استقر من الطعام ببلد فيه الطعام رخص فلقه في بلدنا الطعام غلا
الطالب بحقه فليس له ان يجبر المطلوب ويومر المطلوب بان يوفى به حتى يعطيه
طعامه في البلد الذي استقر فيه **تؤثر** **الربا** **حرام** **بغير** **رطابه** **ولو** **الحجبه**
سئل صاحب الخ عن زيد على عمر الف درهم واراد ان ينقل الف من ذمة عمر الى ذمة
بكر برضاه ودفع الى بكر كيسا معقلا وقال هذا الكيس الذي فيه الف درهم فرضا
لك وادفعه فرضا عن نفسك الى عمر المذكور واخذ بكر الكيس ولم يعلم بما فيه ودفع
الى زيد صاحب الكيس يزعم انه قضى دينه فهل يصح هذا الدرر وبسر عمر من دين
ان يطالب بكر ابا الف المرفوض ولكن ان يطالب عمر بذلك ايضه ام لا اجاب
لا يصح هذا الدور اذا المرفوض وهو موقوف وطالبه منع ولم يوجد الاقراض ولا الاستقر
وليس لزيد ان يطالب بكر بشي ايضه ودين زيد على عمر وكما كان على حاله ذكره في فتاوه
وكذا الفتى شيخ الاسلام عمدة الانام ابو السعود افندي العمادى بزازية **يجب**
المستقر من تسليم مثل ما اقترحه غنيبه **وفي** **الفن** **الخامس** **من** **الاشياء** **ان** **الدين**
حل بموت المدين الاجل على كفيه استوى وفي موانئ الخ لو اقرانه كنفيل من فلاح
وادعى الاجل فشهد له المقر وهو الدائن في الكفالة ولكن به في الاجل كان القول قول
وهو الكنفيل كذا في الاصطلاح والاضاح صرح **قضى** **لاصبي** **دينا** **بالامر** **الدين**
الاسترداد بزازية **ولو** **استقر** **من** **الدرهم** **او** **الدين** **بغير** **حجبه** **رد** **مطلها** **لا** **يجب**
ما ذكر ورخصه وكذا كل ما ياكل ويوزن خزانة الكل **والقرض** **لا** **يعلق** **بالجاء**
من الشرط فالفساد فيها لا يبطله ولكنه يلغى بشرط رد شي اخر فلو استقر من الدين
المكسوة على ان يودى صحبا كان باطلا وعليه ما قضى صرح به في الحاشية منع
من قال لاخرى عليك الف درهم فعلا ان حلت انها لك على ادبها اليك خلف فانه

اليه المدعى عليه ان كان اداها اليه على الشرط الذي شرطه فهو باطل للمودى له يرجع
فيما اذا اخذوه **اد** **قال** **الخبر** **اقترضني** **عشرة** **درهم** **على** **ان** **الدرهم** **عطيك** **مكافاة** **دينا**
فتقبل فعليه عشرة درهم من الدرهم التي قبضها ذهبن **القرض** **عقد** **يد** **على** **دفع**
مال مثلى لاخر برده مثله **تؤثر** **مات** **المدينون** **وحل** **الدين** **فاجل** **الدين** **وارث**
لم **يصح** **حجبه** **اعلم** **ان** **الدرهم** **الثانية** **في** **الذمة** **كالتمن** **في** **البيع** **والمنقود** **الها** **لكة**
في العقب وكالدرهم المستهلكة بالمقضى والودائع لا تقضى واما الدرهم
التي لا تكتب في الذمة كمال المضاربة والشركة واما الهام من الامانات وكالدرهم
المقصود بالقائه بمبينا فتمتعين فافهم محيط بنقل بن موبد **رجل**
استقرض من رجل عبدا او حيوانا ليقضى به دينه وقبضه كان عليه قيمة لان القرض الجاهل
فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع فاسدا **قاضي** **خان** **ولو** **اقترض** **من** **الغير**
فاجره ربا مال وان لم يحجر وضمن القاضى برى الذافع ولو ضمن الدافع فالدافع لك
وقته ومضولين **والدين** **الموجبل** **بصير** **خالات** **المدينون** **لا** **يموت** **الدين** **لان** **الاجل**
يسقط بموت من له الاجل صرح **لو** **جاء** **عند** **الاقراض** **مدة** **معلومة** **او** **بعده** **لا** **يثبت**
الاجل ولم ان يطالب به الحال مسكين **وكذا** **دين** **حالا** **اذ** **احل** **صاحبه** **صار** **موجلا**
الا القرض فان تأجل لا يصح فيه **التاجيل** **في** **القرض** **باطل** **فيه** **وفي** **القرض**
يجب برده مثله صرح **للمدين** **يجب** **على** **القضاء** **مخ** **قضى** **المدينون** **الدين** **الموجبل**
قبل الحل ولا مات فاخذ من تركته **فخواب** **المناخرين** **انه** **لا** **يؤخذ** **من** **الراحي** **جرح**
المباينة بينه وبينه الا بقدر ما مضى من الايام **سئل** **له** **اتفق** **به** **ايظفر** **قال** **نعم** **ولو** **اخذ** **المرفوض**
القرض والموجه قبل معنى الاجل فله المدينون ان يرجع منها بحسبته ما مضى من الايام فيه
ولا يجلس والدين دين ولله لانه نوع عقوبة فلا يشفق الوالد على والده هذه
سئل عن مدينون اراد ان يسافر فهل الرب المال ان يطالبه باعطاء الفيلان
كان الدين موجلا اجاب **نعم** **ان** **ياخذ** **كفيلة** **او** **رهنا** **محتة** **وهو** **المأخوذ** **للفق**
فما شئت هذا عين الحق **المستقر** **من** **اذا** **اهدى** **القرض** **من** **شيء** **ذكر** **في** **الكتاب** **انه** **لا**
باسم قبول هديته لان هذه منفعة ولم تكن مشروطة في القرض وان قدع ولم يقبل كان
افضل **قاضي** **خان** **المدينون** **يقضون** **دينهم** **كل** **واحد** **منهم** **اي** **القرض** **الحال** **اراد** **ويؤثر**
ويقدم من مثا لولاية المحي على نفسه وماله بزازية **رجل** **طلب** **من** **آخر** **قرض**
عشرة درهم باكثر لا يجوز لان فيه ربا والحيلة في ذلك ان يبيع المقرض في باسواي
عشرة باكثر من عشرة بايقفا عليه ثم يقرض رجلا اخر عشرة ثم يبيع المقرض ذلك الثاني
من المستقر من عشرة وياخذ منه عشرة ثم يبيع المستقر من مائة باي الاول بستم التي استقر
منها فيقرض المستقر من مائة عشرة وليس في يده شي وقد وصل الثوب الى صاحبه وحصل
له على المقرض الاول عشرة الثوب وهو اكثر من عشرة ودخل الى المقرض عشرة القرض

في ايراد الدين بزيادة درهم

جعل له على رجل عشرة دلاهم واراد ان يجعلها ثلاثة عشر الاجل قالوا ان يشرى من المديون
 شيئا بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر الى ستة فيقع الخبز عن الم
 ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك فتاوى للأوزجندى
 لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للخبز عن الربوا على وجه مكرهه وذكر الباقى في
 تفسيره انه عند محمد بن بكر وعند أبي يوسف لا بأس به وعند أبي حنيفة مثله وقال الزهري
 خلاف محمد في العقد بعد الرض اما اذا باع ثم دفع الدارهم لا بأس به بالاتفاق انقضى
 صورة الاول ان يقرضه اثني عشر مثلاً ببيعة مائى عشر بها فيأخذها والثاني
 ان يبيعه او لا مائى عشر باثني عشر صالح مدة فاذا قبضه يشترى منه بمائة
 وينقدها له فيأخذها ويبقى للبائع عليه اثنان ديناً الى مدة وكهت السفينة بغير
 السيى وفتح وفتح الشاوهى اقراض لسقوط حظر الطريق فكانه احوال الخط المنق
 على المستقر من مكان في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة
 لا بأس **سورة** في المنه والجور عن صرف التزانية ولو ان المستقر من وهب من الزمان
 لم يجعل له مشاع يحتمل العتمة در المختار في الحوالة وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام و
 الشرط القوي بان يقرض على ان يكتب له الى بلد كاليونى دينه وفي الاشياء كل قرض حرام
 حرام لكن للمرهين سكن الموهونة باذن الراهن در المختار وفي القنية استقرض من الجور
 وزنا جوز وينبغي حواره في الجور بلا وزن وفيها شئ او الشئ اليسير ثم غاى الحاجة للمره
 يجوز ويكره واقرضه المصنف قلت وفي مورد هت المفتى ابو السعوى لو اراد ان يقرض الفرض
 باثني عشر او ثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان لا لولا السلطانى وفتوى شيخ
 الاسلام بان لا يقط العشرة بازيد من عشرة ونصف وبه على ذلك فلم يحتمل ما ذا يلزمه فاجاب
 بغيره ويجوز ان يظهر بقرينة وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الرب
 لصاحبه فاجاب ان حقه منه بالتراضى وورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب
 الامر بالرجوع وافتح من ذلك السلام حتى انه بعض القوي قد خربت بهذا الخصم صلاتى والله
 الموفق **در العينة مكرهه** والعينة مشتقة من العين سمي بها لانها اغراض رب المال عن
 الاقراض الجامع العين قبل اياك والعينة فانها العينة وهي مخترعة لحل الربوا والموايد بالعينة
 ان يأتى المحتاج الى رجل يستقرض منه عشرة دراهم فلا يقرضه قرضاً حسناً طمناً صاباً
 الفضل الذى لا يناله بالقرض فيقول له الم ابعك هذا النوب وقيمة عشرة دراهم باثني عشر الى
 اجل لبيعه في السوق بعشرة فيجعل له الربح درهمين مسكويه عشرة دراهم جلاباً
 واستقرض من رجل وامره بالدفع لاحدهم فذفع ليس له ان يطلب منه الا خمسة قلت و
 مفاده صحة التوكيل ببعض القرض بالاستقراض فنية المختار ثم ان العينة قبل مكرهه
 وقيل حرام وقيل حلال وقيل مباح وقيل ان من خاف مقام ربه لا يحرم حوله هذه الباء
 ولا يحكم جعلها ولا يجزئها ولا يباشرها ولا يشرها ولا يامر بها ولا يجزئها
 عليها

نه المديون سكن الموهونة باذن

سكنه العين

عليها ولا ينقضى عنها ولا يحظر مع ما ان امكنه محلي انعقادها ولا يقرض لها فلا ولا ولا
 لو اسطره وبالزات لا بالنفى ولا بالاثبات تحفة المستكى ويستقر من الجور زنا
 وعدد اعداء محمد وعليه الفتوى بمنك واستحسنه الكمال واختار الله بنسبى او في المجتبى باع
 رعيناً نقداً بغير عتق من نسبه جاز وبكسر لا وصال بيع كسوة كيف مكان در
 نص الشارع على كونه

كتاب الياقوتة في الوعظ
 لابي الفرج ابن الجوزي
 رحمه الله تعالى
 امير

Copyright © King University

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي قطع اعذار المحسنين بحايث صنعتهم وخصيت عقول المتفكرين بطايع
وهتفت في اجماع العالمين بالسنة اذلت شاهدته انه الواحد في الوهيتة القدم في
وصل الله على اشرف بريته محمد وآله وعترته هذه فصول من المواعظ كالانحود حلال
ينسج على منوالها ويدرج ويدرج في مثالها تشمل على اشارات لائحة وعبارات واد
والله المعين الفصل الاول اعواني لوتفكر في القوس فيما بين يدي
وتذكرت حسنها فيما لها وعيها لبعثت حزنها بريد مرها ابها اما بحق البكا لهما
شبه شانه اما بحق البكا لمن طار عصيانه نهاره في المعاصي وقد طار خسرا منه
وليله في الخطايا فقد خف ميزانه وبه يد الموت الشديده فيه من العذاب
خبر روى ابن عمر رضي الله عنه قال استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم وضع شفتيه عليه بيكي طويلا فالتفت قاذ هو عمر بيكي فقال يا عمر ههنا تسكبا
وقال ابو عمران الجوني بلغنا ان جبريل عليه السلام جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو بيكي فقال يا رسول الله ما يبكيك قال او ما تبكي انت فقال يا محمد ما جفت لي عين منذ خلت
الله محض مخافة ان اعصيه فليقيني فيها وقال يزيد الرقاشي ان الله ملايكته حول
العرش تجري ايمنهم مثل الانهار الى يوم القيمة عبيد وكنها تنقصهم الرجح من خشية
فيقول لهم الرب عز وجل يا ملايكتي ما الذي يخيفكم وانتم عبيدي فيقولون يا ربنا
اهل الارض طلعوا من عزتك وعظمتك على ما اطلعنا عليه ما رسا غواصا ما ولا
ولام يسطوا في حقهم ولحقوا في الصغار يخورون كما تخور البقر وقال الحسن بيكي
حين الهبط من اجنه ما ية عام حتى جرت اودته سرديب من دموعه فابت الله
والفلفل الوادي من دموع ادم الدار صيني والقرنفل وجعل من طير ذلك الوادي الطواويس
جبريل عليه السلام اتاه فقال يا محمد ارفع راسك فقد غفر لك ذنوبك فرفع راسه ثم اتى الله
قطاف اسبوعا فاما تمه حتى خاض في دموعه وقال اسباط لوعدا بك اهل الارض
ادم كان بك ادم اكثر شجر

عن بيكي

ن
شربهم

يا ادم

بيكت على الذنوب اعظم جرمي وحق لك من يعصي البكا
فلوان البكا يرد همي
قال وهيب بن الورد لما عاتب الله نوحا انزل الله عليه انما عظم ان تكون من اهل
فيك ان لا تامة عام حتى صار تحت عيشيه امثال الجداول من البكا قال يزيد الرقاشي انما
لانه كان نواها شجر
انوح على نفسه وبكى خطيئة تفود خطايا باثقلت مني الظن
فيا لذة كانت قليلا بقاؤها ويا حسرة دامت ولم يتق لي
وقال السدي بكاد اودعت نبت العشب من دموعه فلما رماه سهم القدر جعل تحت خطيئة
تفكر

لعله
يتشكك